المُنَاظَرَةُ بَين

سَعْدِ الدينِ التَّفْتَازِانيِّ

والسَيِّدِ الشريفِ الجُرْجَانِيِّ

فِي اجتماعِ الاستعارتينِ: التبعية والتمثيلية

عَرْضٌ .... وَنَقْدٌ

إعداد

دكتور

محمد سعدي أحمد حسانين

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

ملخص البحث

يعالج هذا البحث المناظرة التي جرت بين القطبين سعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني في اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية، والتي جرت أحداثها في بلاط تيمور لينك، وقام البحث بالتوثيق التاريخي لهذه المناظرة، وذكر رواياتها ، والأسباب التي دعت إلى وقوعها، كما ذكر المناظرة على لسان أصحابها، ثم ذكر أقوال العلماء وسبب اختلافهم، والركائز التي اعتمد عليها كل فريق، وناقشها، معتمدا على القواعد البلاغية بغية الترجيح بين طرفي المناظرة .

Synopsis: The Debate between 'Saad Al-Taftazanni' & 'Al-Shaerif Al-Gergany', Eloquent Study.

This research tackles the debate between the two prominent scholars 'Saaduddin Al-Taftazani', and Al-Sayed Sherif Al-Gergany on the conjugation of borrowing and depicting metaphors which took place in Tamerlane's palace court.

The research details the debate's characteristics and sequence of events, the reasons behind it, the story as told by its parties, and finally discusses some scholars' inputs regarding the two points of views, under the historical and the comparative curriculums.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقدمَةٌ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسلام على سيِّد المرسلين سيدنا محمد النبي الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين وبعد...

فقَدْ فَرَّقَ البلاغيون بيْن لونين من ألوانِ الاستعارة؛ الاستعارة المفردة، والأخرى المركبة. وخصُّوا المركبة باسم الاستعارة التمثيلية تَنْويهًا بشأنِ هذه الاستعارة، وبيانًا لمزيد مزيتها وفضلها على غيرها من الاستعارات المفردة في المبالغة البيانية. وهناك من العلماءِ من قال بوجود قسم من أقسام الاستعارة سمَّاهُ: (الاستعارة التبعيَّة التمثيلية)، ومنهم من رفض وجود هذه الاستعارة.

وقد جَرتْ مناظرةٌ بين قُطْبِي البلاغة وفارسي ميدانها العلَّامةِ النِّحْرِيرِ سَعْدِ الدِّينِ التَّفْتَازِانيّ والإمامِ الفاضلِ السَّيِّدِ الشريف الجُرْجَاني، في مجلس تيْمُور خان بسَمَرْقَنْد، في جواز اجتماع التبعية والتمثيلية، فذهب العلَّامةُ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ إلى جواز اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، في قولـه تَعَالَى: ﴿ أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٥] بينما رفض السَّيِّدُ الشَّريفُ الجرجاني هذا الاجتماعَ المذكور، وذهب إلى أنَّ التركيب يُحمل على إحدى الاستعارتين التبعية، أو التمثيلية، أمَّا الجمعُ بينهما فممنوعٌ قَطْعًا.

وكانت المناظرةُ محلَ عناية البلاغيين، وقد انقسم البلاغيون بين مُؤيِّدٍ للمولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، وآخر منتصر لرأي السَّيِّد الشريف الجرجاني، ودُوِّنتْ الأقوالُ المؤيِّدَةُ، وعُقِدتْ المناظراتُ المناصرةُ، وتعددت المجالسُ،

وكثُر القيلُ والقالُ، والأَخْذُ والرَّدُ، وصُنِّفت فيها الرسائل مثل: (الإِنْصَافُ فِي مُشَاجَرَةِ الأَسْلَافِ) و(مَسَالِكُ الخَلَاصِ فِي تَهَالُكِ الخَوَاصِ) ل طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ (ت:٩٦٨هـ)، و(الطَّوْدُ المُنِيفُ فِي تَرْجِيحِ مَا قَالَهُ السَّعْدُ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّرِيفُ) لمحمد ابن علي الشوكاني(ت:١٢٥٠هـ). أو تناولوها في بعض مصنفاتهم، مثل الألوسي عندما تحدَّث عنها في كتابه: (الأَجْوِبَةُ العِرَاقِيَّةُ عَنْ الأَسْئِلَةِ الإِيرَانِيَّةِ) ولكن لَمْ يفردْ لها علماؤنا المعاصرون مصنفًا مستقلًا يعنى بها، وإن كانوا قد أشاروا إليها في مصنفاتهم[1]؛ لذا كان من أهمِّ دوافع هذه الدراسة الاعتناء بهذه المناظرة، وإفرادها ببحثٍ يعملُ على جمع شَتَاتِ القولِ فيها ـ على قدر الاستطاعة ـ تحت عنوان: (المُنَاظَرَةُ بَيْنَ سَعْدِ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيّ وَالشَّرِيفِ الجُرْجَانِيّ فِي اِجْتِمَاعِ الإِسْتِعَارَتَيْنِ: التَّبَعِيَّةُ وَالتَّمْثِيلِيَّةُ.. عَرْضٌ وَنَقْدٌ) والغايةُ المرجوَّةُ من هذا البحث ستسير على مسارات ثلاثة، المسار الأول: التوثيق التاريخي لهذه المناظرة، ويُعْنَى ببيان الأسباب التي تسبَّبت في وقوعها، وأحداثها، أمَّا المسار الثاني فيقوم على رصد أبرز اتجاهات العلماءِ في قبول نتيجة المناظرة، وهذا يناسبه المنهج التاريخي. والمسار الثالث: يعنى بمناقشة أقوال العلماء، وبيان أصل المسألة، وسبب الاختلاف. ومستند قول من أجاز، وحجَّة قول من

(١) مثل حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف(١٣٧) عبد الفتاح عيسى البربري- رسالة دكتوراه . إشراف فضيلة أ.د: كامل الخولي- مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م . درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات تأليف الإمام أحمد بن مكي الحموي(٥٦) أ.د: إبراهيم عبد الحميد التلب- مطبعة السعادة: سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

منع. والترجيح بين هذه الأقوال بغْية الوصول إلى الحقِّ في المسألة، وهذا يناسبه المنهج المقارن.

وهذا البحث يجتهد في تأصيل محاور هذه القضية البيانية، من مَظَانِّهَا المعتبرة، محاولا تمحيص آراء البلاغيين من أجلِ الوصول إلى رأي راجحٍ فيها. وقد اقتضي هذا الأمرُ أن توزَّع مادةُ البحث على مقدِّمة، ثُمَّ تمهيد به ترجمةٌ موجزةٌ للقطبين، وبيان مفهوم المناظرة، ثُمَّ بعد ذلك يأتي فصولٌ ثلاثة، الفصل الأول: للتوثيق التاريخي للمناظرة، وفيه ذكر ما أَغْضب تيمور لنك على المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، ثم ذِكْر أحداث المناظرة كما ذكرها سعد الدين التَّفْتَازِانيّ والسَّيِّد الشريف الجرجاني، وطَاشْ كُبْرَى زَادَهْ ، والكفوي. والفصل الثاني يبحث مذاهب العلماء في الجمع بين التبعية والتمثيلية، وأصول هذه المذاهب. أمَّا الفصل الثالث فبعنوان: تعقيبٌ وموازنةٌ، فيه مباحث ثلاثة؛ مبحث لمناقشة أسباب اختلافهم، وآخر لفقه إشكالية الجمع بين الاستعارتين، والثالث لذكر الرأي الذي ارتضاه البحثُ في بيان الصورة البيانية في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥] ثُمَّ خاتمةٌ، بها خلاصة النتائج، ثمَّ فهارس البحث.

هذا وأسأل الله تَعَالَى أنْ يكتب لنا التوفيق، وأنْ يلهمنا الصوابَ في القولِ والسَّدادَ في الرأي، والبعدَ عن الختل، والقيامَ بالحَقِّ. إنَّهُ سبحانه وتعالى الهادي إلى الطريقِ المستقيمِ.

دكتور/ **محمد سعدي أحمد حسانين**
أستاذ البلاغة والنقد المساعد .
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

تمهيد:

أولا: ترجمة المولى سعد الدين التفتازاني:

اسمه: هو الإمامُ العَلَّامة مسعود بن القاضي فخر الدين عمر، ابن المولى الأعظم برهان الدين عبد الله، ابن الإمام الرباني شمس الحق والدِّين، الشَّيْخُ: سعدُ الدين التَّفْتَازِانِيّ.(١) وقد وُلِد بمدينة بتَفْتَازَان، وهي بلدة بخُراسان في صفر سنة ٧٢٢هـ.

لقبه: لَقْبُ سعد الدين: اشتهر به جماعة من العلماء، أجلُّهم مسعود بن عمر التّفْتَازاني(٢). وقد اشتهر بأنَّهُ الشَّارِحُ المُحَقِّقُ،(٣) وهو الفاضِل المُحَقِّقُ(٤) وأنَّهُ العلَّامَة الثاني باعتبار أنَّ جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) العلَّامة الأوَّل.(٥) وَكَانَ فِي لِسَانه لكنة، وانتهت

(١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/٣٢٩) حاجي خليفة- تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط- مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا - ٢٠١٠ م تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للشيخ أحمد مصطفى المراغي(١٥١-١٥٣) الطبعة الأولى . ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م.

(٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٥/٢١)

(٣) الأطول (١/١٥٩)

(٤)حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي «عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي» (١/٢٤٤) شهاب الدين الخفاجي دار صادر - بيروت.

(٥) حاشية الدسوقي على مختصر السعد(١/٢) . ضمن شروح التلخيص - مطبعة السعادة – مصر- الطبعة الثانية-١٣٤٢هـ.

إِلَيْـهِ معرفَـة الْعُلُـوم بالمشـرق.[1] وذكـروا فـي ترجمتـه: أَنَّـهُ نَظَـمَ الشِّـعْرَ، فأَجَادَ[2]،ومن شعره: [الطويل]

طَوَيْتُ لِإِحْرَازِ الفُنُونِ وَنَيْلِهَا☆☆☆رِدَاءَ شَبَابِي، وَالجُنُونُ فُنُونُ

فَلَمَّا تَعَاطَيْتُ الفُنُونَ وَحَظَّهَا ☆☆☆ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الفُنُونَ جُنونُ[3]

وممَّا ذكره من شعره في تصانيفه قولُه: "ومن هذا القبيلِ ما وقع لي في قصيدة:

عَلا فَأَصْبَحَ يَدْعُوهُ الوَرَى مَلِكًا☆☆☆ وريثما فتحوا عينا غدا مَلَكا [4]

شيوخه: نذكر من شيوخه الذين قرأ عليهم: العضدَ عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفّار العراقيّ الشهير بعضد الدين الايجي (ت:٧٥٣هـ) شيخ الشافعية في بلاد ما وراء النهر، وقد انقطع المولى سعد الدين لصحبته، وتعلَّم على يديه علومَ البلاغة والمنطق، وعلم الكلام وأصول الفقه، ومن أشهر مؤلفات عضد الدين كتابُ المواقف، والفوائدُ الغياثية.

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/٢٨٥) جلال الدين السيوطي- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم -المكتبة العصرية – لبنان.

(٢) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (٣/٤٧١) أحمد بن علي المقريزي- دار الغرب الإسلامي – ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م

(٣) الذيل الشافي على المنهج الصافي (٧٣٤) يوسف ابن تغري بردي . تحقيق فهيم محمد شلتوت- دار الكتب المصرية . الطبعة الثانية: ١٩٩٨م والشعر من شواهد العكس بين طرفي الجملتين عند البلاغيين، وهو من شواهد المطول في علم البديع (٤٢٤)

(٤) مختصر السعد (٢٧٩) دار الفكر – قم -الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ

- قُطب الدين الرازي(ت:٧٦٦هـ) هو قطب الدين محمد (أو محمود) بن محمد نظام الدين الرازي التحتاني، وهذه النسبة: لتميزه عن قطب آخر فوقاني، وكانا يسكنان في مدرسةٍ واحدة أحدهما: في الطبقة الفوقانية والآخر: في التحتانية. وله على الكشاف حواشٍ مشهورة، وله الرسالة القطبية في «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية» وعلى منوالها وضع السعد «الشمسية». وقال التَّفْتَازِانيّ في الثناء عليه: "لمْ يَبْقَ لنا سوى اقتفاءِ آثارِه، والكَشْفِ عن خبيئات أسراره، بل الإجْتِنَاءِ مِن بحار ثماره، والاستضاءة بأنواره."(١)

– ضياء بن سعد الله الْقَزْوِينِي، ويُقال له: "القِرْمِيّ"، ويُعرف "بقاضي القرم، وكان لقبه: شيخ الشُّيُوخِ، وَكَانَ ماهراً فِي الْفِقْه وَالْأُصُول والمعاني وَالْبَيَان. مَاتَ (٧٨٠هـ)(٢)

تلاميذه: نذكر من تلاميذه، السَّيِّد الشَّريف الجرجاني، وقد كان السَّيِّدُ الشريف كثيرا ما يتعقَّبُ سعدَ الدين التَّفْتَازِانيّ، وأحيانًا يوافقُ الصواب، وتارة أخرى يكون متعسفًا، قال أحمدُ بن علي المقريزي عند ذكره تصانيف سعد الدين:" وتعقَّبَ الكثيرَ منها الشَّريفُ الجرجانيّ وغيرُه، وغالب

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٩٨/٨) لأبي الفلاح العَكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير، دمشق – بيروت –الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ٤٥٩) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣٦٨/٢) مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

ما يتعقب فيه لا يخلو من تعسفٍ" [١]، وهو صاحبُ المناظرة المشهورة محل البحث.

- حيدر بن محمد بن إبراهيم الخوافي الهروي، برهان الدين، بالصدر الهروي[٢]

- قَاضِي الْقُضَاة شمس الدَّين أَبُو عبد الله الرَّازِيّ[٣]

- العلَّامة قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم بن مقدم.[٤]

- لطف الله الْكَمَال السَّمرقَنْدِي[٥]

- علاء الدين البخاري، محمد بن محمد العجمي الحنفي.[٦]

---

(١) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (٣/٤٧١)

(٢) معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» (١/١٦٥) عادل نويهض- مؤسسة نويهض الثقافية; عمَّان الأردن . ١٤٠٩ = ١٩٨٨; الطبعة: الثالثة

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٤/١٠٤) المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان - عالم الكتب - بيروت -الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ

(٤) كنوز الذهب في تاريخ حلب (٢/ ١٤٣) أبو ذر سبط ابن العجمي- دار القلم، حلب -ط: الأولى،١٤١٧ هـ

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦/ ٢٣٣) شمس الدين السخاوي - منشورات دار مكتبة الحياة.

(٦) الأعلام (٧/٤٦-٤٧) خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . بيروت _ ١٩٨٠م

مؤلفاته العلمية:

الجديرُ بالذكر أنَّ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ قد انتهتْ إليه الرِّياسةُ في جملةٍ من العلوم، منها: علم البلاغة و علم أصول الفقه، و علم المنطق، و علم التفسير، وقد قال عنه ابنُ خَلْدون (ت:٨٠٨هـ) :"ويبلغنا عن أهلِ المشرق أنَّ بضائع هذه العلوم لم تزَلْ عندهم موفورة، وخصوصا في عراق العجم، وما بعده فيما وراء النّهر، وأنّهم على ثبجٍ[1] من العلوم العقليّة؛ لتوفّر عمرانهم، واستحكام الحضارة فيهم. ولقد وقفتُ بمصرَ على تآليف في المعقول متعدّدة لرجلٍ من عُظماء هراة من بلاد خُراسان، يشتهر بسعد الدّين التّفتازانيّ، منها: في علم الكلام وأصول الفقه والبيان تشهد بأنَّ له ملكةً راسخةً في هذه العلوم. وفي أثنائها ما يدلُّ على أنَّ له اطِّلاعًا على العلوم الحكميّة، وقدمًا عاليةً في سائرِ الفنون العقليّة. ﴿ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصۡرِهِۦ مَن يَشَآءُۗ ﴾ [آل عمران: ١٣].[2] ونذكر من مصنفاته التي تشهد بعُلُوّ كَعْبه وَسَعَةِ عِلْمِهِ:

– شرح تصريف الزنجاني، وهو شرحٌ لمتن التصريف لعزِّ الدين الزنجاني (ت:٦٥٥هـ) شرحه وهو ابن ستة عشر عاما، وهو أوَّلُ مصنفاته، وقد انتهى منه عام ٧٣٨هـ.

– المطول. وهو الشرح المطول على تلخيص المفتاح. شرح فيه كتاب "تلخيص المفتاح" لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر

(١) ثَبَجُ كُلِّ شَيْءٍ: مُعْظَمُهُ وَوَسَطُهُ وَأَعْلَاهُ. اللسان مادة (ث، ب، ج)

(٢) تاريخ ابن خلدون (١/ ٦٣٣) تحقيق خليل شحادة– الناشر: دار الفكر، بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م

القزويني. وقد فرغ منه عام ٧٤٨هـ، ويقال: إنَّ السلطان تيمور لنك علَّقَ نسخة المُطَوَّلِ على باب القلعة في هراة، والمُطَوَّلُ يدلُّ على تبَحُّرِهِ في علم البلاغة، وقد تلقَّاه علماءُ البلاغة بالقبول، واعتنوا به، ووضعوا عليه الحواشي.

– شرح الشمسية في المنطق. وهو شرحٌ على رسالة مختصرة في المنطق أَلَّفَها نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني (ت:٥٨٦ هـ) وقد أَلَّفها للخواجة شمس الدين الجويني، ولذا سميت بالشمسية. وفرغ منه سنة ٧٥٣ هـ.

–المختصر. وهو الشرح المختصر على تلخيص المفتاح. ويُعْرف بمختصر المعاني، اختصر فيه كتابه المطول، وقد فرغ منه عام ٧٥٦هـ.

–التلويح على التوضيح في أصول الفقه. وهو حاشية على كتاب التوضيح شرح متن التنقيح، والشرح والمتن لصدر الشريعة المحبوبي (ت:٨٧٨هـ) وفرغ منه عام ٧٥٨هـ.

–شرح العقائد النسفية. وهو شرح على متن العقائد الذي وضعه الإمام نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي (ت:٦٣٨ هـ) وقد فرغ منه عام ٧٦٨هـ.

–حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد الأيجي على مختصر منتهى الحاجب. هو شرحٌ على "مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل" للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) وقد فرغ منه عام ٧٧٠هـ.

-إرشاد الهادي وهو كتاب في النحو. وهو متنٌ مختصرٌ على غرار الكافية لابن الحاجب. وقد فرغ منه عام ٧٧٤هـ.

- حاشية على الكشاف. وهي حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري وهي غير تامة، شرع فيها بسَمَرْقَنْد سنة ٨٧٧هـ، واستوفى الكتابُ أجلَه قبل إتمامها.

- شرح المفتاح. وهو شرح للقسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي، وهو من أواخر كتبه، وفرغ منه عام ٧٨٩هـ.

ومن الأمور الطريفة أنَّ مصنفات المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ قد جعلت المولى شمس الدين الفناري يعطي طلاب مدرسته أجازة يوم الإثنين لكي يتمكنوا من نسخ مصنفات المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ لشدَّة حاجتهم إليها، قال محمد بن عبد الله بن محمد، المعروف بـ (كِبْرِيت) (ت: ١٠٧٠هـ) : وفي أيام السلطان بايزيد المذكور كان المولى شمس الدين الفناري، من أخباره أن الطلبة كانوا يعطِّلون يومي الجمعة والثلاثاء، فأضاف إليهما يوم الاثنين، والسبب في ذلك أنه اشتهر في زمانه تصانيف سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، ورغب الطلبة في قراءتها فلم توجد تلك الكتب، لعدم انتشار نسخها، فاحتاجوا إلى كتابتها، فلذلك أضاف إليها يوم الاثنين لضيق الوقت عن الكتابة.[1]

وفاته: ذكروا أنَّ سبب وفاته المناظرة الشهيرة بينه وبين السَّيِّد الشريف الجرجاني، وقد مات رحمه الله بسَمَرْقَنْد سنة اثنتين وتسعين

(١) رحلة الشتاء والصيف (١٦٧) تحقيق الأستاذ محمَّد سَعيد الطنطاوي- المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت - الطبعة: الثانية، ١٣٨٥ هـ

وسبعمائة، قال زينُ الدين عبد الباسط عن هذه السنة: وفيها مات علاّمة العالم وأستاذ بني آدم في زمانه، السّعد التَّفْتَازِانيّ، مسعود بن عمر. وناهيك به فضلا وعلمًا وتصانيفا، وفي شهرته ما يغني عن مزيد التعريف به."[١] ودُفن في سَرَخْس، رحمه الله تَعَالَى، وأسكنه فسيحَ جِنَانِهِ.[٢]

(١) نيل الأمل في ذيل الدول (٢/٢٨٣) تحقيق أ: عمر عبد السلام . المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان –الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

(٢) يراجع في ترجمته البدر الطالع - محمد بن علي الشوكاني- دار المعرفة – بيروت ، طبقات الشافعية- الأعلام- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة - كشف الظنون. البلاغة وتاريخ رجالها

ثانياً: ترجمة السَّيِّد الشريف الجرجاني:

اسمه: هو السَّيّد الشريف أبو الحسن علي بن محمد السَّيِّد الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي الأشعري،[1] وهو معروف بسيد مير شريف، وُلِد سنة ٧٤٠هـ.[2] بمدينة تاكو التابعة لولاية أستراباذ بجرجان، ويُعرف بـ "السَّيِّد الشريف" لأنَّهُ من أولاد محمد بن زيد الدَّاعي (ت:٢٨٧هـ)[3] وبينه وبين النبي ﷺ ثلاثة عشر أبًا.[4]

ومن فضله على أهل شيراز "أنَّ الأمير تيمور لما قدم شيراز أمر بنهبها وإغارتها، فسأل بعض من وزرائه الأمان للسيد الشريف، فأُعطي الأمانَ، ولذلك نَجَتْ بناتُ أهالي شيراز ونساؤهم في بيت السَّيِّد الشريف."[5] وكانت هناك حِدَّة تعتري السَّيِّد الشريف، وتبدو حدته في تعليقاته فقد ذكر صاحب أعلام الأخيار تعليق السَّيِّد الشريف على حاشية

---

(١) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (١٥٧-١٥٩)

(٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٣٨٨)

(٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/ ٤٨٨) محمد بن علي الشوكاني- دار المعرفة – بيروت. التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (٣٩٦) أبو الطيب القِنّوجي- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر - الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/ ٤٨٨)

(٥) ينظر سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٥/ ٤٥٥) وذكرها الشيخ الإنبابي في حاشيته على الرسالة البيانية للصبَّان (٤٥٦) المطبعة الأميرية . بولاق . ط أولى . ١٣١٥هـ

الشيخ جمال الدين محمد الأقصرائي، وأنَّها لم تعجبه، فقال: "هذا الكتاب كَلَحْمِ بَقَرٍ وعليه الذُّباب."

ووجهه: أنَّ الإيضاح كتاب مبسوط مفصَّل، قلَّما يحتاج إلى الكشفِ والحلِّ، وكان المولى جمال الدين يكتب المتنَ بتمامه، ثُمَّ يعقبه بكلامه، وكان يضربُ على المَتْنِ بالمِدَاد الأحمر، فكأنَّ الشَّرْحَ كالذُّبابِ على لَحْمِ البَقَرِ.(١) وقد تصَدَّى للإقراء والإفتاء، وَأخذ عَنهُ الأكابر.

لقبه: لُقِّبَ السَّيِّدُ الشَّرِيفِ بالْمُحَشِّي(٢)، وقد أكثَرَ في التصانيف، وأجاد حتَّى أنَّ "خواجه زاده (ت:٨٩٩هـ) كان يقولُ: "ما نظرتُ في كتابِ أحدٍ بعد تصانيف السَّيِّد الشريف الجرجاني بنية الاستفادة."(٣)

شيوخه: تفقَّهَ في بلده على نُور الدين الطاوسي، وأخذ عن مخلص الدين بن القطب وغيره، ومَهَرَ في الفنون، وقَرَأَ الْمِفْتَاحَ على شَارِحه، وَكَذَا أَخذ شرْحَ الْمِفْتَاحِ للقطب عَن ابْن مُؤَلفه مخلص الدَّين بن أبي الْخَيْر علي وَقدِم الْقَاهِرَة، وأقام بسعيد السعداء أربع سنين، وَأخذ بهَا عَن أكمل الدِّينِ وَغَيره، ثُمَّ رجع إلى بلاده، وبلغ صِيتُ فضله إلى الآفاق، فصار مُحَقِّق عصره."(٤) ونذكر من شيوخه: المولى سعد الدين التَّفْتَازَانِيّ.

---

(١) أعلام الأخيار (لوحة رقم:٣٢٣) مخطوطات مصورة من مكتبة أ.د: محمد بن تركي التركي

(٢) الْمُحَشِّي: هو منْ عَلَّقَ عَلَى الكِتَابِ، وَوَضَعَ عَلِيه الْحَوَاشِي.

(٣) أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم (١١١) محمد صديق خان – دار ابن حزم – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ مالطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢م

(٤) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٣٨٨)

- نور الدين الطَّاوسي.
- الشيخ الخوجة علاء الدين العطار البخاري.
- الشيخ أكمل الدين البابرتي
- مبارك شاه، تلميذ قطب الدين الرازي التحتاني.

تلاميـــذه: تتلمـذ لـه الكثيـرون، نـذكر مـنهم: الشـيخ همـام الـدين الشِّيرازي.[١]

- الشريف نُور الدين علي بن إبراهيم بن محمد الحُسيني الشِّيْرَازي الشَّافعي. [٢]
- الشيخ العلاَّمـة شـمس الـدين محمد بـن شِـهاب الـدين الشـرواني الحنفي. [٣]
- الشيخ شهاب الدين أحمدُ بنُ محمدِ الدمشقيُّ، الأنصاريُّ، يعرف بابن عربشاه. [٤]
- إِبْرَاهِيم بن عبد الْكَرِيم الْكرْدِي الْحلَبِي. [٥]

مؤلفاتـه العلميـة: أكثر السَّيِّد الشريف الجرجاني من المؤلفات العلمية النافعة، وإن كان أكثرها من الشروح والحواشي، ونذكر من هذه المصنفات:

- المصباح في شرح المفتاح.

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٦٨)

(٢) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٣٤٣)

(٣) المرجع السابق (٣/ ١٤٩)

(٤) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (٣١٩)

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦٩/١)

- حاشيةٌ على المطول.
- شرحُ العقائد العضديّة.
- التعريفاتُ.
- حاشيةٌ على التلويح، والتلويح هو شرح لسعد الدين التَّفْتَازِانيّ على تنقيح الأصول.
- حاشيةٌ على الكشاف: بدأها من الفاتحة، وأول سورة البقرة حتى الآية (٢٥)
- حاشيةٌ على تفسير البيضاوي.

وفاته: توفي رحمه الله بمدينة شيراز في ربيع الآخر سنة ست عشرة وثمانمائة، وله ستٌّ وسبعون سنة، ودُفن بجوارِ المَسْجِدِ العتيق، رحمه الله تَعَالَى، وأسكنه فسيحَ جِنَانِهِ.(١)

ثالثاً: مفهوم المناظرة:

تعريفها لغة: المناظرةُ مأخوذةٌ من النَّظَرِ، وتَقْلِيبُ النَّظَرِ لإدراك الشيء وتأمله، قال ابنُ فارس (ت:٣٩٥هـ):(النُّونُ وَالظَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَرْجِعُ فُرُوعُهُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ تَأَمُّلُ الشَّيْءِ وَمُعَايَنَتُهُ، ثُمَّ

(١) يراجع في ترجمته التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول . البلاغة وتاريخ رجالها. كشف الظنون –سلم الوصول إلى طبقات الفحول– الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.

يُسْتَعَارُ وَيُتَّسَعُ فِيهِ.)[1] وقال الرَّاغِبُ الأصفهاني(ت:٥٠٢هـ):" النَّظَرُ: تَقْلِيبُ البَصَرِ والبصيرةِ لإدرَاكِ الشيءِ ورؤيَتِهِ، وقد يُرادُ به التَّأَمُّلُ والفَحْصُ، وقد يرادُ به المعرفةُ الحاصلةُ بعد الفَحْصِ، وهو الرَّوِيَّةُ.."[2]

قال جمالُ الدين بنُ منظور(ت٧١١هـ): "النَّظَر تأَمُّل الشيء بالعين... والتَّناظُرُ التَّراوُضُ في الأَمرِ، ونَظِيرُك الذي يُراوِضُك، وتُناظِرُهُ وناظَرَه من المُناظَرَة، والنَّظِيرُ: المِثْلُ، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نَظِيرُك أَي: مِثْلُك؛ لأَنَّهُ إِذا نَظَر إِليهما النَّاظِرُ رآهما سواءً الجوهري، ونَظِيرُ الشيء مِثْلُه، وحكى أَبو عبيدة النِّظْر والنَّظِير بمعنًى مثل: النِّدِّ والنَّدِيدِ."[3]

اصطلاحاً: أمَّا في الاصطلاح عَرَّفَهَا الْآمِدِيُّ بِأَنَّهَا تَرَدُّدُ الْكَلَامُ بَيْنَ الشَّخْصَيْنِ يَقْصِدُ كُلٌّ مِنْهُمَا تَصْحِيحَ قَوْلِهِ وَإِبْطَال قَوْل صَاحِبِهِ لِيَظْهَرَ

(١) مقاييس اللغة (٤٤٤/٥) تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون- دار الفكر- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

(٢) المفردات في غريب القرآن (٨١٢) تحقيق: صفوان عدنان الداودي- دار القلم، الدار الشامية- دمشق -بيروت - الطبعة: الأولى - ١٤١٢هـ

(٣) لسان العرب (٥/ ٢١٥) دار صادر . بيروت.

الْحَقُّ.[1] والمناظرةُ غيرُ الجدل، فإنَّ الغايةَ في الجدلِ إسكات الخصم بالحق أو بالباطل، بخلاف المناظرة التي غايتها إظهار الحقِّ.[2]

حكمها: والمناظرةُ حكمها في الشَّرْعِ الجواز، وقد تتعين، جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: "الْمُنَاظَرَةُ مَشْرُوعَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ."[3] وللمناظرة شروط وآداب، وصنفت في شروطها وآدابها العديد من المصنفات، نذكر منها على سبيل المثال: آداب البحث العضدية للعضد الإيجي، وحسن المحاضرة في آداب البحث والمناظرة للمرتضى الزبيدي، والمخاصرة في آداب البحث والمناظرة لعبد الملك بن عبد الوهاب الفتني، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي، وغيرها الكثير. وثمرة المناظرات هي إظهار الحق في المسألة محل المناظرة، لأنَّ المناظرة "إِمَّا أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى عَجْزِ الْمُعَلِّلِ وَسُكُوتِهِ عَنْ دَفْعِ اعْتِرَاضِ السَّائِلِ، وَهَذَا يُسْمَى إِفْحَامًا. وَإِمَّا أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى عَجْزِ السَّائِلِ عَنِ الاِعْتِرَاضِ عَلَى جَوَابِ الْمُعَلِّلِ إِذْ لاَ يُمْكِنُ جَرَيَانُ الْبَحْثُ بَيْنَهُمَا إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، وَهَذَا يُسَمَّى إِلْزَامًا."[4]

---

(١) شرح السَّيِّد عبد الوهاب على الوليدة في آداب البحث والمناظرة للعلامة محمد المرعشي (٧) مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي . جمهورية مصر العربية . ١٩٦٠م

(٢) ينظر المرجع السابق. وجاء في التعريفات للجرجاني : وهو الخصومة في الحقيقة (١٠١) تحقيق: إبراهيم الأبياري– دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٩/ ٧٤) إصدار وزارة الأوقاف الكويتية.

(٤) المرجع السابق (٣٩/٨١)

الفصل الأول

التوثيق التاريخي للمناظرة

المبحث الأول: سبب غضب الأمير على سعد الدين:

وقعت المناظرةُ في عام ٧٩١هـ بين قطبي البلاغة وفارسي ميدانها العلَّامة النِّحْرير سعد الدين التَّفْتَازانيّ والإمام الفاضلِ السَّيّد الشريف الجُرجاني. وقد جَرَتْ هذه المناظرة في مجلس تيمور خان بسَمَرْقَنْد،[١] ولم تكن هذه المناظرة الوحيدة التي جَرَتْ بينهما، بل كانت هناك عدة مناظرات بينهما، فقد جرتْ بين العلَّامتين في مجلس تيمور أبحاث عديدة: نذكر مِنْها مسألة كون إرادة الانتقام سببا للغضب أو الغضب سببا للانتقام، والتَّفْتَازانيّ يَقُولُ بالرأي الأول، قال سعد الدين: "وإنما جُعل الغضب مجازًا عن إرادة الانتقام[٢]، قال الشوكاني: "وَجَرَت بَينهُ وَبَين السَّيّد الشَّريف الجرجاني الْمُتَقَدّم ذكره مناظرة فِي مجْلِس السُّلْطَان الْمَذْكُور فِي مسألة كَون إرادة الانتقام سَببا للغضب، أَو الْغَضَب سَببا لإِرَادَة الانتقام، فَصَاحب التَّرْجَمَة [٣] يَقُولُ بِالْأولِ، والشَّريفُ يَقُول بالثاني. قَالَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الكازروني (ت:٨٦٠هـ): وَالْحَقُّ فِي جَانبِ الشَّريفِ."[٤] ومن هذه المسألة مسألة: أي داري الثواب والعقاب أوسع؟ وغيره، إلاَّ أَنَّ أَشْهَرَ الأبحاث

(١) جامع العبارات في تحقيق الاستعارات (٥٢٤/٢) أحمد مصطفى الطرودي التونسي- تحقيق الدكتور محمد رمضان الجربي- مكتبة الآداب – القاهرة – ط أولى -١٤٣١هـ-٢٠١٠م

(٢) حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف (٥٧)

(٣) يقصد المولى سعد الدين التَّفْتَازانيّ.

(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٣٠٥/٢)

بحثُهُمًا في جواز اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية.[1] وهذه المناظرات كانت دواعيها سياسية قبل أن تكون علمية، وكان تيمور لنك هو المتصرف فيها يرفع هذا وينقص من قدر ذاك، وقد كان سعدُ الدين عند السلطان العظيم والتتاري الأول ناصر الدين أبو المعالي "بركة خان بن جوجي بن جنكيز خان" ثُمَّ من بعده أوز بك خان، وجان بك، قال كامل بن حسين الحلبي، الشهير بالغزي (ت:١٣٥١هـ): "كان عند بركه خان وعند أوز بك خان- وجان بك بعده- العلامة فخر الدين الرازي، والشيخ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، والشيخ جلال الدين شارح الحاجبية، وغيرهم من الفضلاء الحنفية والشافعية. وكانت بلدة سراي مجمع العلماء والأدباء.[2]

"وقد قدِم السَّيّد الشَّريف الجرجاني على مجلس تيمور لنك، فأعجب النَّاسَ حُسْنُ كلامه، وفصاحة لسانه، وحل مرامه، وبلاغة بيانه، فأقَرُّوا له بالفضلِ، وأَحلُّوه المحل الرفيع، وقدَّموه وأجلسوه الصَّدر المنيع."[3] وقد كان المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في صدره، وَكان حَبْرًا غَوَّاصًا في بحار

---

(١) يراجع الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (١٢٩) العلَّامة محمود شكري الألوسي البغدادي. مخطوطٌ يحتوي على ثلاثين مسألة في الفقه والتفسير واللغة والمنطق، وله نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الأردنية عن الأصل المخطوط المحفوظ في مكتبة جامعة ييل في أمريكا.

(٢) نهر الذهب فى تاريخ حلب (٣/ ١١٦) دار القلم، حلب - الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ . عجائب المقدور في أخبار تيمور (١١٦) لابن عربشاه (المتوفى: ٨٥٤هـ) كلكتا سنة ١٨١٧م.

(٣) يراجع أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار (لوحة :٣٢٥) مخطوطات مصورة من مكتبة أ.د: محمد بن تركي التركي - مخطوطات كتابخانة مجلس شوراي ملي بايران. (لوحة :١٤٦)

المعارف وبحرا موَّاجا، يُؤخَذُ مِنه دُررُ العَوارِفِ، وقد رفعت نحو سواحله عيون الحذاق، وقد طبَّق لآلي تصانيفه أطباق الآفاق.[1] وقد كان سعدُ الدين التَّفْتَازِانيّ متصدرًا مجلس تيمور لنك، ولكن تقلَّبت له الليالي بعد صفوها، وانقلب عليه الأمير، وأخذ يحتالُ كيف يُبْعِدُ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ. وقد اختلفت الروايات في سبب غضبِ الأمير على العالم، وقد عثرتُ على روايتين تفسران سبب غضب تيمور لنك على سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، وتدبيره لأمر المناظرة بغية الحطِّ من رُتْبة سعد الدين التَّفْتَازِانيّ.

الرواية الأولى: **قصة فرس البريد**:

ذكر المولى عصام الدين طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ [2] رواية تتعلَّق بموقف أسيء تفسيره، فحصل ماحصل، قال المولى عصام الدين: "إنَّ الأمير تيمور خان أرسل بريدًا لمصلحة، وقال له: إنْ احتجتَ إلى فرس خذ فرسَ كُلِّ مَن لقيته، وإنْ كان ابني شاه رخ، فتوجَّه البريدُ إلى ما أمر به، فلقي المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، وهو نازلٌ في موضع قاعد في خيمته، وأفراسه مربوطة قدامه، فأخذ البريد منها فرسا، فأخبر المولى بذلك، فضرب البريدَ ضربًا شديدا، فرجع هو إلى الأمير تيمور، وأخبره ما فعله المولى المذكور، فغضب الأمير تيمور خان غضبا شديدا، ثُمَّ قال: ولو كان ابني

(١) يراجع المرجع السابق.

(٢) هو أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير، عصام الدين طاش كبرى زاده ـ عالم تركي الأصل مستعربٌ، له الإنصاف في مشاجرة الأسلاف، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية.

شاه رخ لقتلته، ولكني كيف أقتل رجلا ما دخلت في بلدة إلا وقد دخلها تصنيفه قبل دخول سيفي؟!اهـ[1]

الرواية الثانية: قصة مَدِّ الرجل في المجلس:

ذكر العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي البغدادي (ت:١٣٤٢هـ) الرواية الثانية، وهي تتعلق بضجر الأمير من هيئة جلوس المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في مجلسه، فرتب له ما يجعله ينفر من مجلسه، ويفارقه، قال:

"سمعت من شيخي ذي الفضل الجلي علاء الدين علي أفندي الموصلي أنَّ تيمور لنك كان لعَرَجٍ فيه يمدُّ في المجلس رجله، وكان العلَّامة إذا جاء مجلسه، وقعد معه يفعل مثله، فشقَّ ذلك عليه، فأمر بعض خواصه أن يسأله عن سبب مدِّ رجليه، فسأله، فقال: متى قعدت معه غير مادٍّ رجلي، وهو ماد رجله أمامي، يظنُّ من ليس له وقوف على حقيقة أمره من الطارئين عليه: أنه مُخِلٌّ باحترامي. ومتى مددتُ رجلي مثله، يَقُولُ مَن ليس بالخبير: قد ارتفعت القيود الرسمية لمزيد المحبة القلبية بين هذا العالم والأمير، فما أفعل مثله إلا صيانة من سوء الظن له. فعرض ذلك لتيمور، فمنعه عن قبوله الغرور، فنادى الشَّريفَ: اجلس بعد اليوم فوق السعد، فإنَّك وإن كنتَ دون منه بالسنِّ لكنَّك فوقه شرفا بالأب والجد، فقال أَيُّهَا: الأمير إنَّ كثيرا من الناس يظنونه أعلم مني، فجلوسي فوقه يوجب طعني، لكني أباحثه يوما بمحضر من الناس، فإذا أفحمته

---

(١) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (٥٤) دار الكتاب العربي – بيروت. حاشية محمد الإنباني على رسالة العلمية الشيخ محمد الصبَّان في علم البيان(٤٥٦) المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية١٣١٥هـ

على رءوس الأشهاد لم يكن في جلوسي فوقه بأس، فقال: دُونَكَ فَافْعَلْ، وعجِّلْ بذلك ولا تكسلْ. فجَرى ما جرى، وعرى السَّعد من الغَمِّ ما عرى، وانقطع عن مجلس الأمير لما أحسَّ أنَّ ذلك لم يكن إلا لغرض التكدير. ولا بدع في موافقة أكثر أهل المجلس لتيمور، فقلَّمَا تجدُ في جلساء الملوك أحدا على الرياء غير مفطور."(١)

وعلى أية حال فإنَّ الأمير لا يحتاج لسبب لإدخال الغمِّ على سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، وذلك لأنَّ لتيمور خان هواية تقريب العلماء من مجلسه، ثُمَّ قهرهم بعد ذلك، وفرض سلطانه عليهم، فقد حطم سعد الدين التَّفْتَازِانيّ والسَّيِّد الشريف الجرجاني، وهرب منه ابن خَلْدُون، قال الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله عن تيمور:"الذي روَّع المشرقَ بجحافله الزاحفة وجيوشه المظفرة، اتخذ قاعدةَ ملكه "سَمَرْقَنْد" واتجه شرقًا وغربًا، يلتهم الممالك، ويثل العروش، ويعيث في البلاد الفساد، لا يثنيه عن ضراوته الوحشية صارف، دخل "أَنْقَرَة" عَنْوَةً، وأَسَر السلطان العثماني "بايزيد الأول" المعروف بالصاعقة، وزجَّ به في غياهب السجن سنة (٨٠٤هـ) .. ودانت له الدولةُ الإسلامية من حدود الهند شرقًا إلى سوريا غربًا، فامتدت أطماعه إلى الاستيلاء على القطرين "مصر والشام"، لكنه خاب أمله بفضل بسالة المماليك سلاطين مصر.. وبلغ من جبروته أنَّه ألجأ الشيخين "سعد الدين التَّفْتَازِانيّ والسَّيِّد الشريف الجرجاني" إلى أنَّ يتناظرا بين يديه يمتع عينيه، فشجر بينهما الخلاف في الاستعارة التمثيلية، فجوَّز السعد فيها أن تكون تبعية، ومنع السَّيِّد التبعية فيها، وطال احتجاج الطرفين، وكانت العاقبةُ انهزامَ السعد فموته همًا وحزنا، كما كان يفكر في القضاء على ابن

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (١٣٧).

خلدون، لكن ابن خَلدون احتال عليه، وأملَّه في عودته من القاهرة حاملا كتبه إليه، فذهب وخلص من شره."[١]

وقد أراد الأميرُ القضاءَ على العلامة التَّفْتَازِانيّ، وقد ظهر هذا في عبارته التي قضى بها على العلامة التَّفْتَازِانيّ ، قال طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ: "فأمر بتقدم السَّيِّد الشريف علي العلامة التَّفْتَازِانيّ، وقال: لو فرضنا أنَّكُما سِيَّانِ في الفضل، فلهُ شرفُ النَّسب، فاغتمَّ لذلك العَلَّامة التَّفْتَازِانيّ، وحزن حزنًا شديدًا، فما لبث حتَّى مات رحمه الله."[٢]

ويقال: إنَّ السَّيِّد الشريف الجرجاني جاء إلى السعدِ في مرض موته واستعطفه، وقَبَّلَ يَدَهُ، وقال له: أنتَ شيخِي بالمعنى؛ لأنِّي ما استفدتُ العلمَ إلّا من تصانيفك."[٣]

وما حصل مع العلامة سعد الدين التَّفْتَازِانيّ من تفضيل السَّيِّد الشريف الجرجاني عليه، حصل مع السَّيِّد الشريف حيث قدَّم عليه الشيخ ابنُ الجزري (ت:٨٣٣هـ)، بحُجَّةٍ لا منطقَ فيها، جاء في أعلام الأخيار: "إنَّ تيمور اتخذ وليمةً عظيمة عن جانب يساره للأمراء، وجانب يمينه للعلماء، وقدم الشيخ الجزري على الشريف، قيل له في ذلك، قال: كيف لا أقدمه وهو رجل عارف بالكتاب والسنة، يقرأ بالحقِّ، ويشاور ما أشكل عليه منهما النبي ﷺ، فيحل له. فانظرْ إلى دين الزمان فكما تدينُ تُدان."[٤]

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة(١٨٨-١٨٩) مكتبة إحياء التراث الإسلامي- ط: أولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ

(٢) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (٢٩)

(٣) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣٨٨/٢)

(٤) يراجع أعلام الأخيار (لوحة: ٣٢٥) مخطوطات مصورة من مكتبة أ.د: محمد بن تركي التركي.

المبحث الثاني : أحداث المناظرة:

قد ذكر سعد الدين التَّفْتَازِانيّ ما جرى في هذه المباحثة في حاشيته على «مفتاح العلوم» وذكرها السيد الشريف في حاشيته على المطول، وحاشيته على الكشاف، وذكرها الكفوي كاملة، كما ذكرها العلامة طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ، ونبدأ بسعد الدين التَّفْتَازِانيّ.

١- ذكر المولى سعد الدين التفتازاني لقصة المناظرة:

المُطالِعُ لكتب سعد الدين التَّفْتَازِانيّ يجدها مشحونةً بذكر رأيه في اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، فعندما قال الزمخشري في قوله تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ "ومعنى الاستعلاء في قوله : (عَلَىٰ هُدًى) مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ. شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ. ونحوه : هو على الحق، وعلى الباطل."(١) قال سعد الدين التَّفْتَازِانيّ:"(ومعنى الاستعلاء مَثَلٌ..) أي: تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهُدَى، يعني أنَّ هذه الاستعارة تبعية تمثيلية؛ أمَّا التبعية فلجريانها أولا في متعلق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف.

وأمَّا التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدَّة أمور؛ لأنَّه شُبِّهَتْ حَالُهُمْ في اتصافهم بالهُدَى على سبيل التمكن والاستقرار بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ فتكون الصفة بمنزلة

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/١٤٢-١٤٣) دار الفكر

المركوب."[1] فهذا رأي قد استقرَّ عليه سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، قبل المناظرة، ثم ذكره ودافع عنه في المناظرة.

المناظرة في شرح السعد لمفتاح العلوم:

أمَّا أمرُ المناظرة فقد ذكره المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في آخر شرحه لمفتاح العلوم للسَّكَّاكِي، بعدما اشتكى من الزمان وتقلب الأحوال، قال:

" وفي إضافة الذكاء إلى كاف الخطاب إشارة إلى أنَّ المخاطب في هذا الفنِّ، والآخِذَ في هذا الكتاب ينبغي أن يتصفَ بسلامة الذوق واستقامة الطبيعة وشدَّة الذكاء، وصفاء القريحة وإلَّا لَمْ يَحْظَ فيه بطائلٍ بِخَلافِ بعض العلوم الأخرى، فإنَّه ربما يحصل لبعض الآخر طرف منه بكثرة التكرار، وإذا تكلَّم في هذا الفن صار هزؤة[2] للساخرين، وضحكة للناظرين، كما جرَتْ في مجلسٍ غاصٍ بفحولِ الأفاضل مناقشةٌ فاسدةٌ في جريان الاستعارة التمثيلية في الحرف على ما نطق به[3] في الكشاف والمفتاح. وفي أنَّ المنتزع من عدَّة أمور يصح أن يكون واحدًا ومتعلقًا لمعنى الحرف.

وقد حضر بعضُ العظماء[4] عند أنفسهم، الجهلاء[5] في بني جنسهم، مِمَّن ليس في الذكاء في العير ولا في النفير. وفي الفضل لا يعرف قَبيلا

---

(١) حاشية السعد على الكشاف (١٣٧-١٣٨)

(٢) كان همزة للساخرين (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)

(٣) على ما نصَّ به في الكشاف. (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)

(٤) (العلماءُ) في نسخة د: رأفت إسماعيل، وفي مخطوطة (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)(العظماء).

(٥) والجُهَّال (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)

من دبير، فحمله التَّعظُّم على التكلم، والترؤس على التنفس، فقال بعدما دَلك[١] عينيه، وصرَّ أذنيه، وحكَّ لحيته وبلَّ شفته: هذا إنَّما يكون على التفصيل؛ فإنْ كانت الأمور مركبات فالصورة منتزعة من متعدد بلا التباس، وإلا فمتحدة كالمأخوذ من الكتاب والسنَّة والإجماع والقياس. فشكَّ جمعٌ[٢]، وشَكَا آخرون، وضحك قومٌ، وبكى الأكثرون.

ومَا زِدْنَا على أنْ قلنا: اتعظوا معاشر الأكْياس، وتعوَّذوا بربِّ النَّاسِ من شَرِّ الوسواس. واصبروا فرقة الفضلاء على الابتلاء بمثل الخطة النكراء والجُثَّة[٣] العمياء، والشركة في الصورة المنتزعة من ظواهر هؤلاء الذين لهم: قلوبٌ ولا يفقهون، وأعينٌ ولكنْ لا يبصرون، بِآذانٍ البهائم يسمعون، وبأذهانِ الأنعام يَعْقِلُون."[٤]

ولم يطل سعد الدين في بيان شأن هذه المناظرة؛ لأنها جَرَتْ في أواخر عمره، ولكن يبدو من كلام سعد الدين التَّفْتَازانيّ مدى حنقه على ما جرى من أمر المناظرة، وأنه قد ساءه ما كان، وأنّه كان يرى فساد هذه المناظرة، لذا كان حريًّا به أن يشكو ما جرى له من الزمان، وأن ينبِّه إلى ضرورة سلامة الذوق وصفاء الطبع.

---

(١) ذرف (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)

(٢) فشكَّ جماعةٌ (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)

(٣) اللُجَّةُ (الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية)

(٤) دراسة وتحقيق القسم الثالث من المفتاح لسعد الدين التفتازاني (٢/٣١٤) إعداد: د: رأفت إسماعيل . إشراف فضيلة أ.د: كامل الخولي مخطوط بكلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٠م رقم ٢٩٠٣.

٢- ذكر السَّيِّد الشريف لموضوع المناظرة:

تناول السَّيِّد الشريف موضوع المناظرة بالحديث في حاشيته على الكشاف، فقال: "وزعم بعضُ النَّاسِ[١] أنَّ الاستعارة هَهُنَا تبعية تمثيلية، قال: أمَّا كونها تبعية لجريانها أولا في متعلق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف. وأمَّا كونُها تمثيلية فلكون كلٍّ من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور.فاعترض عليه بأنَّ انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور عدَّة يستلزم تركبه من معان متعددة، ولا شك أنَّ متعلق معنى الحرف هو الاستعلاء، وأنه من المعاني المفردة كالضرب وأمثاله، فلا يكون مشبها به في التشبيه الذي يركب طرفاه. نعم رُبَّمَا يعتبر هنالك معه شيء آخر ليحصل معهما مجموع هو المشبه به، وإذا لم يكن معنى الاستعلاء مشبها به في ذلك التشبيه سواء كان جزءا منه أولا، فكيف يَسْرِي التشبيه والاستعارة منه إلى معنى الحرف؟!"[٢]

وقال في حاشيته على المطول: "ثُمَّ إنَّ هاهنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية، فلنقصَّها عليك أحسن القصص؛ لتزداد إيمانا بما ذكرنا، وينكشف لك بها مأرب أخرى في مواضع شتى، قال صاحب الكشاف : "ومعنى الاستعلاء في قوله : ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ. شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ."[٣]

---

(١) يقصد المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ.

(٢) حاشية الجرجاني على الكشاف (١/١٤٣)

(٣)الكشاف (١/١٤٢).

وقال هذا الشارحُ في حواشيه عليه[١] قوله: ومعنى الاستعلاء مَثَّلٌ أي: تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهُدَى، يعني أنَّ هذه استعارة تبعية تمثيلا: أمَّا التبعية فلجريانها أولًا في متعلق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف. وأمَّا التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدَّة أمور. وهذه عبارته. وأقول.... ثُمَّ إنَّ الشَّارح بعدما جرى في المباحثة من إبطالنا الاستعارة التمثيلية التبعية في صورة جزئية أعني كلمة (عَلَى) كما حقَّقناه، وتشبثه بما لا يتشبث به كما مضى."[٢]

وختم الشريف الجرجاني أمر هذه المباحثة بعدما أطال النَفَسَ في تقرير رأيه ونصرة مذهبه قائلًا: "وأمَّا قولُه: من البيّنِ فقد بيَّنا أنَّهُ خيالٌ فاسد، لا يلتبس على مَن له قدم صدق في القواعد البيانية".[٣] ثمَّ قال:

"واعلم أنَّ الفَاضِلَ اليمنِيّ[٤] توهَّمَ اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية من عبارة المفتاح، لكنه لم يصرِّحْ بأنَّ طرفي التمثيلية يكونان منتزعتين من أمور متعددة، فخفي الفسادُ في كلامه، والشَّارحُ قلَّدَهُ في

(١) يقصد المولى سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في حاشيته على الكشاف(١٣٧).

(٢) حاشية السَّيِّد الشريف على المطول (٣٩٣)

(٣) حاشية السَّيِّد الشريف على المطول (٣٩٨)

(٤) هو يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلويّ، عماد الدين اليماني الصنعاني، المعروف بالفاضل اليمني، وبالفاضل العلويّ (ت: ٧٥٠هـ) له حاشية على الكشاف مشهورة عنوانها: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف. وأخرى قبلها اسمها: ينظر الأعلام للزركلي (١٦٣/٨)

ذلك، وزادَ ما أظهر فساده، فاثبُتْ أنْتَ في رعاية القوانين، ولا تكُنْ من المقلِّدينَ الذين يحسبون أنَّهُم يُحْسِنُون صُنْعًا."[1]

٣- ذكر طَاش كُبْرَى زَادَهْ لأحداث المناظرة:

ذكر العلامة طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ (ت:٩٦٨هـ)، لبعض من أحداث المناظرة، فقال:"لمَّا رجع الأمير تيمور من فتح العراق إلى سَمَرْقَنْد، وكان السَّيِّدُ الشريف وقتئذ في مدينة شيراز، فالتمس بعض وزراء تيمور من الفاضل الشريف أن يدرس في مدرسته التي بناها بسَمَرْقَنْد، وهو الذي أشار إليه في خطبة شرح المفتاح حيث قال: "حتَّى أُبْتُلِيت في آخر العمر بالارتحال إلى ما وراء النهر."[2] ولمّا استقرّ الأميرُ تيمور بسَمَرْقَنْد توجَّه إليه علماءُ البلاد لتهنئة السفر، ومن جملتهم العلامة سعد المِلَّة والدين التَّفْتَازِانيّ. ولمّا اجتمع علماء البلاد عند تيمور عقد مجلسا خاصا بالفحول، وهم علماء سَمَرْقَنْد وسائر البلاد.

وجرى في ذلك المجلس بين السَّيِّد الشريف والعلامة التَّفْتَازِانيّ مباحثة في المسألة المذكورة. وكان الحَكَمُ في ذلك المجلس عبدَ الجبَّار بن الإمام نعمان الدين الخوارزمي (ت:٨٠٨هـ) – وكان الإمام نعمان الدين معتزليًّا أولًا، ثُمَّ رجع إلى مذهب أبي منصور الماتريدي– فجرى بين الفاضلين المذكورين مباحثات كثيرة ومُراجعات طويلة، إلى أنَّ استقرَّ الأمرُ أنْ حَكَمَ الإمام عبد الجبار المذكور بصحة كلام الشريف الجرجاني، وفساد قول العلامة التَّفْتَازِانيّ. وقد شاع بين الناس أنَّ الحَقَّ مع السَّيِّد الشَّرِيْفِ،

(١) حاشية السَّيِّد الشريف على المطول (٣٩٨)

(٢) المصباح شرح المفتاح (٤) طبعة إستانبول . ٢٠٠٩م

ولم يقدرْ أحدٌ منذ جرى هذا البحث إلى الآن أنْ ينافح عن جانب العلامة التَّفْتَازِانيّ.[1]

٤- ذكر الكفوي لأحداث المناظرة:

ذكر محمود بن سليمان الكفوي (ت:٩٩٠هـ) أمرَ مناظرةِ سَعْدِ الدِّينِ التَّفْتَازِانيّ والسَّيِّدِ الشريفِ الجُرْجَانِيّ في كتابه «أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان»[2] فقال:

"كلاهما فُضلا في الورى، كانا مضربَ الأمثال، إنْ شئتَ أن تسمع ما جرى بينهما فكُنْ لمَا يُتلى عليك بالذوق سابغًا، قال العلامة الزمخشري في تفسيره الكشاف في قوله تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥] " مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ. شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ." [3]انتهى.

وقال العلامة التَّفْتَازِانيّ في حاشية الكشاف: "يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا، أمَّا التبعية فلجريانها أولا في متعلق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف، وأمَّا التمثيلُ فلكون كلٍّ من طرفي التشبيه حالة منتزعة من

---

(١) الإنصاف في مشاجرة الأسلاف (٥٨-٥٩) تحقيق د: محمد سعيد شحاتة . مكتبة الآداب . ط: أولى ١٤٢٨- ٢٠٠٧م

(٢) الكتاب مخطوط، وله نسختان قد وقفتُ عليهما، الأولى مصورة من مكتبة أ.د: محمد بن تركي التركي، وهي سفر واحد ٤٢٨ ورقة. والثانية مخطوطات كتابخانة مجلس شوراي ملي بايران، وهي ما رمزت لها بالإيرانية، وهي سفران السفر الأول:٣٦٠ ورقة السفر الثاني: ٢٩٢ ورقة، وقد اعتمدت الأولى لكونها أكثرَ ضبطًا، وأقل تحريفًا، وأجود خطًّا، وما كان من زيادة من الإيرانية أُثبتَ.

(٣) تفسير الكشاف (١٤٢/١)

عدَّة أمور؛ لأنَّهُ شُبِّهَتْ حَالُهُمْ في اتصافهم بالهُدَى على سبيل التمكن والاستقرار بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ، فيكون الصفة بمنزلة المركوب. " انتهى كلام العلامة، فعارضهُ السَّيِّد الشريف في المجلس. وقال:

لا يخفى عليك أنَّ متعلق معنى الحرف هَهُنَا أعنى كلمة (عَلَى) هذا هو الاستعلاء كما أنَّ متعلق معنى (مِنْ) هو الابتداء، ومتعلق معنى (إِلَى) هو الانتهاء، ولا يلتبس أيضا أنَّ الاستعلاء من المعاني المفردة، كالضرب والقتل، ونظائرهما، وكذلك معنى (عَلَى) مفرد. إذ لا نعني بالمفرد، في اصطلاح القوم إلا ما دلَّ عليه بلفظٍ مفرد، وإنْ كان ذلك المعنى مركَّبًا في نفسه بدليل: أنَّ تشبيه الإنسان بالأسد مفردٌ بمفردٍ اتفاقًا، وإنْ كانَ كلٌّ منهما ذا أجزاء كثيرة. ولمَّا صرَّح بأنَّ كلَّ واحد من طرفي التشبيه هَهُنَا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا، وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به أصالة، ولا معنى (عَلَى) مشبها به تبعا في هذا التشبيه المركب الطرفين؛ لأنَّهُما معنيان مفردان. وإذا لم يكن شيء منهما مشبها به أصالة. ولا معنى هَهُنَا، سواء جُعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه، لم يكن شيء منهما مستعارا منه، فكيف يسري التشبيه والاستعارة من أحدهما إلى الآخر؟!

والحاصلُ: أنَّ كون (عَلَى) استعارة تبعية يستلزم أن يكون متعلق معناها (أعني: الاستعلاء) مشبهًا به، ومستعارا منه أصالة، وأن يكون معناها مشبها به، ومستعارا منه تبعا، وأن يكون كل واحد من طرفي التشبيه هَهُنَا مركبا، يستلزم أن لا يكون معنى (عَلَى) ولا متعلق معناها مشبها به، ولا مستعارًا منه، لا تبعًا ولا أصالة، وتنافى اللازمين ملزومًا

بتنافي الملزومين. فإذا جعلت الاستعارة تبعية في (عَلَى) لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطْعًا. وبعدما أطنب السَّيِّدُ الشريف في الاعتراض[1].

ولم يمل أوجز المولى العلامة التَّفْتَازِانيّ، ولم يخل، وقال: إنَّ انتزاع كلِّ واحد من طرفي التشبيه عن أمور متعددة لا يستلزم تركيبا في شيء من الطرفين بل في مأخذه.

فقابله السَّيِّد الشريف في صحة هذا الأصل اللطيف، وركب المجادلة والمكابرة، وامتد المباحثة والمناظرة، فقال:

كلامكم هذا ظاهر البطلان، فإنَّ[2] المشبَّه مثلا إذا انتزع من عدَّة أمور فلا يصح أن ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة؛ لأنَّهُ إذا انتزع بتمامه من واحد فقد حصل المقصود الذي هو الشبه فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة أخرى، بل يجب على ذلك التقدير أن يكون جزءًا من المشبه مأخوذًا من بعض تلك الأمور، وجزءًا آخر من بعض آخر، فيلزم تركيبه قطعًا.

ولأنَّهُم قد أطبقوا على أنَّ وجه الشبه في التمثيل لا يكون إلا مركبا، وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونِهِ منتزعا من عدَّة أمور، فإنَّهُم عرَّفُوا التمثيل بما: (وَجْهُهُ مُنْتَزَعٌ منْ مُتعَدِدٍ)، فإذا كان انتزاع وجه الشبه من أمور متعددة مستلزما لتركيبه، كان انتزاع كل من طرفي التشبيه منها مستلزما لتركيبهما؛ لأنَّ المقتضى للتركيب هو الانتزاع من أمور عدَّة، وخصوصية كون المنزوع وجه شبهٍ أو مشبهًا به أو مشابهًا أو مشبها

(١) الزيادة من الإيرانية

(٢) الزيادة من الإيرانية

ملغاة في ذلك الاقتضاء جزما. ولأنَّكُم قلتم في شرح التلخيص في ردِّ من جوَّزَ أن يكون قوله تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧] من تشبيه المفرد بالمفرد.

ومنهم من قال: هذا التشبيه ليس تشبيها مفردًا ولا مركبا، وإنَّما يكون كذلك لو كان تشبيه أشياء بأشياء، وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد، هو حال المنافقين بشيء واحدٍ هو حال المستوقد نارا.

أقولُ: لا معنى للتشبيه المركب إلا أن ينتزع كيفيته من أمور متعددة، فتشبَّهُ بكيفية أخرى كذلك، فيقع في كل واحد من الطرفين عدَّة أمور، فربما يكون التشبيه فيما بينهما ظاهر، لكن لا يلتفت إليه، بل إلى الهيئة الحاصلة من المجموع كما مَرَّ في قوله: [الكامل]

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوامِعَاً *** دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقِ[1]

وهذا كلامُك مُصَرَّحٌ بأنَّ كلَّ واحدٍ من طرفي التشبيه إذا كان حاله منتزعةً من أشياء متعددة كان مركبا، وبأنَّ التشبيه المركَّب لا يكون طرفاه إلا منزوعين من أمور عدَّة، فلا فرق إذا في وجوب التركيب بين أن يقال: هذا تشبيه مركب بمركب، وبين أن يقال: هذا تشبيه منتزع من عدَّة أمور بمنتزع آخر من أمور أخرى.

(١) البيت لأبي طالب الرقي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر(٣٤٦/١) المحقق: د. مفيد قمحية –دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م

فمنع هذا المعنى في هذا المقام مكابرةٌ وتلبيسٌ خوفًا من شناعة الإلزام، ولعلَّكَ تشتهي الآن زيادة تحقيق وتوضيح في البيان، فنقول: إنَّ قوله تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة:٥] يحتمل وجوها ثلاثة:

أحدها أن يشبه الهُدَى بالمركوب الموصل إلى المقصد، فيثبت له بعض لوازمه، وهو الاستعلاء على طريق الاستعارة بالكناية.

وثانيها أن يشبه تمسك المتقين بالهُدَى باعتلاء الراكب في التمكن والاستقرار، وحينئذ تكون كلمة (عَلَىٰ) استعارة تبعية.

وثالثها: أنْ يشبه هيئة مركبة من المتقي والهُدَى، وتمسكه به ثابتًا مستوٍ عليه بهيئة مركبة من الراكب والمركوب، واعتلائه عليه متمكنا منه، وعلى هذا ينبغي أن يذكر جميع الألفاظ الدالة على الهيئة الثانية يراد بها الهيئة الأولى، فيكون مجموع تلك الألفاظ استعارة تمثيلية، كل واحد من طرفيها منتزع من أمور متعددة، فلا يكون في شيء من مفردات تلك الألفاظ تصرف بحسب هذه الاستعارة، بل هي على حالها قبل الاستعارة، فلا تكون حينئذ استعارة تبعية في كلمة (عَلَىٰ) كما ظَننتَ، كما لا استعارة تبعية في الفعل في قولك: تقدم رجلا وتؤخر أخرى، إلا أنه اقتصر في الذكر من تلك الألفاظ على كلمة (عَلَىٰ) لأنَّ الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة إذ بعد ملاحظته يقرب الذهن إلى ملاحظة الهيئة واعتبارها، فجعل كلمة (عَلَىٰ) بمعونة قرائن الأحوال قرينة دالة على أنَّ الألفاظ الأخر الدالة على سائر أجزاء تلك الهيئة مقدرة في الإرادة قد دلَّ بها على سائر الأجزاء قصدا، كما قصد الاعتلاء بكلمة (عَلَىٰ). ولا مساغ لأن يقال: استعيرت كلمة (عَلَىٰ) وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الأولى، وذلك لأنَّ الهيئة الثانية ليست

معنى عَلَى، ولا متعلق معناها الذي تسري الاستعارة منه إلى معناها، والهيئة ليست مفهومة هَهُنَا وحدها، فكيف تستعار هي من الثانية الأولى؟ إلى هنا كلام الشريف.

ثُمَّ لمَّا تخيَّل الاعتراض من جانب المولى التَّفْتَازِانيّ تَسَارع الشريف الجرجاني[1] إلى الجواب، فقال:

فإنْ قلتَ: لمَّا كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلي والمعتلي عليه كانت كلمة (عَلَى) دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة إلى تقدير ألفاظ أُخر.

قلتُ: فهم المعتلي والمعتلى عليه من الاعتلاء إنما يكون تبعًا لا قصدًا، وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة، بل لا بُدَّ أنْ يكون كل واحد منهما ملحوظًا قصدا كالاعتلاء؛ ليعتبر هيئة مركبة منهما، وهما من حيث إنهما يلاحظان قصدا مدلولا لفظين آخرين، فلا بدَّ أن يكونا مقدرين في الإرادة، وأما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب، بل ربما كان تقديرهما موجبا لتغيير نظمه.

ويجوز كون الألفاظ مُرادا منويا، وإن لم يكن مقدرا في تركيب الكلام. وتمييز الوجه الثاني أعني أن تكون الاستعارة تمثيلية فمبني على تدقيق النظر في أحوال المعاني المقصودة بالألفاظ المقدَّرة، ورعاية ما تقتضيه قواعد علم[2] البيان، فمن ثَمَّة زلَّت فيه أَقدامُ الأقوام، فضلُّوا وأَضَلُّوا.

ثُمَّ قال التَّفْتَازِانيّ: فعلى أي هذه الوجوه تحمل كلام العلامة؟

---

(١) الزيادة من الإيرانية.

(٢) الزيادة من الإيرانية.

فقال الشريف الجرجاني: على الوجه الثاني فإنَّهُ جعل المشبه اعتلاء الراكب، ويعلم من ذلك أنَّ المشبه هو التمسك بالهُدَى، وأنَّ وجه الشبه هو التمكن والاستقرار. وأمَّا قوله: (فمَثَّلَ) [1] فمعناه تمثيل أي: تصوير، فإنَّ المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به، بل تصوير وصف المشبه به مثلا إذا قلتَ: (رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي) فقد صوَّرت الشجاع في صورة الأسد، بل صوَّرت شجاعته بصورة شجاعته وجرأته. ولمَّا كان المقصودُ الأعلى تصوير ما في المشبه من وجه الشبه قدَّم التمكُّنَ والاستقرار على التمسُّكِ الذي هو المشبه، وإنما قال: ومعنى الاستعلاء تنبيها على أنَّ استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى، فتكون مفيدةً للمبالغة.

ثُمَّ قال السَّيِّد الشريف: فإنْ قلتَ قد تبيَّن لنا بما قرَّرت أنَّ الصواب هو أنَّ[2] أحد طرفي التشبيه التمثيلي مركبٌ معنًى ولفظًا، كما صرَّح به في الإيضاح، ويشهدُ به المفتاحُ، وتبين أيضا أنَّ الاستعارة التبعية في كلمة (عَلَى) لا تجامع التمثيلية أصْلًا، فما حال التبعية في سائر الحروف والأفعال، والأسماء المتصلة لها؟

قلتُ: هي لا تجامع التمثيلية في شيء منها، وذلك لأن معاني الحروف كلها مفردات لكونها مدلولة لألفاظ مفردة، وكذلك تعلقات معانيها من حيث إنَّها مفهومة من تلك الحروف ومعاني الأفعال ومصادرها، والاستعارة المشتقة منها كلها مفردات أيضًا لما ذكرنا، وليس بشيء من

(١) الزيادة من الإيرانية.

(٢) الزيادة من الإيرانية.

هذه المعاني هيئة مركبة، ولا حالة منتزعة من عدَّة أمور، فلا تقع لشيء منها مشابهة أصالةً ولا تبعًا في الاستعارة التمثيلية.

فقال العلامة التَّفْتَازِانِيّ: لا يُقال: الاستعارة التبعية الحرفية لا تكون تمثيلية؛ لأنَّها تستلزم كون كل من الطرفين مركبا، ومتعلق معنى الحرف لا يكون إلا مفردا؛ لأنَّا نقولُ: كلتا المقدمتين في حيِّزِ المنع، فإنَّ مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة، بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور بوصف صورة أخرى، وهذا لا يوجب إلا اعتبار التعدد في المأخذ لا فيه نفسه، فلا ينافي كونها متعلق معنى الحرف.

فقابله السَّيِّد الشريف، وقال: وأنت بعد ما خبرتك بتحقيق ما سلف في وجوب إفراد متعلقات معاني الحروف، ووجوب تركيب ما ينتزع من أمور متعددة تعلم سقوط هذين المانعين معًا سقوطا لا مرية فيه ولا خفاء، ومع هذا عبارتك هذه مختلة أيضًا، فإنَّ لفظ الوصف في الموضعين مستدرك، بل الصوابُ أن يُقال: بل صورةٌ منتزعة من عدَّة أمور لصورة أخرى، فإنَّ المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها.

وعلى هذا جرى القيل والقال. وانتهى البحث والخصام والجدال، فرجَّحَ الحَكَمُ النعمان كلام الشريف على سعد الزمان، فعند الامتحان يُكْرم الرجل أو يُهان، وهكذا سمعته من أصحاب المقال، وأخذته من أفواه الرجال، والله تَعَالَى أعلمُ بحقيقة الحال."[1]

(١) أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار لوحة رقم(٣٢٦- ٣٢٧) وفي الإيرانية لوحة رقم (٢/١٤٥-١٤٧)

وبعد انتهاء المناظرة بحكم نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي للسيد الشريف الجرجاني ذكر الكفوي كيف تقبَّل سعد الدين التَّفْتَازِانيّ نتيجة المناظرة، فقال:

"اشتهر عند الخاص والعام غلبة الشريف عليه بالإلزام والإفحام، وكان سعدُ المِلَّة والدين بعدما اشمأزَّ طبعُهُ من تقدُّم الشريف في تلك الأحايين قد فقد عنوان الشباب، وصرف أوانَ الكهولة، وأشرف غرَّة عمره على الخراب، دخل عارضيه طلائع شيب ليس يغني الخطاب، حتَّى ألمته ملمات الشيب بالفرق، وشغلته عن صيد المطوق... فاغتمَّ لذلك سعد الملة، وحزن حزنا شديدا، لظن منه أَنَّ مضاهيه في الزمان كان فقيدا، فلم يدرِّس إلا يُوميات قلائل، ولم يلتو فيها عن عويصات المسائل، فلما لبث حَتَّى ألمَّ بذاته الشريف أَلَمٌ أضرَّ به إلمامة، ونقص عيشه، وتعذر عليه قعوده وقيامه، ولم يتماثل من مرضه إلى أنَّ نقله الرحمن إلى جوار ربه مغفور الذلَّات، موفور الحسنات، نوَّرَ اللهُ مرقَدَهُ، وفي أعَلَى الجِنَانِ أرقده."(١)

(١) المرجع السابق لوحة رقم (٣٢٥)

الفصل الثاني

مذاهب العلماء في الجمع بين الاستعارتين التبعية والتمثيلية وأصولها

المبحث الأول: آراء العلماء في المسألة قبل المناظرة:

١- شرف الدين الطيبي:

ذكر الشهابُ الخفاجي والشوكاني أنَّ شرف الدين الطِّيبِي(ت:٧٤٣هـ) قبل الفاضل العلوي اليمنيّ(ت:٧٥٠هـ) يرى أنَّ كلام الزمخشري استعارةٌ تمثيليةٌ واقعةٌ على سبيل التبعية. وهذا القولُ ليس على إطلاقه، فالطيبي في حاشيته على الكشاف غير الطيبي في « الكَاشِف عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ» وما قاله الطيبي في حاشيته على الكشَّاف لم يذكره في « الكَاشِف عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ»، والذي يُفهم من كلام الطيبي في حاشيته على الكشَّاف أنَّهُ يرى جواز اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، حيث جعل قوله تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ من قبيل الاستعارة التمثيلية الواقعة على سبيل التبعية، قال: "قوله: (مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ) أي: هو استعارةٌ تمثيليةٌ واقعةٌ على سبيل التبعية، يدُلُّ عليه قوله: "شُبِّهَتْ حَالُهُمْ": وتقريره أن يُقال: شُبِّهَتْ حَالُهُمْ، وهي تمكنهم من الهُدَى واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ، بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ، ثُمَّ استعير للحالة التي هي المشبه المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به.

ويدلُّك على أنَّ الاستعارة التبعية تمثيليةٌ الاستقراء، وَبِهِ يُشْعِرُ قَوْلُ صاحبِ "المفتاح" في استعارة «لَعَلَّ»: فتشبه حال المكلف وكيت وكيت بحال المرتجي المخير إلى آخره."[١]

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١٠٩/٢)

وقال في قوله تَعَالَى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة:٧] قوله: (فأن تُمَثَّلَ) أي: تشبه حالة قلوبهم وسمعهم وأبصارهم، وهي عدم انتفاعها الأغراض الدينية بسبب منع قبول الحقِّ، بحالة أشياء ضرب حجابٌ- أي: حدٌّ فاصلٌ- بينها وبين الاستنفاع بها بالختم والتغشية، ثُمَّ استعير لجانب المشبه لفظ (الختم) جاعلاً القرينة نسبته إلى القلوب، فيكون من الاستعارة التمثيلية الواقعة على طريق التبعية.[1] وفي قوله تَعَالَى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:٩] قال: (بإجراء أحكام المسلمين عليهم) يعني به جريان التوارث وإعطاء السهم من المغنم وغيرهما. هذا الوجه من الاستعارة التبعية الواقعة على طريق التمثيلية كما سبق في قوله:﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥]، ألا ترى إلى قوله: (كانت صورة صنعهم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون) إلى آخره كيف دلَّ على بيان الحالة المتوهمة المنتزعة من عدَّةِ أمور."[2]

وقال في قوله تَعَالَى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٧] مرجعُ كلامه أنَّه من الاستعارة التبعية التي وقعت على سبيل الاستعارة التمثيلية، يدل عليه قوله: "فكانت حالُه ممثلةً بحال من يظُنُّ أنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ"، فاستعير الفعلُ هاهنا كما استعير «لَعَلَّ» في قوله تَعَالَى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١] كما قرَّرَهُ صاحبُ "المفتاح".[3]

---

(١) المرجع السابق (١٣١/٢)

(٢)فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١٦٢/٢)

(٣) المرجع السابق(٣٩١/١٠)

وهذا الصنيع قد تخلَّى عنه الإمام الطِّيبي في «الكَاشِف عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ» فلم يذكرُ فيها استعارة تبعية واقعة على طريق الاستعارة التمثيلية إطلاقًا، وفي أحايين كثيرة يوجِّهُ التركيب على الاستعارة التمثيلية أو التبعية، أو الاستعارة المكنية، ولا يذكر الاستعارة التبعية الواقعة على سبيل التمثيلية، ولم يقلْ باجتماع الاستعارة التبيعة والتمثيلية في تركيب واحد مثلما صنع في حاشيته على الكشاف.

من ذلك قوله في حديث ابن عمر رضي الله عنهما :(بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ) قال: "هذا على أن يكون استعارة تمثيلية؛ لأنها وقعت في حالتي المُمَثَّل والمُمَثَّل به، ويجوز أن تكون الاستعارة تبعية، بأن يقدِّر الاستعارة في (بُنِيَ) والقرينة: (الإِسْلامُ)، شبه ثبات الإسلام واستقامته على هذه الأركان الخمسة ببناء الخباء على الأعمدة الخمسة، ثُمَّ تسْرِي الاستعارة من المصدر إلى الفعل. وأن تكون مكنيةً، بأنْ تكون الاستعارة في الإسلام، والقرينة (بُنِيَ) على التخييل، ثُمَّ خيل ما يلازم الخباء المشبه به من البناء، ثُمَّ أثبت له ما هو ملازم البيت من البناء على الاستعارة التخييلية، ثُمَّ نسب إليه ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة.[1] وعدم ذكر هذا اللون من الاستعارة يوحي بأنَّ الطيبي قد رجع عن هذه الاستعارة؛ لأنَّه لم يذكرها، ولو لمرَّة واحدة في الكاشف عن حقائق السنن. ومن المعلوم أنَّ «الكَاشِف عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ» هو آخر ما صنفه الإمام الطيبي، ويحوي خلاصة الآراء التي اختارها في حياته العلمية.

---

(١) شرح الطيبي لمشكاة المصابيح المسمَّى بـ «الكاشف عن حقائق السنن» (٤٣٨/٢) شرف الدين الطيبي . تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي . مكتبة نزار . مكة المكرمة.

٢- رأي سراج الدين القزويني:

ذهب سِراج الدين عمر بن علي بن عمر القزويني (ت:٧٥٠هـ) في حاشيته: (الكشف عن مشكلات الكشاف) إلى أنَّ المراد من كلام الزمخشري :"ومعنى الاستعلاء في قوله تَعَالَىٰ:﴿ عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَّلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ. شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ. ونحوه: هو على الحقّ وعلى الباطلِ. وقد صرَّحوا بذلك في قولهم : «جَعَلَ الغِوَايَةَ مَرْكبًا»، و«امْتَطَى الجَهْلَ»و«اقْتَعَدَ غَارِبَ الهَوَى». [١] أنَّ المراد من قول الزمخشري: (ومعنى الاستعلاء، مَثَّلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ) أي: معناه تصوير تمكنهم منه، ولم يُرد القول السائر الممثل : مَضربُه بمورده البَتَّةَ، وإلا لقال قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مثل: (وقد صرَّحُوا بذلك) أي: بالتشبيه. وفيه إشارة إلى أنَّ التشبيه هنالك ضمنّى؛ لأنَّ الاستعلاء لازم الحرف، لا نفس معناها. ولم يفرق في الأمثلة بين ما ورد على سبيل التشبيه كالأول[٢] والاستعارة كالأخيرين[٣] إذ لا اشتباه."[٤]

---

(١) تفسير الكشاف (١/١٤٢-١٤٤) وَالْغَارِبُ من البعير ما بين السنام والعنق، وفي اللسان: وَالْغَارِبُ: أَعْلَى مُقَدَّمِ السَّنَامِ، وَإِذَا أُهْمِلَ الْبَعِيرُ طُرِحَ حَبْلُهُ عَلَى سَنَامِهِ، وَتُرِكَ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ .(مادة: غرب)

(٢) « جَعَلَ الغِوَايَةَ مَرْكبًا»

(٣) «امْتَطَى الجَهْلَ» وَ اقْتَعَدَ غَارِبَ الهَوَى».

(٤) حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف من أوله الى نهاية الآية (٢٣) من سورة البقرة (٢٠١) أطروحة دكتوراه د: عمار يونس عبد الرحمن الطائي . إشراف أ.د: محسن هلال سرحان – جامعة بغداد. العراق.

فسراج الدين القزويني يبادرُ إلى نفي جعل الاستعلاء من قبيل الاستعارة، فنصَّ على أنَّ الصورة في الكلام هي صورة تشبيهية. والتشبيه من قبيل التشبيه الضمني الذي يُفهم من الكلام. وجَعْلِ الكلام من قبيل التشبيه يقطع الطريق على الخلاف في اجتماع التبعية والتمثيلية؛ لأنَّه جَعَلَ الغِوَايَةَ مَرْكبًا، أي: شبَّه الغِوَايَةَ بالمركب، وهذا تشبيه، قال الشِّهاب الخفاجي:"قولهم:«امْتَطَى الجَهْلَ»، فإنْ جُعِلَ بمنزلة قولِك: (رَكِبَ مَطِي الجَهلِ) كان استعارة بالكناية، وإنْ جُعِلَ في قوَّةِ قولك: (اتْخَذَ الجَهْلَ مَطيَّةً) كان تشبيها، وأيًّا ما كان فتشبيه الجهل بالمطية مقصود منه."(١)

٣- رأي الفاضل اليمني:

ذهب الفاضل العلوي اليمني قبل سعد الدين التفازاني إلى أنَّ المراد من كلام الزمخشري اجتماع التبعية والتمثيلية، فقال:

"(مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ) أي: هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية، يدُّلُّ عليه قوله: شُبِّهَتْ حَالُهُمْ. وتقريره أنْ يقال: شُبِّهَتْ حَالُهُمْ، وهي تمكنهم من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ، ثُمَّ استعير للحالة التي هي المشبه المتروك، كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به. ويدلك على أنَّ الاستعارة التبعية تمثيلية

(١) حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوي (١/ ٢٤٧)

الاستقراء، وَبِهِ يُشْعِرُ قَوْلُ صاحب المفتاح. رحمه الله . في استعارة «لَعَلَّ»، فيشبَّهَ حال المكلف إلى قوله بحال المرتجي إلى آخره."[1]

وكلام الفاضلِ اليمني في المسألة هو كلام شرف الدين الطيبي قبله، فهو يرى أنَّ كلام سعد الدين موافق لكلام الكشاف، وأنَّ هذا القول مفادٌ أيضًا من كلام أبي يعقوب السَّكَّاكِي.

❁ ❁ ❁

(١) تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف (١/١٠٥-١٠٦) تحقيق أ. د إبراهيم التلب . رسالة دكتوراه . إشراف فضيلة أ.د: كامل الخولي- مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة: سنة ١٩٨١م.

المبحث الثاني: آراء العلماء في المسألة بعد المناظرة:

انقسم العلماء إلى فرق في هذه المسألة، ففريق اختار أن ينصر السَّيِّد الشريف الجرجاني، وفريق آخر رأى أنَّ الحَقَّ مع سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، ومنذ ذلك الوقت والناس فريقان[1]. قال أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ) في رسالته البيانية، قال: "يُمكن أن يعبَّر عن تلك الهيئة المنتزعة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل عليه إجمالا إمَّا بالوضع أو كثرة الاستعمال، أو قرينة الحال، فلا يجب أنْ يكون اللفظ المستعار من أحد الطرفين مركبا للآخر بالمعنى المشهور للمركب.

وهذا ما يدُلُّ إلى مذهب العلامة التَّفْتَازِانيّ حيث جوَّزَ أن يكون اللفظ المستعار في التمثيلية مفردًا، وفرَّع على هذا التجويز جواز اجتماع الاستعارتين: التبعية والتمثيلية، بخلاف السَّيِّد فإنَّهُ أَوْجَبَ أنْ يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور، ومنع الاجتماع المذكور كما هو المشهور ممَّا جرى بينهما في مجلس تيمور خان، بسَمَرْقَنْد.

ومن أتى بعدهما من الفضلاء منهم من مال إلى جانب السَّيِّد، ومنهم من ذهب إلى مذهب العلامة التَّفْتَازِانيّ، ومنهم من اختار التوقف والتأدب في حقهما، ولم يتكلم في الترجيح أصلا."[2] وإليك ذكر من أيَّد هذا أو ناصر ذاك.

---

(١) تفسير الألوسي = روح المعاني (١/ ١٢٧) المحقق: علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

(٢) الرسالة البيانية (٤٥٥-٤٥٧) المطبعة الأميرية . بولاق . ط أولى . ١٣١٥هـ

أولًا: مَنْ أيَّدَ سعد الدين التفتازاني:

١- العلامة عبد الحكيم السيالكوتي: ممَّن انتصر لسعد الدين التَّفْتَازِانيّ ونافَحَ عنه عبدُ الحكيم السيالكوتي (ت: 1067هـ) في حاشيته على المطول، قالَ يردُّ على السَّيِّد الشريف الجرجاني:" إنَّ مبنى اعتراضه أنَّ التمثيل أي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب؛ لما أنَّها مجاز مركب إلا أنَّ التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين.. لا يستفاد من عبارته إلا كون المشبه والمشبه به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد، والانتزاع لا يقتضي التركيب، بل قد يكون مركبا، وقد يكون مفردا.[1]

ورأى أنَّ الانتزاع لا يراد به التركيب فحسب، بل الانتزاع عنده له ثلاثة أحوال، قال:"وعندي أن انتزاع شيء من أمور متعددة يكون على وجوهٍ شَتَّى:

أحدها: أن يكون منتزعًا من مجموع تلك الأمور كالوحدة الاعتبارية للعسكر. وثانيها: أن يكون منتزعا من أمر واحد، بالقياس إلى آخر كالإضافات كالأبوَّة المنتزعة من الأب، بالقياس إلى الابن، والبنوَّة المنتزعة من الابن بالقياس إلى الأب.

وثالثها: أن يكون منتزعًا بعضه من أمر، وبعضه من أمر آخر، وعلى الوجهين الأولين لا يقتضي تركب المنتزع بل تعدد مأخذه، فيجوز حينئذ أن يكون المدلول الحرفي لكونه أمرًا إضافيا كالاستعلاء في الآية .. حالة منتزعة من أمور متعددة، ألا ترى أنَّ الاستعلاء منتزع من الراكب

---

(١) حاشية الساليكوتي على المطول (٤/٢١٣) مطبعة مدرسة والدة عباس الأول . ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م

بالقياس إلى المركوب، فلجريان الاستعارة في الحرف تكونُ تبعيةً، ولكون كلٍّ من الطرفين حالة إضافية منتزعة من أمور متعددة تكون تمثيلية، فالانتزاع من أمور متعددة لا يقتضي كون المنتزع مركبا كما ادَّعَى السَّيِّدُ.(١)

وقال أيضًا:" قال الشَّارح رحمه الله تَعَالَى في شرح المفتاح في هذا المقام، وممَّا يرشدك إليه النظر في كلامه أنَّ: الاستعارة التبعية ولوْ في الحرف قد تكون تمثيلية، واستبعاد ذلك بناء على أنَّ الحرف مفردٌ، والتمثل يستلزم التركيب إنَّما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة".(٢)

٢- **طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ**: وضع رسالتين انتصارا للمولى سعد الدين في هذه لمسألة، انتصر فيها للسعود هما (مسالك الخلاص في تهالك الخواص) و (الإنصاف في مشاجرة الأسلاف) وبعدما سرد من أدلته ما يقوي به رأي سعد الدين التَّفْتَازِانيّ قال: "هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول، وقد تلقَّاه بالقبول كثير من الفحول، وبهذا يظهر صحَّة كلام العلَّامة التَّفْتَازِانيّ، سيما وقد وافقه الثقات من السلف، مثل صاحب الكشَّاف، حيث قال في تفسير قوله تَعَالَى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ لتمكُّنهم من الهُدَى واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ. ومثل صاحب المفتاح، حيث قال في تفسير الاستعارة التمثيلية: هي

(١) حاشية عبد الحكيم على تفسير البيضاوي مخطوط (لوحة: ٧١) مكتبة جامعة الرياض . قسم المخطوطات . ف١١١/١.

(٢) حاشية الساليكوتي على كتاب المطول (٢١٣/٤)

وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى. وقد مرَّ تحقيقه من كلاميهما."[1]

٣- عصام الدين القونوي :

أيَّد القونوي (ت:١١٩٥هـ) جانب السعد، ورجَّحَهُ على رأي السيد الشريف الجرجاني، وقال:" وقد عرفتَ أنَّ الحقَّ ما ذهب إليه المحقق التَّفْتَازِانيّ ، فإنه مع كونه منفهما من كلام الأئمة في فن البلاغة كالعلامة الزمخشري وصاحب المفتاح، مؤيدٌ بما ذكرناه.. من اعتبار الحيثيتين، واجتماع المتقابلات بالحيثيات شائع وذائع في المحاورات.[2]

٣- **محمد بن علي الشوكاني**: سار الشوكاني في قافلة من ناصر سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، ودبَّجَ رسالة سماها: (الطَّوْدُ المُنِيفُ فِي تَرجيحِ ما قَالَهُ السَّعْدُ على ما قاله الشَّرَيْفُ من اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية في قوله تَعَالَى: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥] فنقل كلام سعد الدين التَّفْتَازِانيّ ثُمَّ عقَّب عليه قائلًا: "فهذا الكلام هو موافقٌ لكلام الزمخشري, مطابق للمشروح, لا يخالفُه بوجهه من الوجوه, وليس للسعد فيه زيادةٌ على ما يفيده كلامُ صاحب الكشاف إلا مجرَّدُ الإيضاح، ولم يأتِ السَّعْدُ مما

---

(١) الإنصاف في مشاجرة الأسلاف (٨٠)

(٢) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٥٢١/١) تحقيق عبد الله محمود محمد عمر . دار الكتب العلمية.

يستحقُّ المؤاخذةَ عليه. وقد تقدمه إلى مثل هذا العلويُّ في حاشيته على الكشافِ.(١)

وجاء فيها أيضًا: " والذي لاح لي أنَّ الحَقَّ في جانب السَّعْدِ، وأنَّ الصواب بيده، ولما كان هذا قد خفى على غالب المحصلين، لكون الشريف قد أطالَ ذيل المقال، وتنَّوع في مسالك الجدال، واستكثر من الدفع والإبطال خصوصا في حاشيته على المطول، فإنَّه حكى المباحثة، وأطنب إطنابا لا يحتمله المقام، ولا يقتضيه البحث، وليس للسعد في هذا البحث إلا ما تكلَّمَ به في حاشيته على الكشاف من تلك الكلمات المختصرة، وما نقله عنه خصمه في غضون كلامه."(٢)

وانتهى الشوكاني إلى الحكم بانتصار سعد الدين التفازاني، وأنَّ الحق بجانبه قائلا: السعد هو أسعدُ الرجلين بالحق، وأولاهما بمصطلح أهل الفنِّ." (٣)

٥- **شهاب الدين الألوسي البغدادي**: رجَّح شهاب الدين الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ) كلام سعد الدين التَّفْتَازانيّ، فقال: "وهذا الخلاف بين الشيخين في هذه المسألة ممَّا سارت به الركبان، وعقدت له المجالس، وصنفت فيه الرسائل. وأول ما وقع بينهما في مجلس تيمور- وكان الحكم نعمان الخوارزمي المعتزلي- فحَكَمَ- والظاهر أنَّه لأمر ما- للسيد

(١)الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة ضمن كتابه (الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني) (١٢/ ٦١٥٠) . حقَّقه: أبو مصعب محمد صبحي . مكتبة الجيل الجديد . صنعاء. اليمن

(٢)الطود المنيف (١٢/٦١٤٧)

(٣) المرجع السابق (١٢/٦١٧٩)

السند. والعلماء إلى اليوم فريقان في ذلك، ولا يزالون مختلفين فيه، إلَّا أنَّ الأكثرَ مع السعد ... وقد أشبعنا القول في ذلك، وذكرنا ما له وما عليه في كتابنا- (الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية)- وفِي هذا القَدْرِ هُنا كفاية."[1] وممَّا جاء في الأجوبة العراقية: "أنا لو سئلت بين يدي الله سبحانه وتَعَالَى يوم القيامة مَنِ المُحِقُّ من الشيخين؟ لقُلْتُ: العَلَّامَةُ. نعم كان الحَكَمُ في جانب السَّيِّد على سعد الدين، لكن ذلك لا يدلُّ عَلى أنَّ: السَّعْدَ غَيْرُ مُحِقٍّ."[2] وقال أيضا: وعندي وعليه الكثير أنَّ الحَقَّ مع العلامة النِّحْرِيرِ، عن السَّعد حدثني، وكرر حديثه، ومهما ادعي من شيء فَقُلْ: صَدَقَ السَّعْدُ." [3] وبهذا يتبين كما قال الصبَّان: ومن أتى بعدهما من الفضلاء منهم من مال إلى جانب السَّيِّد، ومنهم من ذهب إلى مذهب العلامة التَّفْتَازِانيّ ، ومنهم من اختار التوقف والتأدب في حقهما، ولم يتكلم في الترجيح أصلا، وميل أكثر من وقفنا على كلامهم إلى مذهب العلامة التَّفْتَازِانيّ."[4]

(١) تفسير الألوسي = روح المعاني (١٢٧/١) المحقق: علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (١٣٦)

(٣) المرجع السابق (١٣٥)

(٤) الرسالة البيانية (٤٥٥-٤٥٧) المطبعة الأميرية . بولاق . ط أولى . ١٣١٥هـ

ثانياً: من أيَّد السيد الشريف الجرجاني:

قال العَلَامةُ طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ: "وقد شاع بين الناس أنَّ الحقَّ مع السَّيِّد الشريف، ولم يقدرْ أحد منذ جرى هذا البحث إلى الآن أن ينافح عن جانب العلامة التَّفْتَازِانيّ."[1] فمن أنصار السيد الشريف عامة شجاع الدين إلياس الرومي (ت:٩٢٩هـ) فقد كان يقدِّم السيد الشريف، وينصره على سعد الدين، قال طاشْ كُبْرى زَادَهْ : "وكان يفضِّلُ السَّيِّدَ الشريف على العَلامة سعد الدين التفتازاني، قال يومًا في حقِّ التَّفْتَازِانيّ: إنَّه بَحْرٌ، لكنَّهُ مُكَّدَرٌ."[2]

١- **المولى خواجه زاده** : مِمَّن قدم السَّيِّد الشريف، وانتصر له المولى خواجه زادة[3]، قال: طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ: "المولى علي القوشجي ذكر مباحثة السَّيِّد الشريف مع العلامة التَّفْتَازِانيّ عند الأمير تيمورخان ورجَّحَ جانب العلامة التَّفْتَازِانيّ. قال المولى خواجه زادة: "وإنِّي كنت أظنُّ الأمرَ كذلك إلا أنِّي حقَّقْتُ البحث المذكور، فظهر أنَّ الحقَّ في جانب السَّيِّد الشريف، فكتبت عند ذلك في حاشية كتابي، فأمر لبعض خدامه بإحضار ذلك الكتاب عند خروجه من السفينة، فطالع المولى علي القوشجي (ت:٨٧٩هـ) تلك

(١) الإنصاف في مشاجرة الأسلاف (٥٨-٥٩)

(٢) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (١٩٣)

(٣) هو مصطفى بن يوسف بن صالح البروسوي، مصلح الدين، المعروف بالمولى خواجه زاده: قاض، من علماء الدولة العثمانية. مولده ووفاته في بروسة، وإليها نسبته (ت:٨٩٣هـ) له حاشية على شرح المواقف. الأعلام (٢٤٧/٧) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٤٣٥/٥)

الحاشية، فاستحسنها."[1] وكان المولى خواجة زادة يميل إلى جانب السَّيِّد، فكان يَقُولُ: "إنَّهُ أستاذي في العلوم، لقد استفدت من تصانيفه وكان يَقُولُ: "ما نظرتُ في كتاب أحدٍ بعد تصانيف حضرة الشَّريف بنية الاستفادة."[2]

٢- أبو السعود العمادي : رَجَّحَ القاضي أبو السعود العمادي (ت: 982هـ) كِفَّةَ السَّيِّد الشريف الجرجاني، وقد ذكر صاحب إعلام الأخيار أنَّ مباحثة جرت بين الحافظ التاشكندي(ت:٩٨٠هـ)[3] والقاضي أبي السعود العمادي، فقد كان الأول ينصرُ رأيَ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، وكان القاضي أبو السعود يرى أنَّ الحَقَّ مع السَّيِّد الشريف.[4]

وقد سطَّر هذه المناظرة الشيخ شمس الدين محمد الإنبابي (ت:١٣١٣هـ) فقال:"وقد وقعت مباحثة بين المولى أبي السعود والحافظ الطاشكندي في هذه المسألة، حيث قال الحافظُ الطاشكندي: "إنّي أظنُّ أنَّ الحَقَّ في جانب التَّفْتَازِانيّ في تجويز اجتماع التبعية والتمثيلية، وقد صرَّح

---

(١) الشقائق النعمانية في علماء الدوله العثمانية(٩٩) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٤٩٦/١) دار المعرفة – بيروت

(٢) حاشية محمد الانبابي على الرسالة البيانية للصبان (٤٥٧) المطبعة الأميرية . بولاق . ط أولى . ١٣١٥هـ. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم (١١١) محمد صديق خان – دار ابن حزم – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م

(٣) محمد بن كمال التاشكندي له تعليقة على سورة الأنعام أهداها إلى السلطان سليم خان. وله رسالة في: فن التفسير، والأصول، والفروع، والمنطق، والكلام ألفها: بعد البحث مع المولى: أبي السعود، فيما جرى بين السَّيِّد، والسعد، في مجلس تيمور. وأهداها إلى: الوزير: محمد باشا العتيق. ينظر كشف الظنون (٨٨٠/١) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢٩٥/٣)

(٤) أعلام الأخيار (١٥٢) والأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية (١٣٦)

بجواز اجتماعهما الفاضل اليمني، وأشار إليه القاضي البيضاوي في مواضع عديدة، وحكم به غير واحد من الفضلاء. فقال أبو السعود: هذا مبنيٌّ على الغفول عن تحقيق المقام، فإنَّ مبنى الاستعارة التبعية تشبيه المفرد بالمفرد، ومبنى التمثيلية تشبيه المركب بالمركب، فيتنافيان. فقال الحافظ: فما تقول في الحيوان الذي هو جزء للإنسان، فإنَّه منتزعٌ من أمور متعددة، وهي جسمٌ نامٍ حساسٌ متحرك بالإرادة، وهو مع هذا مفرد بلا خفاء، فلتكن الهيئة المنتزعة من الأمور المتعددة كذلك.

فقال أبو السعود: هذا بحثٌ فلسفي، لا يناسب المقام؛ لأنَّ أهلَ المَنطق يترددون بين الحدود والقضايا. وأرباب البلاغة يخوضون في الخواص والمزايا، وشَتَّان ما بينهما.

فلما آلَ الأمر إلى التناحر بينهما أقيم لصلاة العصر، وكانت على شَرَف الفوات، فانفصلا على ذلك، كما ذكره محمد الأمين بن صدر الدين الشيرازي." (١)

وقد استدرك عصام الدين القونوي (ت:١١٩٥هـ) على أبي السعود قوله بَأَنَّهُ بحثٌ فلسفي، فقال: "والقول بأنَّه بحثٌ فلسفي لا يناسب المقام؛ لأنَّ أهلَ المنطق يترددون بين الحدود والقضايا، وأهل البلاغة يخوضون في الخواص والمزايا خارجٌ عن الإنصاف وتمسُّكٌ بالاعتساف، فإنَّ أهْلَ البلاغة يستمدّون أيضًا من المنطق لا سيّما في الحدود والقضايا، فكيف ينكرون كون أجزاء الحد مع كونه مفردا منتزعا من أمور متعددة."(٢)

---

(١) حاشية محمد الإنبابي (٤٥٨)

(٢) حاشية القونوني (٥١٩/١) .

٣- **الإمام جلال الدين السيوطي** : اختار الإمام جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) جانب السَّيِّد الشريف، ورأى أنَّ الحقَّ معه، ونسب سعد الدين التَّفْتَازِانيّ ومن قبله الطيبي (ت:٧٤٣هـ) والفاضل العلوي اليمني(ت:٧٥٠هـ) إلى عدم رعاية القواعد، فقال: "وأنت خبير بأنَّ أمثال ذلك مما لا يشتبه على ذي مُسْكَةٍ، إلا أنَّ جماعة قد غفلوا في هذا المقام عن رعاية القواعد، فزلَّتْ بهم أقدامُهم."[١] وعلماءُ الرُّوم والعجم على أنَّ الحقَّ في المسألة مع السَّيِّد الشريف الجرجاني، جاء في التاج المكلل: وهو [أي السَّيِّد الشريف الجرجاني] والسعد التَّفْتَازِانيّ حُجَّتان في العلوم، عند علماء العجم ونبلاء الروم، وجرى بينهما مباحثات في مجلس تيمور الأعرج، ثُمَّ اختلف الناس في أنَّ أيهما مُحِقٌّ؟ وهذا الاختلاف دائر بين أهل العلم في جميع الأزمنة، ومَالَ علماءُ الروم إلى ترجيح جانب الشريف."[٢]

٤- **ابن منجور**: يُفْهَمُ من صنيع أبي العباس أحمد بن علي بن منجور (ت:٩٩٥هـ) في كتابه (مراقي المجد لآيات السعد) أنَّه من شيعة السَّيِّد الشريف الجرجاني، وأنه يرى كلامه أولى بالقبول من كلام سعد الدين التَّفْتَازِانيّ، وذلك لأنَّه نقلَ كلامَ السَّيِّد الشريف الجرجاني وأدلته بطولها، ولم يعقِّبْ عليها، ولم يذكر شيئا من كلام سعد الدين التَّفْتَازِانيّ والذي هو معني بكتابه، ويُفسَّر هذا الصنيع بالرضا عمَّا نقله من كلام

---

(١) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (١/٣٢٤-٣٢٥)- جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - المملكة العربية السعودية.

(٢) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (٣٩٦-٣٩٧)

السيد الشريف، واختيار الرجل ترجيحٌ من عقله. وإن كان الأولى ذكر رأيه صراحةً في المسألة.(١)

٦- **أحمد بن محمد الحموي**: ذكر أحمد بن محمد الحموي (ت:١٠٩٨هـ) أنَّ بعض المحققين قد جوَّز أن يكون في لفظ الرحمن استعارة تمثيلية، وذلك بأن يشبه فعله سبحانه مع العصاة بفعل ذي الرحمة، ثُمَّ يجعل اللفظ المستعمل في أحدهما مستعملا في الآخر. وقيل: فيه أن هذا يقتضي جريان الاستعارة التمثيلية في المفرد مع أنها انتزاع هيئة من مركب تشبَّه بهيئة أخرى.(٢) ويؤخذ من هذا أن الحموي لا يرى جريان الاستعارة التمثيلية في المفرد، وإن كان قد جوَّزه بعضُ المحققين. وفي هذا ترجيح لمذهب السَّيِّد الشريف الجرجاني؛ لأنَّ الاستعارة التمثيلية " انتزاع هيئة من مركب تشبه بهيئة أخرى. فاللفظ في التمثيلية لا بد أن يكون مركباً نحو: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، كما يجب أن يكون كل من المشبه والمشبه به ووجه الشبه حالة منتزعة من متعدد، فكان ينبغي أن يقال: الرحيم لهم."(٣)

٥- **محمد بن عرفة الدسوقي**: أشار محمد بن عرفة الدسوقي (ت: ١٢٣٠هـ) في حاشيته إلى الخلاف القديم بين السعد والسَّيِّد، وانتصر لرأي

---

(١) ينظر مراقي المجد لآيات السعد (١/١٩٥-٢٠٠) تحقيق د: مبارك شتوي . الجامعة الإسلامية . المملكة العربية السعودية . ط أولى . ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م

(٢) درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات (٨٩)

(٣) درر العبارات وغرر الإشارات (٥٥)

الأخير، قائلا: " والذي نسب للمحققين أنَّ كلا من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان في المفردين أصلا"(١)

٦- **العلامة الطاهر بن عاشور**: دخل العلامة الطاهر بن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) بالحكومة بين الفريقين المتنازعين، وانتهى إلى أنَّ الصورة البيانية في الآية محل الخلاف بين العلَمين، إنما هي استعارة تمثيلية، والقول بالاستعارة التبعية يضعف الصورة البيانية، قال:" الجمعُ بين طريقتي التمثيلية والتبعية هل يعد متناقضا في اعتبار القواعد البيانية كما زعمه السَّيِّد؟ تقرَّرَ في علم البيان أنَّ أهله أشدُّ حرصًا على اعتبار تشبيه الهيئة فلا يعدلون عنه إلى المفرد مهما استقام اعتباره... إذا تقرَّرَ هذا تبين لديك أنَّ للتشبيه التمثيلي الحظ الأوفى عند أهل البلاغة. ووجهه أنَّ من أهمِّ أغراض البلغاء وأولها باب التشبيه وهو أقدم فنونها، ولا شك أنَّ التمثيل أخص أنواع التشبيه؛ لأنَّهُ تشبيهُ هيئة بهيئة، فهو أوقع في النفوس وأجلى للمعاني. ونحن نجد اعتبار التمثيلية في الآية أرجح؛ لأنَّها أوضح وأبلغ وأشهر وأسعد بكلام «الكشاف»، أمَّا كونها أوضح فلأن تشبيه التمثيل منزع واضح لا كلفة فيه فيفيد تشبيه مجموع هيئة المتقين في اتصافهم بالهُدَى بهيئة الراكب إلخ بخلاف طريقة التبعية فإنها لا تفيد إلا تشبيه التمكن بالاستعلاء ثُمَّ يستفاد ما عدا ذلك بالتقييد. وأما كونها أبلغ فلأن المقام لما سمح بكلا الاعتبارين باتفاق الفريقين لا جرم كان أو لا هما بالاعتبار ما فيه خصوصيات أقوى وأعز. وأما كونها أشهر فلأنَّ التمثيلية متفقٌ عليها بخلاف التبعية. وأمَّا كونه أسعد بكلام «الكشاف» فلأن ظاهر قوله: «مثل» أنَّه أراد التمثيل؛ لأنَّ كلام مثله من أهل هذه

(١) حاشية الدسوقي (١٩٢/٤) ضمن شروح التلخيص . دار السرور . بيروت.

الصناعة لا تخرج فيه اللفظة الاصطلاحية عن متعارف أهلها إلى أصل المعنى اللغوي...[1]

(١) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» (١/٢٤٣-٢٤٤) الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤هـ

المبحث الثالث: أصول مذاهب العلماء في هذه القضية البيانية

أولا: مستند رأي المجوزين:

اعتمد الفريقُ الذي ناصر سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في هذه المسألة البيانية – ورَأَى جواز اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية في تركيب واحد – على جملة من الركائز:

الركيزة الأولى: موافقة كلام سعد الدين التفتازاني لكلام الزمخشري:

تقوم هذه الركيزةُ على مطابقة ما قاله سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في حاشيته على الكشاف على ما ذكره الزمخشري، في كشافه، وأنَّ ما ذهب إليه سعد الدين هو خلاصة رأي جار الله الزمخشري، وقد قال سعد الدين ما نصُّهُ:"ومعنى الاستعلاء مَثَّلٌ، أي: تمثيلٌ، وتصويرٌ لتمكُّنِهم من الهُدَى، يعني أنَّ هذه الاستعارةَ تبعيةٌ تمثيلاً. أمَّا التبعيةُ فَلِجَرَيانِها أولاً في متعلَّق معنى الحرف، وتبعيُتها في الحرفِ. وأمَّا التمثيلُ فلكون كلٍّ من طرفي التشبيهِ حالةً منتزعةً من عدةِ أمورٍ؛ لأنَّهُ شُبِّهَتْ حالُهم في الاتصاف بالهُدَى على سبيل التمكُّن والاستقرارِ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ، فتكون الصفة بمنزلة المركوب."[1] قال الشهابُ الخفاجي: ذهب الفاضل

(١) حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف (١٣٧-١٣٨)

المُحقِّقُ[1] إلى جوازه متمسكًا بما صرَّح به العلَّامة في مواضع من كشافه كما صرَّح به هنا."[2] ويرى محمد بن علي الشوكاني هذا الرأي أيضا، قال:

"فهذا الكلام هو موافقٌ لكلام الزمخشري, مطابق للمشروح, لا يخالفُه بوجهٍ من الوجوه, وليس للسعد فيه زيادةٌ على ما يفيده كلامُ صاحب الكشاف إلا مجرَّدُ الإيضاحِ، ولمْ يأتِ السَّعْدُ مما يستحقُّ المؤاخذةَ عليه."[3]

ونصُّ كلام الزمخشري هو :"ومعنى الاستعلاء في قوله: :﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ. شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ. ونحوه: هو على الحق وعلى الباطل. وقد صرَّحُوا بذلك في قولهم : « جَعَلَ الغِوَايَةَ مَرْكبًا»، «وامْتَطَى الجَهْلَ» «واقْتَعَدَ غَارِبَ الهَوَى».[4]

الركيزة الثانية: سعد الدين له سلَفٌ سبقوه في هذا الرأي:

وخلاصة هذه الركيزة أنَّ المولى سعد الدين لم يكن هذا الرأي من عندياته حتَّى يحسب عليه، بل هو يسير في قافلة من سبقه من العلماء الذين يرون هذا الرأي، مثل شرف الدين الطيبي، والفاضل العلوي، قال الشهابُ الخفاجي:"وقد سبقه إليه الطيبي وقال: "إنَّه مسلك الشيخين الزمخشريّ والسَّكَّاكِي." [5] وقال الشوكاني: وقد تقدمه إلى مثل هذا العلويُّ

(١) يقصد العلامة سعد الدين التَّفْتَازانيّ.
(٢) حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوي (١/٢٤٤).
(٣) الطود المنيف (١٢/٦١٥٠)
(٤) تفسير الكشاف (١/١٤٢-١٤٤)
(٥) حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوي (١/٢٤٤).

في حاشيته على الكشافِ."[1] فهذا العلوي قبل سعد الدين التَّفْتَازِانيّ يرى جواز اجتماع التبعية والتمثيلية، ومن قبلهما الإمام شرف الدين الطيبي.

الركيزة الثالثة: هذا رأي السَّكَّاكِي أيضا:

يرى شرف الدين الطيبي في فتوح الغيب أنَّ كلام السَّكَّاكِي (ت:٦٢٦هـ) يقضي بجواز اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، قال: ويدلُّكَ على أنَّ الاستعارة التبعية تمثيليةٌ الاستقراء، وبه يُشْعِرُ قولُ صاحب "المفتاح" في استعارة «لَعَلَّ»: فتشبه حال المكلف وكيت وكيت بحال المرتجي المخير إلى آخره."[2] ونقل الفاضل اليمني كلام الطيبي بنصه.[3]

وعلَّقَ الشوكاني قائلا: "فهذا تصريحٌ بما صَرَّحَ به السَّعْدُ مع زيادة الاستدلال على أنَّ الاستعارة التبعية تمثيلية بالاستقراء، وبقَوْلِ إمام الفنِّ السَّكَّاكِي صاحب المفتاح.[4] ونصُّ كلام أبي يعقوب السَّكَّاكِي في الاستعارة بـ «لَعَلَّ»:" فإذا أردتَ استعارة «لَعَلَّ» لغير معناها قدَّرت الاستعارة في معنى الترجي، ثُمَّ استعملت هناك «لَعَلَّ» مثل أن تبنى على أصول العدل، ذاهبا على أنَّ الصانع حكيم تَعَالَى وتقَدَّس أن يكون في أفعاله عبث، بل كل ذلك حكمة وصواب، مفعول لغرض صحيح، ما خلق الإنسان إلا لغرض الإحسان، وحين ركَّب فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه، والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله، وأودع عقله المضادة لحكميهما، حتَّى

---

(١) الطود المنيف (١٢/ ٦١٥٠)

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٠٩/٢)

(٣) تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف (١٠٥/١-١٠٦)

(٤) الطود المنيف (٦١٥٣/١٢)

تنازعته أيدي الدواعي والصوارف، فوقفت به حيث الحيرة، لا متقدم له عنه، ولا متأخر. تحمله الحيرة على ما لا يورثه إلا العناء، إذا اتَّبَعَ العقل وقع من النفس المشتهية النافرة في عناء، وإذا اتَّبَعَ النَّفْسَ وقع من العقل الناهي الآمر في عناء، لا مخلص هناك مما أوقعه في ورطة تلك الحيرة سفهًا ولا عبثًا . تَعَالَى عن ذلك عُلوًّا كبيرا. وإنَّما فعل ذلك لغرض الإحسان، وهو التكليف، ليتمكن من اكتساب ما لا يحسن فعله في حقِّهِ، ابتداء من التعظيم العظيم مع الدوام في ضمن التمتيع من أنواع المشتهيات، بما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على بال أحد، مخلصة أن يشوبها منغصٌ ما، فيكتسبه إنْ شاء لا بالقسْرِ، ولذلك وضع زمام الاختيار في يده ممكنًّا إياه من فعل الطاعة والمعصية، مريدا منه أن يختار ما يثمر له تلك السعادة الأبدية، مُزيحًا في ذلك جميع عِلَلِهِ، فَتُشبه حال المكلف المُمَكَّنِ مِن فِعْل الطاعة والمعصية، مع الإرادة منه أن يطيع باختياره، بحال المرتجى المخيَّر بين: أن يفعل وأن لا يفعل، ثُمَّ تستعير لجانب المشبه «لَعَلَّ» جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم بالذات الذي لا يخفى عليه خافية، يعلم ما كان وما هو كائن وما سيكون، قائلا: خلق الله الخلق لَعَلَّهُمْ يعبدون، أو لَعَلَّهُمْ يتقون، وعليه قولُ ربِّ العزة علام الغيوب: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١] ونظائره."[1]

(١) مفتاح العلوم (٤٩٠-٤٩١) تحقيق د: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت.

الركيزة الرابعة: التمثيل لا يقتضي تركيب الطرفين:

من المعلوم أنَّ الاستعارة مبنيةٌ على التشبيه، فالاستعارة المفردة مبنية على التشبيه المفرد، والاستعارة المركبة مبنية على التشبيه المركب. والقومُ لم يشترطوا في طرفي التشبيه المركب التركيب، بل يجوز أنْ يكون التشبيه مركبًا، وأن يكونَ الطرفان مفردين، وهذا الرأي قال به سعد الدين اعتمادا على ما قرَّره جلال الدين القزويني، فقد قسَّمَ التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام: تشبيه المفرد بالمفرد، وهو ما طرفاه مفردان إمَّا غير مقيدين، وإمَّا مقيدان، وتشبيه المركب بالمركب، وهو ما طرفاه كثرتان مجتمعتان، وتشبيه المفرد بالمركب، وتشبيه المركب بالمفرد.[1] وعلى ضوء هذا قال سعد الدين التَّفْتَازانيّ متابعا للخطيب القزويني: "والمركب الحسي من وجه الشبه إمَّا أن يكون طرفاه مفردين، أو مركبين، أو أحدهما مفردًا والآخر مركبًا. ومعنى التركيب هَهُنَا: أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبهًا به."[2] وعلى هذا لا يكون طرفا وجه الشبيه مركبين، وقد صرَّح سعد الدين بهذا، فقال: "إنَّا لا نُسلِّمُ بأنَّ التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي. والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين."[3]

---

(١) ينظر الإيضاح (٣/٤٢-٤٨) مكتبة الآداب . القاهرة- الطبعة السابعة : ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

(٢) مختصر السعد (٤/٣١)

(٣) المطول (٣٩١)

وبناءً على هذا الأساس عرّفُوا التمثيل بأنَّهُ "ما وجهه وصف منتزعٌ من متعدد أمرين أو أمور. [1] وهذا يقتضي أنَّ انتزاعَ كلٍّ من طرفي التشبيهِ من عدةِ أمور لا يوجِبُ تركُّبَهُ في نفسِه، بل يقتضي تعدُّدًا في مأْخَذِه. والتعدد في المأخذ هو أقوى الأدلة التي اعتمد عليها من قال بجواز اجتماع الاستعارتين التمثيلية والتبعية. وأنَّ انتزاع الوجه من أمور متعددة يكون بصورة متعددة.

قال شهاب الدين الألوسي: "انتزاع شيء من أمور متعددة يكون على وجوه شتى: فقد يكون من مجموع تلك الأمور كالوحدة الاعتبارية، وقد يكون من أمر بالقياس إلى آخر كالإضافات وقد يكون بعضه من أمر وبعضه من آخر.

وعلى الأولين لا يقتضي تركيبه، بل تعدد مأخذه، فيجوز حينئذٍ أن يكون المدلول الحرفي لكونه أمرا إضافيا كالاستعلاء حالة منتزعة من أمور متعددة، فلجريانها في الحرف تكون تبعية، ولكون كل من الطرفين حالة إضافية منتزعة من أمور متعددة تمثيلية، ولعلَّ اختيار القومِ في تعريف التمثيلية لفظ الانتزاع دون التركيب يرشد المنصف إلى عدم اشتراط التركيب في طرفيه، وإلا لكان الأظهرُ لفظ التركيب."[2]

---

(١) الإيضاح (٣/٥١)

(٢) تفسير الألوسي = روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١/١٢٧) المحقق: علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى– ١٤١٥ هـ

الركيزة الخامسة: ألفاظ متعلقات معاني الحروف، مفردات لفظاً مركبات معنىً:

تقوم هذه الركيزة على استبصار معنى التركيب في الألفاظ المفردة، حتى يصح أخذ الصورة المركبة من اللفظ المفرد، ويرى أنصار سعد الدين أن متعلقات معاني الحروف لفظها مفرد، ومعناها مركب مثل لفظ الإنسان، فإنَّه مفردٌ مع أنَّ معناه مركب من الحيوان والناطق. ومتعلقات معاني الحروف من هذا القبيل.(١) فالإنسان مفردٌ في وجه، مركبٌ في وجه آخر. وعلى هذا "فالاستعلاء الذي هو متعلق معنى (عَلَى) مركب من أمرين، هما كون العالي فوق السَّافِل، وكونه متمكنا فيه، كقولك: زيدٌ على السَّطْحِ"(٢) فمعنى الاستعلاء هنا مركب وليس معنى مفردًا، قال الشوكاني: كلُّ ذي حِسٍّ لا ينكر أنَّ للاستعلاءِ (الحاصلِ من مجموعِ راكب ومركوب وركوب) هيئةً منتزعةً من أمور متعددة." (٣)

وهذا ملاحظ فيه جواز كون اللفظ مفردًا، والمعنى مركبًا، قال طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ: "لا نمنع ملاحظة الأجزاء تفصيلا عن انتزاع الهيئة منها، وإنَّما الممنوع ملاحظتها تفصيلا عند التشبيه بآخر كذلك، إذ يكفي حينئذ الملاحظة الإجمالية، والدلالة عليه بلفظ مفرد، ومن المعلوم أنَّ اللفظ المفرد يدل على المعنى المركب، من أمور من حيث اتصافه بالوحدة

(١) الإنصاف في مشاجرة الأسلاف (٦٣)
(٢) المرجع السابق (٦٤)
(٣) الطود المنيف (٦١٥٥/١٢)

الاجتماعيـة، كلفظ الإنسـان فإنَّـه لفظٌ مفرد دال علـى معنـى واحـد، وحـدة اجتماعية التي هي حقيقة الإنسان، مع أنّها مركبة من الحيوان الناطق."[١]

❁ ❁ ❁

(١) الإنصاف في مشاجرة الأسلاف (٧٣)

ثانيا: مستند رأي المانعين:

الركيزة الأولى: التمثيل يستلزم تركيب الطرفين:

من المعلوم أنَّ الاستعارة قائمةٌ على التشبيه، والاستعارة المفردة مبنية على تشبيه مفرد، والاستعارة التمثيلية مبنية على التشبيه التمثيل، وبناءً على هذا ذهب السيد الشريف أنَّ القولَ بالتمثيل يستلزم تركيب الأطراف في التشبيه، وكذلك يستلزم تركيب المستعار والمستعار له في الاستعارة التمثيلية، وذلك لأنَّ " انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور عدة يستلزم تركبه من معان متعددة[1]، وهذا يقتضي أن يكون طرفا التشبيه مركبين، ولا يأتي فيهما الإفراد، وأنَّ التمثيل يستلزم التركيب، سواء أكان التمثيل في وادي التشبيه، أو كان التمثيل في وادي الاستعارة التمثيلية، وأنَّه لا يراد في التشبيه التمثيلي كون وجه الشبه مركبًا فحسب بل يستلزم أن يكون الطرفان مركبين أيضا.

قال السيد الشريفُ: اعلمْ أنَّ القوم عرَّفوا التشبيه التمثيلي بما وجهه منتزع من متعدد... وأنَّ المتبادر من هذه العبارة أنَّ وجهه منتزع من عدة أمور معتبرة في طرفيه لا أنَّه منتزع من عدة أمور، هي أجزاؤه، وحينئذ يلزم أن يكون كلٌّ من طرفي التشبيه التمثيلي مركباً كما أنَّ وجه الشبه فيه أيضًا يكون مركباً، ولو اكتفى في التشبيه التمثيلي بتركيب وجه الشبه لقيل في تعريفه : ما وجهه مركب أو متألف من متعدد، إذ الألفاظ المذكورة في

(١) حاشية الجرجاني على الكشاف (١/١٤٣) دار الفكر

التعريفات يجب حملها على ظواهرها، إذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنها.(١)

وقال: "وأيضا قد اتفقوا على أنَّ وجه التشبيه في التمثيل يجب أن يكون مركبا، وما ذك إلا لكونه منتزعا من متعدد، وأمثال ذلك مِمَّا لا يلتبس على ذي فطنة ناقدة وفكرة صائبة."(٢)

الركيزة الثانية: القول باستلزام التمثيل التركيب هو قول المحققين:

يرى السيد الشريف أنَّ الخطيب قد بنى على هذا الأساس (التمثيل يستلزم التركيب) اعتراضه على تقسيم السَّكَّاكِي للاستعارة، قال السيد الشريف: "وإلى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي التشبيه التمثيلي ذهب المحققون، وبنى عليه صاحب الإيضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قال بأنَّ التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للإفراد."(٣)

وهذا الاعتراض على السَّكَّاكِي قد ذكره الخطيب ضمن جملة اعتراضاته على السَّكَّاكِي في علم البيان.

وخلاصة هذا الاعتراض: أنَّ أبا يعقوب السَّكَّاكِي قد عدَّ الاستعارة التمثيلية من أقسام الاستعارة التصريحية، والاستعارة عند السَّكَّاكِي ثلاثة أنواع، هي: الاستعارة التحقيقية: هي أن يكون المشبه المتروك شيئا متحققا، إما حسيّا وإما عقليا.

---

(١) حاشية الجرجاني على المطول (٣٩١)

(٢) حاشية الجرجاني على الكشاف (١٤٣)

(٣) حاشية السَّيِّد الشريف على المطول (٣٩١)

– الاستعارة التخييلية: أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا، لا تحقق له إلاّ في مجرد الوهم.

– الاستعارة المحتملة للتخييل والتحقيق. وجعل السَّكَّاكِي الاستعارة التمثيلية تحت عنوان الاستعارة التحقيقية، قال السَّكَّاكِي: "ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى مثل أن تجد إنسانا استفتى مسألة فيهم تارة بإطلاق اللسان ليجيب ولا يهم أخرى فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ثُمَّ تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا أراك آيها المفتي تقدم رجلا وتؤخر أخرى، وهذا نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة."[1]

وهذا الصنيع من السَّكَّاكِي رفضه الخطيب القزويني، وحجته: أنَّ هذه الاستعارة مركبة وتقسيمها قد وضعها في حيِّز الاستعارة التي هي من المجاز المفرد، وأنَّه لا يجمع بين المفرد والمركب في شيء واحد.

قال جلال الدين القزويني: "وفسَّر [أي السَّكَّاكِي] التحقيقية بما مرَّ، وعدَّ التمثيل على سبيل الاستعارة منها. وفيه نظر؛ لأنَّ التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مركبًا كما سبق، فكيف يكون قسما من المجاز المفرد."[2] والمراد من (التمثيل على سبيل الاستعارة) الاستعارة التمثيلية،

(١) مفتاح العلوم (٣٧٦).
(٢) الإيضاح (١٣٨/٣)

ويشهد لهذا أنَّ الأمثال التي ترد على حدِّ الاستعارة لا تغيير فيها، قال السَّكَّاكِي: ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة»[1].

وهذا ما قرره الإمام الطيبي: قال: وإليه ذهب أيضا الطيبي بقوله: «ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تجد للتغيير فيها سبيلا»[2]

فهنا يأخذ الخطيبُ القزويني على السَّكَّاكِي تناقضه؛ لأنَّ الاستعارة التمثيلية لا تندرج تحت أقسام الاستعارة غير التمثيلية. وهذا ما استند عليه السَّيِّد الشريف الجرجاني في رفضه اجتماع الاستعارة التمثيلية والتبعية.

الركيزة الثالثة: أنَّ هذا المذهب (ضرورة استلزام التمثيل تركيب الطرفين) مذهب سعد الدين التفتازاني:

اتهم السيد الشريف المولى سعدَ الدين التَّفْتَازِانيّ بالتناقض، وأنَّهُ كان يَقُولُ بضرورة استلزام التمثيل لتركيب الطرفين، وهذا ثابتٌ في حاشية السعد على الكشاف، قال السيد الشريف: "على أنَّ هذا الزاعم قد صرَّح في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] "بأنَّهُ لا معنى لتشبيه المركب بالمركب إلا أنْ يُنتزع كيفية من أمور عدة، وتشبه بكيفية أخرى مثلها، فيقع في كل واحد من الطرفين أمور متعددة."[3]

---

(١) مفتاح العلوم (٣٧٦)

(٢) التبيان في البيان" للإمام الطيبي(١٣٠) تحقيق ودراسة، أ.د:عبد الستّار زموط (١٣٠). رسالة دكتوراه- إشراف فضيلة أ.د: كامل الخولي- مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة-١٣٩٧هـ ١٩٧٧م

(٣) حاشية الجرجاني على الكشاف (١٤٣/١)

فهنا يدعم السيد الشريف رأيه القائل بضرورة استلزام التمثيل لتركيب الطرفين بما ذهب إليه في حاشيته على الكشاف من أنَّ التشبيه في قوله تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] من التشبيهات المركبة، وليس من التشبيهات المفرقة، ردًّا على من ذهب إلى أنَّ الصورة التشبيهية هنا من وادي التشبيه المفرَّق.

قال المولى سعد الدين التَّفْتَازانيّ: "ومنهم من قال: هذا التشبيه ليس مفرقا، ولا مركبا، وإنما يكون كذلك لو كان تشبيه أشياء بأشياء، وليس كذلك، بل هو تشبيه شيء هو حال المنافقين، بشيء، هو حال المستوقِد، ووجه الشبه اسم الإضاءة والظلمة، أي: كما أنَّ في حال المستوقد ما يسمَّى إضاءة وظلمة، فكذلك في حال المنافقين، ووقوع الاسم في أحدهما بالحقيقة، وفي الآخر بالمجاز لا يقدح في اشتراك الاسم.

وأقول: لا معنى للتشبيه المركب إلا أن ينتزع كيفية من أمور متعددة، فتشبه بكيفية أخرى، كذلك فيقع في كل من الطرفين عدَّة أمور، ربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهرًا، لكن لا يلتفت إليه، بل إلى الهيئة الحاصلة من المجموع." (١)

وسعد الدين وإن كان الظاهر من كلامه في الحاشية على الكشاف أنَّ التشبيه التمثيلي هو تشبيه كيفية بأخرى، وهذا يقتضي كون الطرفين مركبين إلا أنَّهُ قد نصَّ في المطول على أنَّ طرفي التشبيه التمثيلي مفردان، قال: "إنّا لا نسلِّمُ أنَّ التمثيل يستلزم التركيب, بل هو استعارة

(١) حاشية السعد على الكشاف (٢١٤-٢١٥)

مبنية على التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردَيْن كما في قوله تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧][(١)]

والسيد الشريف الجرجاني لا يمنع وقوع أحد الطرفين مفردًا، إذا كان هذا اللفظ يحمل قصة هي المقصودة من التشبيه، قال: "رُبَّمَا يطلق لفظ واحد على قصة كقوله تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧] لأنَّا نقولُ: المرادُ بكون المعنى مفردا أنْ يلاحظ ملاحظةً واحدةً في ضمن لفظ واحد، سواء لم يكن له أجزاء أو كانت له أجزاء متعددة لوحظت دفعة إجمالا، ويكون المعنى مركبا أن يلتفت إلى أشياء عدَّة كل على حدة، ثُمَّ يضم بعضها إلى بعض وتصير هيئة وحدانية، وكل معنى ذي أجزاء عبر عنه بلفظ واحد لم تكن تفاصيلها ملحوظة لم يعد مركبا."[(٢)]

الركيزة الرابعة: أنَّ متعلق معنى الحرف من المعاني المفردة:

بنى السيد الشريف على رأيه في أنَّ كلَّ طرفي التشبيه يجب أن يكون مركبًا، وأنَّ متعلَّق معنى الحرفِ (عَلَى) هو الاستعلاءُ, وهو من المعاني المفردة كالضرب وأمثالِه, فعلى هذا لا تأتي الاستعارة المركبة من متعلق معنى الحرف المفرد.

قال السَّيد الشريف: "ولا شكَّ أنَّ متعلق معنى الحرف هو الاستعلاءُ، وأنَّه من المعاني المفردة كالضَّرْبِ وأمثالِه، فلا يكون مُشبَّهًا به في التشبيه الذي يركب طرفاه.

---

(١) المطول (٣٩١)

(٢) ينظر حاشية الجرجاني على الكشاف (١/١٤٥-١٤٦)

نعم ربما يعتبر هنالك معه شيء آخر ليحصل معهما مجموع هو المشبه به، وإذا لم يكن معنى الاستعلاء مشبها به في ذلك التشبيه سواء كان جزءًا منه أو لا، فكيف يسرى التشبيه والاستعارة منه إلى معنى الحرف؟!

ومحصله: أنَّ كون (عَلَى) استعارة تبعية يستلزم كون معنى الاستعلاء مشبها به، وأن تركب الطرفين يستلزم أن لا يكون مشبها به، فلا يجتمعان. فإذا جعلت (عَلَى) تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين، بل كانت استعارةً في المفرد."[1]

❁ ❁ ❁

(١) حاشية الجرجاني على الكشاف (١/١٤٣)

الفصل الثالث

تعقيب وموازنة

المبحث الأول: مناقشة الأسباب التي أدت إلى اختلافهم:

أولًا: اختلافهم في فهم كلام العلماء:

من الأسس التي اعتمد الفريقان عليها في هذا الخلاف: اختلافهم في فهم كلام العلماء، كالزمخشري، والسكَّاكي، والخطيب القزويني، وإليك بيان هذا الأمر:

١- جار الله الزمخشري: كان تفسيرُ الزمخشري ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة:٥] فقد قال: ":"ومعنى الاستعلاء في قوله تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ من الهُدَى، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهمْ بِهِ. شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بحالِ مَن اعْتَلَى الشَّيْءَ ورَكِبَهُ. ونحوه: هو على الحقِّ وعلى الباطلِ. وقد صرَّحوا بذلك في قولهم : «جَعَلَ الغِوَايَةَ مَرْكبًا»، و«امْتَطَى الجَهْلَ» و«اقْتَعَدَ غَارِبَ الهَوَى». [١] فأخذ سعد الدين من كلمة الزمخشري (مَثَلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ) أنَّ الكلام على سبيل الاستعارة التمثيلية، وفي تصريح الزمخشري لمعنى الاستعلاء أن الاستعارة تبعية، والجمع بين الأمرين يكون بجواز اجتماع التبعية والتمثيلية. [٢]

وفهم السيد الشريف الجرجاني أنَّ هذا الكلام من جار الله الزمخشري لا يقضي بجواز اجتماع الاستعارتين قال: (ومعنى الاستعلاء) يريد أنَّ كلمة (عَلَىٰ) هذه استعارة تبعية شبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الراكب

(١) تفسير الكشاف (١/١٤٢-١٤٤)

(٢) ينظر حاشية السعد على الكشاف (١٣٧-١٣٨)

على مركوبه في التمكن والاستقرار، فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء كما شبه استعلاء المصلوب على الجذعِ باستقرار المظروف في الظرف بجامع الثبات، فاستعير له الحرف.(١)

وتعبير جار الله بقوله: (ومعنى الاستعلاء مَثَّلٌ) نصٌّ حاكم في أنَّ الزمخشري يرى الاستعارة التبعية دون غيرها، في مثل هذا التركيب، ويقوي القول بأنَّ الاستعارة التمثيلية غير مراد لجار الله الزمخشري، وهذا ما تنبه إليه سراجُ الدين القزويني في الكشف، فقال: "المرادُ من قول الزمخشري: (ومعنى الاستعلاء، مَثَّلٌ لِتَمَكُّنِهِمْ) أي: معناه تصوير تمكنهم منه، ولم يُرد القول السائر الممثل : مَضربُه بمورده البَتَّةَ، وإلا لقال قوله: ﴿ عَلَىٰ هُدًى ﴾ مَثَّلٌ."(٢) وهذا "يعني أن كلمة (عَلَىٰ) في الآية ليست للاستعلاء الحقيقي؛ لأنَّ المتقين لا يستعلُون على الهدى حقيقة، كاستعلاء زيد مثلا على الفرس، أو على السطح، بل هي استعارة تبعية"(٣)

وهذا النصُّ من الزمخشري من النصوص الهادية للسكاكي في تفسير متعلق معاني الحروف التي ترجع إليها الاستعارة التبعية، فقال: "وأَعْنِي بمتعلقات معاني الحروف ما يعبَّر بها عنها عند تفسيرها، مثل قولنا: (من) معناها ابتداء الغاية، و(إلى) معناه انتهاء الغاية، و(كي) معناه الغرض،

---

(١) حاشية الجرجاني على الكشاف (١٤٣/١)

(٢) حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف من أوله إلى نهاية الآية (٢٣) من سورة البقرة (٢٠١) أطروحة دكتوراه د: عمار يونس عبد الرحمن الطائي . إشراف أ.د: محسن هلال سرحان – جامعة بغداد. العراق.

(٣) حاشية زادة على تفسير البيضاوي (١٠٢/١) دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان.

فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها، إذ لو كانت هي معانيها، والابتداء والانتهاء والغرض أسماء لكانت هي أيضا أسماء، لأن الكلمة إذا سميت اسما، لمعنى الاسمية لها، وإنَّما هي متعلقات معانيها، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام."[1]

٢-**أبو يعقوب السكَّاكي**: عندما تحدَّث السكَّاكي عن الاستعارة في «لَعَلَّ» قال: "فإذا أردت استعارة «لَعَلَّ» لغير معناها قدَّرت الاستعارة في معنى الترجي... فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطَّاعة والمعصية مع الإرادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين أن يفعل وأن لا يفعل، ثم تستعير لجانب المشبه «لَعَلَّ».[2] فكلمة (حال المرتجي) أخذ منها سعد الدين التَّفْتَازِانيّ ومن ناصره أنَّ الاستعارة تمثيلية، ولإجرائها في «لَعَلَّ» أنَّ الاستعارة تبعية، وهذا يُفهم منه أنَّ السكاكي يرى جواز اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية.

وهذا الفهم غير مراد عند التحقيق من كلام صاحب المفتاح؛ لأنَّه قد ذكر ابتداء أنَّ مناط الاستعارة هو معنى الترجي، ومعنى الترجي من المعاني المفردة شأنه كشأن الاستعلاء المفاد من دلالة حرف الجر (على)، وهذا ما جعل السيد الشريف الجرجاني يَقُولُ: هذا وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكتاب أنَّ الاستعارة المذكورة في «لَعَلَّ» تمثيلية، فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية، وهذا تخيلٌ فاسدٌ جدا، إذ قد صرَّح المصنف في صدر كلامه بأنَّ المشبه به والمستعار منه أصالة هو معنى

(١) مفتاح العلوم (٣٢٩)

(٢) المرجع السابق (٣٣٠-٣٣١)

الترجي، ويعلم من ذلك مع باقي كلامه أنَّ المشبه والمستعار له هو الإرادة، ثُمَّ يسري التشبيه والاستعارة فيما بين معنى «لَعَلَّ» حقيقة، ومعناه المراد مجازًا على ما تحققته.

ولا شكَّ أنَّ كلَّ واحد من الترجي والإرادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة «لَعَلَّ» معنى مفرد كمعنى الإنسان والأسد، فلا يكون شيء من طرفي استعارة «لَعَلَّ» صورة منتزعة من أمور فلا تكون استعارة تمثيلية.. ودعوى كون استعارة «لَعَلَّ» تمثيلية تبعية ناشئة من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها. وكذا الحال في استعارات سائر الحروف ك «اللام» و«في» و«على» وغيرها، فإنَّ معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مُسكة، بل الحال في استعارات الأفعال والصفات أيضًا كذلك، فإنَّ معاني مصادرها معانٍ مفردة قطْعًا."[1]

٣-**الخطيب القزويني**: المتتبع لكلام الخطيب القزويني يجد أنَّ الخطيب لم يحسم أمره في هذه المسألة، فلا غرو أن يقع القوم في التناقض، فقد خالف السَّكَّاكِي، وذهب إلى أنَّ التشبيه التمثيلي ما كان مركَّبًا تركيبا حسيا، وأنَّه يمكن لطرفيه أن يكونا مفردان، أو مركبان، أو مختلفان.[2] قال: "والمركب الحسي طرفاه إمَّا مفردان: ..كالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البِيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة إلى مقدار مخصوص في قول ابن الأسلت: [الطويل]

(١) المصباح شرح المفتاح (٦٣٩-٦٤٠).

(٢) ينظر الإيضاح (٣/٢٢-٢٣)

وَقَد لاحَ في الصُبحِ الثُرَيّا كَما تَرى _*** كَعُنقودِ مُلّاحِيَّةٍ حينَ نَوَّرا [١]

وقد سبق بيان ذكر اعتراض الخطيب القزويني على السكاكي في عدِّه أنَّ أبا يعقوب السَّكَّاكِي قد عدَّ الاستعارة التمثيلية من أقسام الاستعارة التصريحية[٢]، وأنَّ الخطيب رفض هذا الصنيع "لأنَّ التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مركبًا كما سبق، فكيف يكون قسما من المجاز المفرد."[٣] من هنا أخذ الشَّريفُ الجرجاني أنَّ الاستعارة لا تكون تبعية وتمثيلية في آنٍ واحد، بينما فهم سعد الدين جواز أن يأخذ التركيب من اللفظ المفرد.[٤] من كلام الخطيب عن التشبيه التمثيلي، "وأنَّه يمكن لطرفيه أن يكونا مفردان أو مركبان أو مختلفان.[٥] واختلافهم في الأساس الأول أدَّى إلى اختلافهم في الأساس الثاني، وهو اختلافهم في ماهية التشبيه التمثيلي.

ثانياً: **اختلافهم في ماهية التشبيه التمثيلي**: من الأسباب التي أدَّت إلى هذا الخلافِ بين الفريقين اختلافهم في تصوُّرِ ماهية التشبيه التمثيلي، والذي تُبْنَى عليه الاستعارة التمثيلية ، فقد فهم سعد الدين

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (٧٣) جمع: د.حسن باجودة. مكتبة دار التراث. الطبعة الأولى(١٣٩١هـ ١٩٧١م). . الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٢٢/٣)

(٢) مفتاح العلوم (٣٧٦).

(٣) الإيضاح (١٣٨/٣)

(٤) المطول (٣٢٢-٣٢٣)

(٥) ينظر الإيضاح (٢٢/٣-٢٣)

التَّفْتَازِانيّ من تعريف الخطيب القزويني للتشبيه التمثيلي هو "ما وجهه وصف منتزع من متعدد؛ أمرين أو أمور... وغيرُ التمثيل ما كان خلافا ذلك"(١) أنَّهُ لا يستلزم تركيب طرفي التشبيه في التشبيه التمثيلي، وأنَّ وجه الشبه المركب قد يكون أحد طرفيه مفردًا. بينما أخذ السَّيد الشريفُ من اعتراض الخطيب على السكاكي أنَّ المركب يستلزم تركيب الطرفين. وتأسيسًا على ما فهمه سعد الدين من تقسيم الخطيب القزويني ذهب إلى "أنَّ المنتزع من عدَّة أمور يصح أن يكون واحدًا ومتعلقًا لمعنى الحرف. (٢)

فسعد الدين التَّفْتَازِانيّ لا يشترط أن يدلَّ جزء المركب على جزء معناه، ويكفي عند السعد ومن ساعده أن يعبَّرَ عن الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد مثل: (على، في، مِن) فحرف الجرّ(عَلَى) يدلُّ على معنى الاستعلاء بدلالة المطابقة، ويدل على الراكب والمركوب بدلالة الالتزام، "فالدلالة المرادة في الآية الكريمة هي دلالتان دلالة المطابقة ودلالة الالتزام معًا، وبيان هذا: أنَّ اللفظ المستعار لفظ (عَلَى) وحده، وهو يدلُّ على الاستعلاء بالوضع، وعلى المستعلي والمستعلَى عليه بالالتزام، وعلى هذا فقد اجتمعت التمثيلية والتبعية.(٣)

(١) الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (٣/ ٥٠-٥١)

(٢) دراسة وتحقيق القسم الثالث من المفتاح لسعد الدين التفتازاني (٢/٣١٤)

(٣) الجامع المشيد والعقد المنضد بمباحث علم البيان وما يتصل بها من الأبحاث عالية الشَّان (٢٠٢-٢٠٣) العلامة يوسف الغزي المدني الحنفي . تحقيق د/ محمد سعيد شحاتة، مكتبة الآداب . ط:أولى ١٤٣٠-٢٠٠٩م.

المبحث الثاني: فقه إشكالية الجمع بين الاستعارتين التبعية والتمثيلية:

أولًا: مناقشة رأي سعد الدين في دلالة المجاز:

علمُ البيانِ مبنيٌّ على تأدية المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة. ومبحثُ الدَّلالة من المباحث التي أخذها البلاغيون من علماء الكلام وعلماء أصول الفقه.

والدلالةُ التي يقصدها البلاغيون هي الدلالة اللفظية، وهي كونُ اللفظ، بحيث إذا أطلق، فهم منه المعنى من كان عالما بالوضع "[1] وأقسامها ثلاثة: إمَّا مطابقية[2] وإمَّا تضمنية[3] وإمَّا التزامية.[4]

والمتتبع لآراء سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في مسألة الدلالة سيقفُ على أكثر من رأي للسعد في نوع الدلالة؛ رأي سَطَّرهُ في غير كتبه البلاغية، ورأي آخر ارتضاه في كتبه البلاغية، وكلا الرأيين سيكون محلا لمناقشة

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢٦٢/٣) مطبعة السعادة . الطبعة: الثانية- ١٣٤٣هـ

(٢) هي دلالة اللفظ على تمام مسماه. العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٢١١) القرافي تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله -الكتبي - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

(٣) هي دلالة اللفظ على جزء مسماه. المرجع السابق (١/ ٢١٢)

(٤) دلالة اللفظ على لازم مسماه. المرجع السابق (١/ ٢١٢) وسميت الأولى مطابقة؛ لتطابق اللفظ والمعنى، والثانية دلالة تضمن؛ لتضمن الكل لجزئه، والثالثة الالتزام؛ لما فيها من الاستلزام. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢٦٦/٣-٢٦٧)

سعد الدين التَّفْتَازانيّ، ونختبر كل رأي، هل يصح فيه الجمع بين أكثر من دلالة في تركيب واحد؟

بداية نقرّرُ أنَّ مذهب جمهور البلاغيين مستقرٌ على أنَّ الدلالة المقصودة في المجاز والكناية هي الدلالة الالتزامية، والتضمنية، وليست دلالة المطابقة؛ "لأنَّ السامعَ إنْ كان عالما بوضع اللفظ، لم يكن بعضها أوضح، وإلا لم يكن كلُّ واحدٍ دالًا.(١) أي: أنَّ السامع إنْ لم يكنْ عالمًا بوضع الألفاظ لم يكن أي لفظ من هذه الألفاظ يصلح أنْ يكون دالًا؛ لتوقف فهم المعنى المراد على العلم بدلالة وضع اللفظ.

ومدارُ الأمر على الوضوح والخفاء؛ لأنَّ المعاني إذا تساوت في الدلالة وضوحًا وخفَاءً لا يتأتى الاختلاف المراد.(٢)

الرأي الأول للسعد في الدلالة: في هذا الرأي قد اختار رأيًا مخالفا لجمهور البلاغيين في الدلالة، وذهب إلى أنَّ دلالة المجاز هي الدلالة المطابقة، وذكر "أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا اُسْتُعْمِلَ فِي جُزْءِ الْمَعْنَى أَوْ لَازِمِهِ مَجَازًا فَدَلَالَتُهُ مُطَابِقَةٌ؛ لِأَنَّهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ بِالنَّوْعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ... وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَجَازِ مَعْنَاهُ تَضَمُّنٌ أَوْ الْتِزَامٌ لَا مُطَابَقَةٌ.(٣)

---

(١) المرجع السابق (٣/٢٧٤)

(٢) ينظر مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (٣/٢٧٤-٢٧٥) ابن يعقوب المغربي – . مطبعة السعادة . الطبعة الثانية ١٣٤٣هـ

(٣) شرح التلويح على التوضيح (١/ ١٨٢) «التَّوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ» مكتبة صبيح .

وقال في الشمسية: "إنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ دلالةَ المجاز على معناه تضمُّن أو التزام، بل مطابقة .... والمجازُ موضوعٌ بإزاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرَّر في موضعه فدلالاته عليه بالمطابقة؛ لأنَّها دلالةٌ على ما وضع له بالنوع.(١) وقال أيضًا: قد جُعل المجاز من أقسام الدال بالمطابقة.(٢)

قال الغُزِّي: اختارَ التَّفْتَازِانيّ تبعًا لكثير من العلماء أنَّ دلالة المجاز ومثله الكناية من باب دلالة المطابقة؛ لأنَّها من باب دلالة اللفظ على تمام ما وضِع له لكن بالوضع التأويلي، وهو تعيين اللفظ وتخصيصه للدلالة على شيء آخر بواسطة القرينة.(٣)

والغرضُ من هذا العرضِ السابق بيان أنَّ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ قد اختار أنَّ دلالة المجاز هي دلالة المطابقة، وهو إن كان خلاف رأي جمهور البلاغيين، ولكن جريًا على ما اعتقده سعد الدين التَّفْتَازِانيّ نناقشه في آية سورة البقرة التي هي محل الخلاف، والتي جَوَّز فيها اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية. وهذا يجعلنا نناقش سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في نوع الدلالة المرادة في الآية الكريمة، فجزْيًا على رأيه أنَّ دلالة المجاز دلالة المطابقة ـ ومنَ البَيِّنِ أنَّ دلالة المطابقة تدل على معنى واحد ـ وهذا يستلزم اختيار إحدى الاستعارتين إمَّا التبعية وإمَّا التمثيلية؛ لأنَّ دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مثل دلالة الإنسان على الحيوان النَّاطق، ودلالة لفظ الأسد على ذلكم الحيوان المفترس.

---

(١) شرح الشمسية في المنطق(١٢٦) تحقيق: جاد الله بسام . دار النور المبين للدراسات والنشر . عمان ٢٠١١م

(٢) شرح الشمسية في المنطق (١٣٥)

(٣) الجامع المشيد والعقد المنضد (٢٠٢-٢٠٣).

والدلالة المطابقية هي دلالة وضعية يكفي في فهمها العلم بالوضع اللغوي، والوضعُ اللغوي يعيّنُ معنًى واحدًا، ويضع اللفظ لتمام معناه لا لجزء معناه مثل دلالة التضمن، ولا للازم معناه مثل دلالة الالتزام.

قد يعتذر معتذر لسعد الدين، فيَقُولُ: إنَّ الدلالة المُرادة في الآية الكريمة هي دلالتان دلالة المطابقة ودلالة الالتزام معًا، وبيان هذا: أنَّ اللفظ المستعار لفظ (عَلَى) وحده، وهو يدلُّ على الاستعلاء بالوضع، وعلى المستعلي والمستعلَى عليه بالالتزام، وعلى هذا فقد اجتمعت التمثيلية والتبعية.(١)

وهذا وإن كان باديًا خلاف رأي سعد الدين في نوع الدلالة التي اختارها في المجاز، على مذهبه القائل بدلالة المطابقة، أو على جريا على مذهب الجمهور القائل بأنَّ دلالة المجاز غير دلالة المطابقة.

قد يُقالُ: إنَّ مذهب سعد الدين التَّفْتَازِانيّ مستقرٌّ على أنَّ نوع دلالة المجاز المطابقة إلا إذا اجتمعت التبعية والتمثيلية فإنَّهُ يرى جواز اجتماع الدلالتين المطابقة والالتزامية في تركيب واحد، وعلى هذا يسقط الاستدلال بهذا الكلام؟

وهذا القول لا يفيد في هذا المقام لأنَّ المتتبع لمذهب سعد الدين في الدلالات يرى أنَّ سعد الدين التَّفْتَازِانيّ لا يرى جواز اجتماع الدلالتين المطابقية والالتزامية في تركيب واحد، وقد نصَّ على هذا نَصًّا في شرحه

(١)الجامع المشيد والعقد المنضد (٢٠٢-٢٠٣).

للشمسية، لا لبس فيه ولا تأويل، فقد انتهى إلى أنَّ القول ببُعْدِ اشتراك الدلالتين المطابقة والالتزامية. (١)

وعلى هذا فاشتراك الدلالتين ممنوع، والمطلوبُ على مذهب سعد الدين التَّفْتَازِانيّ تحديد نوع المجاز الذي دلَّت عليه دلالة المطابقة، وهذا يجعلنا نطلب من سعد الدين اختيار استعارة واحدة يُعينها عن طريق دلالة المطابقة. إمَّا أن يختار الاستعارة المفردة (التبعية) وإمَّا أن يختار الاستعارة المركبة (التمثيلية) أمَّا الجمع بينهما فممنوعٌ.

الرأي الثاني للسعد في الدلالة: سنجده في كتبه البلاغية مثل: المطول والمختصر، في هذا الرأي سنجده قد سار على نهج البلاغيين في الدلالة، وأنَّ الدلالة عنده في المجاز ليست دلالة المطابقة أنَّ "الإيراد المذكور- أي: إيراد المعنى بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية - أي بالدلالات المطابقة؛ لأنَّ السامع إنْ كان عالمًا بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضحَ من بعضٍ، وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالًا عليه؛ لتوقف الفهم عليه بالوضع.(٢)

وعلى القول بأنَّ سعد الدين قد تنازل عن رأيه في أنَّ دلالة المجاز هي دلالة المطابقة، وارتضى رأي البلاغيين في أنَّ دلالة المطابقة لا تصلح أن تكون هي الدلالة المرادة في المجاز، وأنَّ الدلالة في المجاز الاستعاري هي دلالة اللزوم، وهذا اللزوم يعني أنَّ الملزوم يدل على المعنى

---

(١) ينظر شرح الشمسية في المنطق (١٢٩)

(٢) مختصر السعد (٧/٤) شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة محمد علي صبيح.

اللازم، وقد يكون للمعنى اللازم عدة ملزومات بعضها أوضح من بعض في الدلالة، وهذا يستلزم أن تكون الملزومات تدل على معنى لازم واحد في التعبير البياني، والملزومُ طريق للازم معين.

وعلى هذا فيلزم سعد الدين أنْ يبين لنا هذه الملزومات في التعبير طريق لأي لازم؛ لأنَّه يمتنع أن يدل الملزوم على غير اللازم، وإلا لم يكن ملزومًا.

أمر آخر: وهو أنَّ (عَلَىٰ) في قوله تَعَالَى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ ﴾ [البقرة:٥] إمَّا أن تكون مستعملة في المجاز أو في الحقيقة، واستعمالها في المجاز يعني أنَّ الاستعارة تبعية، واستعمالها في الحقيقة يعني أنَّ الاستعارة تمثيلية، والقول باجتماع الاستعارتين يقضي أن تستعمل (عَلَىٰ) استعمالًا واحدًا في الحقيقة والمجاز، ومذهب سعد الدين التَّفْتَازانيّ على أنَّه لا يُجمع بين الحقيقة والمجاز في استعمالٍ واحد، وأنَّ اللغة تمنع هذا الاجتماع، قال :

"الحَقُّ أنَّ امتناع استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي، إنَّما هو من جهة اللغة إذ لم يثبت ذلك، والقوم يستدلون على امتناعه عقلا من وجوه:

الأول: أنَّ المعنى الحقيقي متبوع والمجازي تابع على ما مرَّ، والتابع مرجوح بالنسبة إلى المتبوع فلا يعتد به، ولا يدخل تحت الإرادة مع وجود الراجح.

الثاني: أن المعنى الموضوع له بمنزلة المحل للفظ، والشيء الواحد في حالة واحدة لا يكون مستقرا في محل، ومتجاوز إياه.

الثالث: أنَّـهُ يلـزم إرادة الموضـوع لـه لمكـان المعنـى الحقيقـي، وعـدم إرادته للعدول عنه إلى المعنى المجازي، وهو محال.

والرابـعُ: أنَّ الحقيقـة توجـب الاسـتغناء عـن القرينـة والمجـاز يوجـب الاحتيـاج إليهـا، وتنـافي اللوازم يـدل علـى تنـافي الملزومـات."[1] وعلـى هذا فالقولُ باجتمـاع الاستعارتين التبعيـة والتمثيليـة لا يتوافق مـع مذهب سـعد الدين التَّفْتَازِانيّ البياني.

الخلاصةُ: أنَّ الدلالة في المجاز تقتضي تعيين نـوع مجازي واحد فـي التعبير لا أكثر من نوع؛ لأنَّ الدلالة طريق لمعنى واحد. سواء أكان المعنـى متعينا بدلالة الالتزام على رأي الجمهور وعلى رأي سعد الدين والذي وافق جمهـور البلاغيـين عليـه فـي كتبـه الأخيـرة، أو كـان المعنـى متعينـا بدلالـة المطابقـة، وهـو الـرأي غيـر البلاغـي الـذي كـان يـراه سـعد الـدين التَّفْتَـازِانيّ، وأنَّ القولَ باجتماع الاستعارتين في تركيب واحد يلزم منه وقوع الجمـع بـين الحقيقـة والمجـاز، وهـو مـا يمنعـه سـعد الـدين التَّفْتَـازِانيّ، فاختيـاراتُ سـعد الدين التَّفْتَازِانيّ البيانية ترفض الرأي الذي ذهب إليه في هذه المسألة.

ثانياً: تفسير بناء التمثيل على اللفظ المفرد:

من أقوى أسباب اختلافهم في تصوُّرِ ماهيـة التشبيه التمثيلـي، وتبيَّن لنا أن سعد الدين التَّفْتَازِانيّ أنَّ الوجه المركب قد يكون من طرفين مختلفين أحدهما مفرد والآخر مركب، بينما يرفض السيد الشريف هذا، ويوجب تركب الطرفين، لكي يتحقق الوجه المركب، وسعد الدين التَّفْتَازِانيّ يجعل التشبيه المقيد من واد التشبيه المفرد، وأنَّ تقييد المفرد لا يخرجـه من حيز الإفراد

(١) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه – (١/ ١٦٢)

إلى التركيب، ولذا قال سعد الدين التَّفْتَازِانيّ في المختصر: "والطرفان مفردان؛ لأنَّ المشبَّه هو الثُّرَيَّا، والمشبه به هو العنقود مُقيَّدًا بكونه عنقود الملاحية في حال إخراج النور، والتقييد لا ينافي الإفراد.(١)

على أنَّ هناك دقيقة في تشبيه المفرد بالمركب، أو المركَّب بالمفرد، فاللفظ قد تكون صورته مفردةً، ولكنه يحمل معنى تركيبيًا، وتَتَجلَّى هذه الصورة في المفرد المقيَّدِ، فالقيد في المفرد له دخلٌ في تشكيل المعنى المركب؛ وهذا يجعل رأي سعد الدين التَّفْتَازِانيّ مبنيٌّ على التسامح وليس على التحقيق، ويجعل رأي السيد الشريف الجرجاني أولى بالقبول، وذلك لأَنَّ المفرد قد يكون مفردا في اللفظ ولكن صورته مركبة، والمفرد مقيدًا في المعنى، وذلك لأنَّ القيد يشكِّلُ مع المفرد هيئة هي المقصودة بالتشبيه.

قال بهاءُ الدين السبكي (ت:٧٧٣هـ): "فحيث كان المقصود الهيئة الحاصلة من مجموع أمرين، أو أمور، فهو تشبيه مركَّبٍ بِمُركَّبٍ ؛ لأنَّ كل واحد من أجزاء الطرف الواحد ليس مقصودًا، وإن صحَّ تشبيهه بجزءِ الطرف الآخر، وحيث كان المقصود أحدَ أجزاء الطرف الآخر؛ ولكن بقيد فيه، وليس ذلك القيد مقصودا لنفسه، بل للطرف، فهو مقيد بمقيد، وإذا وجدت في أحد الطرفين قيدا لفظيا، فانظر إلى المعنى، فإن وجدت المقيد هو المقصود، والقيد تبع؛ لم يؤثر فيه شيئا، فهو مفرد مقيد. وإنْ وجدت تشبيههما إلى الهيئة الحاصلة في الذهن على السواء، فهو تشبيه مركب، وإنْ أردت تشبيه أشياء متفاصلة بأشياء متفاصلة فهو تشبيه متعدد

(١) مختصر السعد (١٩٧)

بمتعدد."[1] فالقيْد في المفرد قد يكوّنُ صوَّرةً كلية تكون هي المقصودة من التشبيه المركب.

وقال البهاءُ أيضًا: "وأمَّا قولُه: وكأن أجرام النجوم، فيظهر فيه أنَّهُ مركَّبٌ بمركبٍ؛ لأنَّ المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة، كما قال المصنف، وإن كان يحتمل أنْ يكون تشبيه مقيدٍ بمقيد. وإنما يصحُّ ذلك بناء على أنَّ قوله: وكأن أجرام النجوم، فيه تركيب من قيد مقدر المعنى أجَرام النجوم في السماء الزرقاء."[2]

وطرف التمثيل المفرد عند المولى عصام يكون مفردًا في اللفظ، ولكنه في المعنى مركب لأنَّهُ ذو (ألفاظ مقدرة ينساق الذهن إليها) وتعبيرهم بقولهم: طرف مفرد، مبني على التسامح وليس على التحقيق، فقد ذهب المولى عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفرائيني (ت:٩٤٥هـ) إلى أنَّ التمثيل لا يؤخذ من المركبات، وهذا المركَّب قد يعبَّر عنه بلفظ مفردٍ، يحمل ألفاظا مقدَّرةً، هي التي تكون الهيئة التي هي محل التمثيل، وأن تعبيرهم بأنَّ الطرفَ مُفردٌ مبني على التسامح، قال في الأطول:

"ولم يحترز بقوله (تشبيه التمثيل) عن الاستعارة المفردة، فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف؛ لأنَّهُ قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردًا، وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل... وزعم السيد السند أنَّ طرفَ التمثيل لا يصحُّ أن يكون مفردًا، وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبنيٌّ على التسامح، فكلَّما يذكر الطرف مفردًا فإنَّهُ

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٤٢٣/٣).
(٢) المرجع السابق(٤٢٤/٣)

ألفاظ مقدَّرَة ينساقُ الذهنُ إليها، فلمَّا لمْ يذكر إلا مفردا، قيل: إنَّ الطرف مفرد مسامحة."(١)

وهذا هو الذي عناه السيد الشريف بقوله : "رُبَّمَا يطلق لفظ واحد على قصة كقوله تَعَالَى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة:١٧] لأنَّا نقول: المرادُ بكون المعنى مفردا أنْ يلاحظَ ملاحظةً واحدةً في ضمن لفظ واحد، سواء لم يكن له أجزاء، أو كانت له أجزاء متعددة لوحظت دفعة إجمالا، ويكون المعنى مُركبًا أن يلتفت إلى أشياء عدة كل على حدة، ثُمَّ يضم بعضها إلى بعض وتصير هيئة وحدانية، وكل معنى ذي أجزاء عبر عنه بلفظ واحدٍ لم تكن تفاصيلها ملحوظة لم يعدْ مُركبًا."(٢)

فالاستعارةُ التمثيلية قائمةٌ على استعارة هيئة لهيئة، وهذه الهيئة قد تكون ملحوظة من كلمة واحدة، فقد يودع البليغ في كلمةٍ واحدةٍ الكثير من المعاني التي تشكِّل الهيئة التي تنتزع منها الصورة الاستعارية التي يقصدها المتكلم.

أصل القضية عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني:

أصَّلَ الشيخ عبد القاهر الجرجاني في مسألة التمثيل أصلًا فرَّق به بين التشبيه والتمثيل، ومناط الفرق بين التشبيه والتمثيل عند الشيخ هو (التَّأَوُّل) فالتمثيل قائمٌ على التَّأَوُّل، أمَّا التشبيه فلا تَأَوُّلَ فيه، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني:

---

(١) الأطول (٢/١٤٥-١٤٦)

(٢) ينظر حاشية الجرجاني على الكشاف (١/١٤٥-١٤٦)

"اعلم أنَّ الشيئين إذا شُبِّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين، أحدهما: أن يكون من جهة أمر بيِّنٍ لا يحتاج إلى تأول، والآخر:أن يكون وجه الشبه مُحصلاً بضرب التَّأوُّل." (١) والتمثيل عند الشيخ عبد القاهر ليس على مرتبةٍ واحدة، بل هو متفاوت، قال: "ثُمَّ إنَّ ما طريقه التَّأوُّل يتفاوت تفاوتًا شديدًا، فمنهُ ما يقرب مأخذه، ويسهل الوصول إليه، ويعطي المقاداة طوعًا حتَّى إنه يكاد يُداخل الضرب الأول الذي ليس من التَّأوُّل في شيء، وهو ما ذكرته لك، ومنه ما يُحتاج إلى قدر من التأمل. ومنه ما يدِقُّ ويغمُضُ حتَّى يُحتاج في استخراجه إلى فضل روية ولطف فكرة" (٢)

والتَّأوُّل عند الشيخ عبد القاهر يؤخذ من المفرد كما يؤخذ من المركب، الأمثلة التي بيَّن بها الشيخ عبد القاهر فكرة التَّأوُّل التي أقامها مناطًا للفَرْقِ بين التشبيه والتمثيل، من وادي التشبيه المفرد، قال: "اعلم أنَّ الذي أوجب أن يكون في التشبيه هذا الانقسام، أنّ الاشتراكَ في الصفة يقع مرّةً في نفسها وحقيقة جنسها، ومرةً في حُكْمٍ لها ومقتضًى، فالخدُّ يشارك الورد في الحُمرة نفسها، وتجدها في الموضعين بحقيقتها، واللفظ يشارك العسل في الحلاوة، لا من حيث جنسه، بل من جهة حكمٍ وأمرٍ يقتضيه، وهو ما يجده الذائق في نفسه من اللَّذَّة، والحالةُ التي تحصل في النفس إذا صادفت بحاسّة الذَّوق ما يميل إليه الطبع وَيَقَعُ منه بالموافقة، فلمَّا كان كذلك، احتيج لا محالة إذا شُبّه بالعسل في الحلاوة أن يبيَّن أنَّ هذا التشبيه ليس من جهة الحلاوة نفسها وجنسها، ولكن من مقتضًى لها، وصفةٍ تتجدَّد في النفس بسببها. وأنَّ القصد أن يُخبَر بأنَّ السامع يجد عندَ

(١) أسرار البلاغة (٩٠)

(٢) المرجع السابق (٩٣)

وقوع هذا اللفظ في سمعه حالةً في نفسه، شبيهةً بالحالة التي يجدها الذائق للحلاوة من العسل، حتى لو تمثَّلت الحالتان للعيون، لكانتا تُرَيان على صورة واحدة."[١]

فقولهم: الشعر كالليل، ظاهر أنَّ الاشتراك في وجه الشبه، وهو السواد، وهو ظاهرٌ وموجود في الشَّعْرِ، كما هو موجودٌ في الليل، فلا تأوَّلَ في هذا المثال، وعلى هذا فهو تشبيه، أمَّا قوله: لفظٌ كالعسل، فإنَّ الاشتراك في لازم وجه الشبه ومقتضاه، والوجهُ هنا: الحلاوة، واللازم هنا هو استطابة النَّفْس، وهي ما يجده الذائق للعسل بلسانه في نفسه، فالطرفان قد اشتركا في هذه الصفة المتأولة وهو وجهٌ عقلي غير غرزي مُفْرَدٌ، وعلى هذا فاللفظ قد تكون صورته مفردة، ولكنه يحمل معاني مركبة.

وبناء عليه فوجه الشبه المركب لا ينبني إلا على الطرفين المركبين، وبعبارة أخرى: تركيب الطرفين شرطٌ لتركيب وجه الشبه. وقد يذكر الطرف مفردا في الصورة، فكلمة واحدة قد تحمل الكثير والكثير من المعاني كما قال المولى عصام عن اللفظ المفرد ولكنه ذو ألفاظ مقدرة ينساقُ الذهن إليها. وهذا يقيمُ سدًّا بين هذه الاستعارة المفردة القائمة على التشبيه المفرد، وتلكم الاستعارة المركبة القائمة على التشبيه المركب، ويمنع الجمع بينهما وهذا رأي السيد الشريف الجرجاني.

(١)المرجع السابق (٩٨)

ثالثًا: طبيعة دلالة التشبيه في الاستعارتين التبعية والتمثيلية:

من الأمور المتفق عليها عند البيانيين أنَّ الاستعارة تعتمد في بنائها على التشبيه، وهذا يعني أنَّ الاستعارتين المفردة والمركبة كلتاهما (تعتمد على التشبيه أبداً)[1] قال الإمام عبد القاهر: "الاستعارة كانت من أجلِ التشبيه، وهو كالغرض فيها، وكالعِلَّةِ والسَبَبِ في فِعْلها." [2] وعلى هذا فإنَّ دلالة التشبيه التي تبنى عليها الاستعارة التبعية تختلفُ عن دلالة التشبيه التي تبنى عليها الاستعارة التمثيلية.

وليس هذا مقصورًا على الاستعارتين التبعية والتمثيلية، بل هذا أمْرٌ تشترك فيه جميع أنواع الاستعارات فإنها تختلفُ بناء على اختلاف الدلالة الملحوظة من التشبيه الذي تعتمد عليه هذه الاستعارة. وطبيعة الدلالة في التشبيه الذي تعتمد عليه الاستعارة التصريحية غير طبيعة دلالة التشبيه في الاستعارة المكنية، والتشبيه الذي تعتمد عليه الاستعارة المفردة غير دلالة التشبيه الذي تعتمد الاستعارة التمثيلية.

وهذا هو حجر الأساس الذي فرَّق به الشيخ عبد القاهر بين ضربي الاستعارة: المصرحة والمكنية، فانتزاع التشبيه في الاستعارة المصرحة ظاهر يمكن إدراكه بدون عَنَتٍ بخلاف التشبيه الذي تعتمد عليه الاستعارة

---

(١)أسرار البلاغة (٥٥)

(٢) المرجع السابق (٢٣٩)

المكنية، قال" وضَرْبٌ آخرُ من "الاستعارة"، وهو ما كان نحو قوله: إذْ أَصْبَحتْ بيدِ الشَّمال زِمامُها[1] [الكامل]

هذا الضربُ، وإن كان الناسُ يَضمُّونه إلى الأَوَّل حيث يذكرونَ الاستعارةَ، فليسا سَواءً. وذاكَ أنكَ في الأولِ تجعلُ الشيءَ الشيءَ ليس به، وفي الثاني للشّيءِ الشيءَ ليس له. تفسيرُ هذا: أنك إذا قلتَ: "رأيتُ أسداً"، فقد ادَّعيْتَ في إنسانٍ أنَّه أسدٌ، وجعْلته إياه، ولا يكون الإنسانُ أَسَداً. وإذا قلت: "إذا أصبحَتْ بيدِ الشَّمال زمامُها"، فقد ادَّعيْتَ أن لِلشَّمال يداً، ومَعْلومٌ أنه لا يكونُ للريحِ يدٌ."[2]

وهذا بناء على التشبيه المبني عليه الاستعارة، ففي الاستعارة التصريحية يكون التشبيه فيها صريحاً، من اليسير الوقوف عليها دون عناء أو بذل جهد، أمَّا التشبيه الذي تبنى عليه الاستعارة المكنية فإنَّ إدراكه لا يوصف بالسهولة التي تلاحظ في التشبيه الذي تبنى عليه الاستعارة التصريحية.

وطريقة تحصيل السامع للتشبيه في الاستعارة التصريحية يكون سهلا، "أمَّا في الاستعارة المكنية فمدخلك إلى التشبيه طريقك إلى تحصيله سوف يختلف، فأنت لا تستطيع انتزاع التشبيه من لفظ المشبه به كما في القسم

(١) عجز بيت للبيد بن ربيعة، من معلقته، وصدره: وغدَاةَ ريحٍ قد كَشَفْتُ، وقِرَّةٍ. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري(٣١٥) تحقيق د: إحسان عباس . سلسلة التراث العربي . الكويت –١٩٦٢م.

(٢) دلائل الإعجاز (٦٧) قراءة وتعليق الشيخ شاكر . دار المدني جدة.

الصريح من الاستعارة، وإنَّما سوف تجده "لا يلقاك، من المستعار نفسه، بل ممَّا يضاف إليه".(١)

وإن كان طريق تحصيل التشبيه في الاستعارة المكنية يحتاج من السامع مزيد عَناءٍ وفكر لإدراك هذا اللون من التشبيه، فإنَّ الأمر يزداد صعوبة في الاستعارة التمثيلية، فالطريق إلى إدراك صورة التشبيه المبني عليه الاستعارة المركبة يتطلب تأملاً وفكراً من نوع خاص؛ فكرٌ يفرِّق بين المعاني المفردة والمعاني المركبة، ويحيط علماً بالصور المركبة، ويكون على فقه بالمعنى الجامع بين الصورتين المركبتين.

وهذا يقتضي لزاماً الفرق بين الاستعارة المفردة (التبعية) والاستعارة المركبة (التمثيلية) بناءً على اختلاف طبيعة دلالة التشبيه في كل، وطريقة تحصيل هذا التشبيه ونوع المبالغة والمبالغة في الاستعارة القائمة على الصور المفردة غير المبالغة في الاستعارة التمثيلية القائمة على الصور المركبة. والتَّأوُّل وإعمال العقل وإدراك التمثيل في الاستعارة التمثيلية، كل هذا جعل الاستعارة التمثيلية في مرتبة أعلى من غيرها من سائر أنواع الاستعارات، حتَّى أنها هي التي خصَّت باسم التمثيل وذلك لاعتمادها على التشبيه المركب، قال الطرودي: وفي التعبير عن هذا النوع بلفظ المثل إشارة إلى أنَّه يسمى به كما يسمى استعارة تمثيلية، (مع أنه لا استعارة مطلقا بدون تمثيل) أي تشبيه؛ (لأنَّ فضل التشبيه) أي شرفه ومزيته (لتشبيه المركب بالمركب) أي كائن وثابت له.. (حتَّى كأنَّ ما عداه من

(١) الجانب النفسي من التفكير البلاغي عند عبد القاهر (٩٤-٩٥) أـ د/ إبراهيم الخولي- دار الأدب الإسلامي ط٢/١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

التشبيه في نظر البلاغة.. كلا تشبيه) أي: فهو كالمعدوم، لأنّه مبتذلٌ ..(وهذه الاستعارة التمثيلية مثار فرسان البلاغة) في الكلام."[١]

جاء في شرح عصام الدين إبراهيم بن عربشاه على متن السَمَرْقَنْديَّة: "وهذه الاستعارةُ [أي التمثيلية المبنية على التشبيه المركب] مَثَارَ فُرسان البلاغة، حتَّى لا يكاد أنْ يرتضي مَن ذاقَ حلاوة البيان – ولَوْ بطرف اللسان – أنْ يحمل الاستعارة في المركَّب على الاستعارات المتعددة إن أمكن، ويحمل عليه حتى الإمكان فيكون المنظور للبليغ، هذا التشبيه النبيه العظيم الشأن.[٢]

فالبلاغي لا يرضى إلا بحمل الكلام على الاستعارة التمثيلية إنْ وجد لذلك سبيلا ولا يرضى به بديلا. وذلك لأنَّ التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المفرد لا يكون وجه الشبه فيه منتزعاً من متعدد.

وقد حكم البلاغيون بامتناع بناء المجاز المفرد على التشبيه الذي يكون وجهه منتزعاً من متعددٍ. قال الدسوقي: "ومجاز الإفراد لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد، وإلا كان الكلام لغواً."[٣]

أمَّا التشبيه الذي تبنى عليه الاستعارة التمثيلية فهو تشبيه تمثيلي، وجه الشبه فيه منتزع من متعدد لذا كان إدراك المعاني المركبة في الاستعارة التمثيلية ليس بهذه السهولة؛ التي تكون في إدراك المعاني

---

(١) ينظر جامع العبارات في تحقيق الاستعارات (٥٣٣/٢)

(٢) شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان (٢١٩-٢٢٢) تحقيق وتعليق إلياس قبلان . دار الكتب العلمية . بيروت

(٣) حاشية الدسوقي على مختصر السعد ضمن شرح التلخيص (١٤٢/٤)

المفردة في المجاز المفرد، فهو يحتاج لمزيد فهم السامع، وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، حتى يستطيع أن يقف على الصورة التركيبية في الاستعارة التمثيلية.

وعلى هذا فالفروق البيانية بين الاستعارتين تمنع من القول بجواز اجتماعهما، وهذا ترجيح لرأي السيد الشريف.

رابعاً: متعلقات معاني الحروف:

اختلف الفريقان في متعلقات معاني الحروف، وبناء على ما سبق كون التشبيه المفرد هو الطريق للاستعارة المفردة، والاستعارة المركبة مبنية على تشبيه مركب، وأنَّ اللفظ قد يكون مفردًا في اللفظ ولكنه يحمل معاني مركبة، فإنه يلزم من هذا أن تكون متعلقا معاني الحروف مفردات لفظا، وأنَّها ذات معاني مفردة.

وقد أَحْسنَ أبو السعود العمادي عندما قال: إنَّ مبنى الاستعارة التبعية تشبيهُ المفرد بالمفرد، ومبنى التمثيلية تشبيهُ المركَّبِ بالمركب، فيتنافيان." (١)

وعندما ضرب له الحافظ التاشكندي مثلا بكلمة الإنسان فإنَّ لفظها مفرد، ومعناها مركب من الحيوان والناطق، فأجابه أبو السعود بأنَّ هذا بحثٌ فلسفي، لا يناسب المقام؛ لأنَّ أهلَ المَنطق يترددون بين الحدود

(١) حاشية محمد الإنبابي (٤٥٨)

والقضايا. وأرباب البلاغة يخوضون في الخواص والمزايا، وشَتَّان ما بينهما. [1]وقد سبق ذكر استدرك القونوي على أبي السعود."[2]

والحقُّ في هذا المسألة أراه يسير بجانب أبو السعود العمادي، وإن كان أهل البلاغة يعتمدون على المنطق في علومهم، فإنَّ هذا في الحدود والتعريفات مثلا، فيجب في التعريف أن يكون جامعًا مانعًا، وأنَّ يكون التعريف مساوياً للمُعَرَّفِ، وألا يكون أعمَّ منه أو أخص، وألا يعرف الشيء بنفسه، مثل هذه الأمور تؤخذ من أهل المنطق.

أمَّا البحث في خواص ومزايا التراكيب فهو مَشْغَلة البلاغي لا غيره، فالبلاغي يهتم ببيان أصول المعاني، ومناهج الإبانة، ومذاهب العلائق بين تراكيب الكلام، وبيان كيف تتفق المعاني وكيف تختلف، وهذا ما عناه الشيخ عبد القاهر الجرجاني بقوله: "واعلم أنَّ غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساسُ الذي وضعته، أنْ أتوصَّلَ إلى بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصِّلَ أجناسها وأنْواعها، وأتتبّع خاصّها ومُشَاعَها، وأبيِّنُ أحوالها في كرم مَنْصبها من العقل، وتمكُّنَها في نِصَابه، وقُرْب رَحِمِها منه، أو بُعدها حين تُنسب عنه، وكَوْنِها كالحَلِيف الجارِي مجرى النَّسَبَ، أو الزَّنيم الملصَق بالقوم لا يقبلونه، ولا يمتعضون له ولا يَذُبُّون دونه.[3]

(١) المرجع السابق (٤٥٨)

(٢) ينظر صفحة (٤٠) من هذا البحث وحاشية القونوي (٥١٩/١).

(٣) أسرار البلاغة (٢٦)

لذا فإنَّ أبا السعود كان يتحدث بعقل البلاغي وذوقه البياني، أمَّا القونوي فردُّه على أبي السعود كان بعيدا عن الذائقة البيانية وقواعد أهل العلم. على أنَّ مفردات الاستعارة التمثيلية لا تجوُّز في مفرداتها، وذلك لأنَّها مستعملة في حقائقها اللغوية، أمَّا التجوُّزُ فهو واقع في مجموع التركيب، وكون الاستعارة أصلية أو تبعية يعودُ إلى حقيقة اللفظ المنقول، ولا نقل هنا، فيمتنع كون الاستعارة التمثيلية أصلية أو تبعية.(١)

أمر آخر: إنه إذا سلمنا بأنَّ معاني متعلقات الحروف مركبة، فإنَّه يلزم على هذا أن تدرج جميع أقسام الاستعارة التبعية في معاني متعلقات الحروف في سلك الاستعارة التمثيلية، ولن تسلم لنا استعارة تبعية، فقول الشوكاني: "فكلُّ ذي حِسٍّ لا ينكر أنَّ للاستعلاء الحاصلِ من مجموعِ راكب ومركوب وركوب هيئةً منتزعةً من أمور متعددة"(٢) يلزم منه عدم وجود استعارة تبعية أبدًا في معاني متعلقات الحروف؛ لأنَّ كل استعارة تبعية تتحمل مثل هذا التخريج، ولا قائل بهذا القول، وهذا من أقوى ما يُستند عليه في رفض اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، وهذا يقوي ما ذهب إليه السيد الشريف الجرجاني، وينقض ما ذهب إليه سعدُ الدين التَّفْتَازِانيّ.

(١) ينظر قضايا البلاغة والنقد (١٣٠) أ.د: عبد العظيم المطعني ـ مكتبة وهبة.
(٢) الطود المنيف (٦١٥٥/١٢)

المبحث الثالث: في المفاضلة بين الاستعارتين: التبعية والتمثيلية في آية سورة البقرة:

محلُ هذا المبحث والمناظرة بين القطبين هو قوله تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ﴾[البقرة:٥] ، وقبل محاولة الاهتداء إلى اللون البياني في هذه الآية الكريمة نقرّرُ جملةً من المفاهيم:

أولا: أنَّ التأويل في المجاز المفرد غير التأويل في المجاز المركب، فهذا له عطاء بياني والآخر له عطاءه البياني المختلف. ولكل صورة بيانية خصوصيتها التي تميزها عن غيرها من صور البيان الأخرى، وقد يحتمل تركيب واحد إجراء أكثر من استعارة، ولكن الصنعة البيانية تقضي بحمل التركيب على لون بياني، وتلغي غيره، وذلك لأنَّ اعتبار إحدى الاستعارتين يترتب عليه إهمال الاستعارة الأخرى. والمقام هو الذي الحاكم الذي يقضي بضرورة حمل الكلام على صورة بيانية بعينها. إحدى هاتين الاستعارتين، قصداً إلى السمة التي يمتاز بها عن غيره، حيثُ إن كل لون من ألوان المجاز له سمة خاصة، وله خصوصيته ينفرد بها، ويسلك في التصوير مسلكاً غير الذي يسلكه الآخر.(١)

ثانيًا: لا مراء في أنَّ التركيب يحتمل أن يكون من قبيل الاستعارة التمثيلية، أو الاستعارة التبعية، أو غير ذلك من ألوان البيان، فتختلف الاعتبارات باختلاف التوجيهات.

(١) ينظر بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي (١٥٥)

ثالثًا: أنَّ البلاغيين يحبذون طريق التركيب إذا أمكن له، ويحكمون له، وسعدُ الدين التَّفْتَازِانيّ يرى – موافقًا للبلاغيين– أنَّ طريق المجاز أبلغ من طريق الحقيقة، وأن المجاز المركب أولى من المجاز المفرد.

قال سعدُ الدين التَّفْتَازِانيّ:"لِلْمُتَكَلِّمِ فِي أَدَاءِ الْمَعْنَى طَرِيقَيْنِ أَحَدُهُمَا حَقِيقَةٌ، وَالْآخَرُ مَجَازٌ. يَخْتَارُ أَيَّهُمَا شَاءَ، بَلْ فِي طَرِيقِ الْمَجَازِ مِنْ لَطَائِفِ الِاعْتِبَارَاتِ وَمَحَاسِنِ الِاسْتِعَارَاتِ الْمُوجِبَةِ لِزِيَادَةِ الْبَلَاغَةِ فِي الْكَلَامِ أَيْ عُلُوِّ دَرَجَتِهِ وَارْتِفَاعِ طَبَقَتِهِ مَا لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ."[1]

وفي المفاضلة بين حمل الكلام على الاستعارة المركبة أو الاستعارة المفردة، قال أحمد الطرودي التونسي (ت:١١٦٧هـ) اعلمْ أنَّ الأمر إذا دار بين حمل الكلام على الاستعارة في المفرد وعلى التمثيل، فحمله على التمثيل أولى ثُمَّ أولى؛ لأنَّ للهيئات المركبات من الوقع في النَّفْس ما ليس في المفردات في ذاتها، من غير نظر إلى نظامها، ولا التفات إلى هيئتها الاجتماعية.[2]

فاعتبارَ الإفراد في الصورة البيانية وإن كان يصح إلا أنه يتعلق بحُسن جمال الصورة البيانية، ويفوت معه جمالُ النظم، فبلاغة الصورة البيانية تكون أتم في المركبات والتي تتم بتشبيه الهيئة المركبة بهيئة مركبة أخرى، أو استعارة هيئة لأخرى، ولذا كان هذا الاعتبار هو القول الحري

(١) شرح التلويح على التوضيح (١/ ١٦٣)

(٢) كتاب جامع العبارات في تحقيق الاستعارات (٢/٥٣٣).

بالقبول، والمذهب الفحل؛ "لأنَّه يحصل في النفس من هيئة المركبات ما لا يحصل من التصور المفردات."(١)

واعتمادًا على هذا المستقر عند البلاغيين انتهى الشيخ الطاهرُ بن عاشور إلى أنَّ الاستعارة التمثيلية هي أَوْلَى من غيرها، قال: "تقرَّرَ في علم البيان أنَّ أهله أشدُّ حرصًا على اعتبار تشبيه الهيئة فلا يعدلون عنه إلى المفرد مهما استقام اعتباره... إذا تقرَّرَ هذا تبين لديك أنَّ للتشبيه التمثيلي الحظ الأوفى عند أهل البلاغة.

ووجههُ: أنَّ من أهمِّ أغراض البلغاء وأولها باب التشبيه وهو أقدم فنونها، ولا شك أنَّ التمثيل أخص أنواع التشبيه لأنه تشبيه هيئة بهيئة فهو أوقع في النفوس وأجلى للمعاني. ونحن نجد اعتبار التمثيلية في الآية أرجح."(٢)

رابعًا: أنَّ الصورة المجازية المفردة غير الصورة المجازية المركبة، واستقبال النفس الإنسانية للصورة المجازية المفردة غير استقبالها للصورة المجازية المركبة، فاحتفال النفس الإنسانية بالثانية أشدُّ من احتفالها بالصورة الأولى.

والصورة في الآية لم تصوِّرْ استعلاءً باستعلاءٍ فحسبْ، بل صوَّرتْ هيئةً بهيئةٍ.

---

(١) حاشية زادة على تفسير البيضاوي (١/١٧٤) دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان

(٢) التحرير والتنوير (١/٢٤٣- ٢٤٤)

بناءً على ما تقدَّم: فإنَّ سياق قوله تَعَالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ **والأغراض التي بنيت عليها الآية، وما انتظمها من قرائن لفظية وحالية، والوقوف على أحوال المخاطبين بهذه الآية، كل هذا يرشدُ إلى أنَّ الصورة الاستعارية هي صورة مركبة (استعارة تمثيلية) التي "تفيد تشبيه مجموع هيئة المتقين في اتصافهم بالهدى بهيئة الراكب إلخ بخلاف طريقة التبعية فإنها لا تفيد إلا تشبيه التمكن بالاستعلاء."[1] لأنَّ هذه الآية جاءت بين بيانين؛ البيان الأول بيان حال المتيقن، والبيان الثاني بيان حال الكافرين. والفيصل بين المؤمنين والكافرين هو مقدار التمسك بالهدى، وأن يكون هذا التمسك حتَّى الممات، ولذا كانت وصية الأنبياء لأبنائهم هي التمسك بالهدى حتَّى الممات،** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ ﴾ [البقرة:١٣٢–١٣٣] **وكانت دعوةُ نبي الله يوسف هي الوفاة على الإسلام،** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ١٠١] **فللهداية أنواع ومراتب، فهناك هداية الدلالة وهناك هداية المعونة، والأولى لكل الناس، مصداقا لقوله تعالى:** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [الأعلى:٣] **وهداية المعونة هي المرادة في قوله تعالى:** ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ

---

(١) التحرير والتنوير (١/ ٢٤٤)

بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] والاهتداءُ مراتب، تبدأ من هداية الدلالة، وتنهي بمرتبة التمسك بالهدى، وعدم التزحزح عنه قيد أنملة.

وممَّا لا شكَّ أنَّ المرتبة الأخيرة هي أشرف المراتب وأعلاها، فهي تتطلب مزيد مجاهدة نفس، وهذه المجاهدة تقتضي حركة واضطرابا، ومزيد استمساك وتشبث، فه ليس استعلاء عاديا كما في الاستعارة التبعية، بل استعلاء مخصوص، من نفر مخصوصين لهم حالٌ خاص بهم، وغاية مخصوصة.

وهذا يرجح اعتبار الاستعارة التمثيلية على الاستعارة التبعية، "فالقصد في الاستعارة التبعية إلى مصادر الأفعال والمشتقات ومتعلقات معاني الحروف، وهي التي يجري فيها التصوير البياني.[١]

أمَّا هنا فقدْ استعيرت الهيئة المنتزعة من الراكب والمركوب، للهيئة المنتزعة من المتقين والهدى وتمسُّكهمْ بِهِ، فإنَّ السياقَ يحكم لتركيب الصورة الاستعارية، فالهدى قد أتى منكرًا، والتنكيرُ هناك لكمال التفخيم والتعظيم، فهو هدىً لا يُبلَغ كُنهُه، ولا يعلم مقداره لعظمته[٢] ثمَّ إنَّ هذا الهدى ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ فحرف الجر ﴿مِّن﴾ أفاد ابتداء الغاية، وهذه الجملة قد أفادها الحذف تفخيمًا وبهاء، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لهدى، تقديره: على هدىً كائنٍ من عنده الله سبحانه وتعالى.

---

(١) ينظر بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي عرض وتحليل وموازنة (١٢٤) مطبعة الحسين الإسلامية . ط أولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م

(٢) ينظر حاشية الجرجاني على الكشاف (١-١٤٤)

وأفادتْ جملة ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أنَّهُ هو الذي ارتضى لهم هذا الهدى طريقا إليه، ثمَّ إضافة الضمير في ﴿رَّبِّهِمْ﴾ إلى المتقين تشريف للمتقين ورضاء بصنيعهم في مجاهدتهم في الدنيا ابتغاء لرضا ربهم، وفي هذا تنويه على علوِّ مرتبة في الفضل وارتفاع درجاتهم عن غيرهم، وهذا يناسبهُ أنْ تكون الاستعارة في الآية تمثيلية؛ لأنَّهَا هي التي تتناغى مع السياق المقالي والمقامي احتكاما إلى سياق الآية ومقصودها. والله أعلم، وله سبحانه تمام الفضل وكمال المنَّة.

الخاتمة

نحمد الله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وبعد:

فقد أذن الله سبحانه بانتهاء رحلة هذا البحث وبوضع عصا الترحال، وقد كان موضوع البحث المناظرة التي جرت بين قطبي البلاغة الرئيسيين، في مجلس تيمور لنك حول اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية، وقد رصد البحثُ رواياتِ هذه المناظرة، وذكر الأسباب التي أدت إليها، ومذاهب العلماء في الجمع بين الاستعارة التبعية والتمثيلية، وأدلَّة كل فريق، وبعد مناقشة الأقوال انتهى البحث إلى ترجيح رأي السيد الشريف الجرجاني على رأي سعد الدين التَّفْتَازِانِيّ، وأنه لا يجوز الجمع بين الاستعارتين؛ التبعية والتمثيلية، مراعاة لقواعد البلاغة والمفهوم من كلام فحول العلماء مثل الشيخ عبد القاهر الجرجاني وجار الله الزمخشري وأبي يعقوب السكاكي، وهناك جملة من النتائج انتهى إليها هذا البحث؛ منها:

– أنَّ هذه المناظرة قد دعت إليها أسباب السياسة، فما أكثر الأقوال التي تفرَّد بها العلماء، ولم تلق مثلما كان لاجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية.

–أنَّ الأمير قد غضب على سعد الدين التَّفْتَازِانِيّ وعمد إلى الحطِّ من أمره.

– وقف البحث على روايتين تفسران سبب غضب تيمور لنك على سعد الدين التَّفْتَازِانِيّ ، هما قصة فرس البريد، وقصة مد سعد الدين لقدمه في مجلس الأمير.

– أنَّ هذه المناظرة قد ذكرها أصحابها سعد الدين التَّفْتَازِانيّ والسيد الشريف الجرجاني، وأنَّ هناك من العلماء من وضع مصنفات في شأن هذه المناظرة، وأثبتَ البحثُ أنَّ الكفوي كان أكثر العلماء نقلا لأحداث هذه المناظرة.

– لم يُطل سعدُ الدين في سرد أحداث هذه المناظرة مثلما فعل السيد الشريف، وقد يرجع ذلك لأنَّها وقعت في أواخر عُمر سعد الدين التَّفْتَازِانيّ.

–رصد البحثُ مذاهبَ العلماء في الجمع بين التبعية والتمثيلية قبل هذه المناظرة.

– انتهى البحثُ إلى أَنَّ الإمامَ الطيبي له في هذا الجمع رأيان، الأول قديم صرَّح فيه بجواز الجمع بين الاستعارتين التبعية والتمثيلية، وكان في حاشيته على الكشَّافِ، والآخر الجديد وهو الذي استقرَّ عليه في آخر حياته ولم يذكر فيه الجمع بين الاستعارتين التبعية والتمثيلية أبدًا.

– أنَّ سراج الدين القزويني كان يرى أنَّ كلام الزمخشري لا يحمل على الاستعارة التمثيلية.

– سجَّل البحث أنَّ رأي الفاضل اليمني هو رأي الطيبي في حاشيته على الكشاف، وأنَّ عبارة الفاضل اليمني هي عبارة الطيبي في حاشيته على الكشاف.

– ذَكَرَ البحثُ جملة من العلماء الذين أيَّدُوا سعد الدين التَّفْتَازِانيّ منهم: العلَّامَةُ عبد الحكيم السيالكوتي، و طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ، وعصام الدين القونوي ، والشوكاني، والألوسي.

– ذَكَرَ البحثُ بعضا من العلماء الذين أيدوا رأي السيد الشريف مثل: المولى خواجه زادة، وأبو السعود العمادي، وجلال الدين السيوطي، وابن منجور، أحمد الحموي، ومحمد بن عرفة الدسوقي، والطَّاهِرُ بن عاشور.

– سجَّل البحثُ ركائزَ فريق سعد الدين التَّفْتَازِانِيّ القائل بالجواز، وهي: موافقةُ كلام سعد الدين التَّفْتَازِانِيّ لكلام الزمخشري، وأنَّ سعد الدين مسبوقٌ في هذا الرأي بكلام الطيبي والفاضلِ اليمني، وأنَّ مذهبهم قائمٌ على أنَّ التمثيل لا يقتضي تركيب الطرفين، وأنَّ ألفاظ متعلقات معاني الحروف، مفردات لفظًا مركبات معنىً.

– ذكر البحثُ ركائِزَ فريق السَّيِّد الشريف القائل بالمنع، وهي: أن التمثيل يستلزم تركيب الطرفين، وأنَّ هذا هو قول المحققين من أهل العلم، وأن سعد الدين التَّفْتَازَاني كان يرى هذا الرأي، ومن ركائزهم أنَّ متعلق معنى الحرف من المعاني المفردة، فلا يتصوَّر أنْ تجري فيها صورة مركبة.

– ناقش البحثُ أسباب اختلافهم في هذه القضية البيانية، فناقش فهمهم لكلام العلماء، وانتهى إلى أنَّ كلام الزمخشري يفهم منه أنَّه يقصد الاستعارة التبعية؛ لأنَّهُ نصَّ على الاستعلاء، ولم يقصد الاستعارة التمثيلية. وأنَّ كلام السكاكي يُفهم منه أنَّهُ يريد الاستعارة التبعية؛ لأنَّهُ ذكر ابتداءً أنَّ مناط الاستعارة هو معنى التَّرجي، ومعنى الترجي من المعاني المفردة.

أمَّا الخطيب القزويني فكلامه يحمل على الوجهين، فيمكن أنْ يستشهد به أنصار سعد الدين التفتازاني كما هو صالح لأنْ يعتمد عليه أتباع السيد الشريف .

– سجَّل البحثُ أنَّ لسعد الدين رأيين في الدلالة المقصودة في المجاز، الأولُ في كتبه غير البلاغية مثل شرح التلويح على التوضيح في أصول الفقه، وشرح الشمسية في المنطق، ورأيه أنَّ الدلالة المقصودة في المجاز هي الدلالة المطابقية.

أمَّا رأيه الثاني ففي كتبه البلاغية، ويرى فيه أنَّ الدلالة المقصودة في المجاز ليست الدلالة المطابقية. كما ناقش البحثُ هذين الرأيين للسعد الدين، وانتهى إلى أنَّ رأي السعد في جواز اجتماع الاستعارتين التبعية والتمثيلية لا يتنَّزل على أحدٍ من هذين الرأيين في الدلالة المقصودة في المجاز.

– سجَّل البحثُ أنَّ قول السعد بجواز باجتماع الاستعارتين في تركيب واحد يلزم منه وقوع الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ما يمنعه سعد الدين، الأمر الذي يبدو منه تناقض سعد الدين.

– في مسألة بناء التمثيل على اللفظ المفرد انتهى البحث إلى أنَّ اللفظ قد يكون مفردًا في الصورة اللفظية، ولكنه يحمل معنى مركبا، وهذا هو رأي علماء البلاغة مثل المولى العصام في أطوله، وبهاء الدين السبكي في عروسه، فقد يودع البليغ في كلمةٍ واحدةٍ الكثير من المعاني التي تشكِّل الهيئة التي تنتزع منها الصورة الاستعارية التي يقصدها المتكلم، وهذا ممَّا يرجح رأي السيد الشريف..

– أنَّ التمثيل عند شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني قائمٌ التأول، ولو كان اللفظ مفردًا.

– أنَّـهُ يُمْنـع مـن جـواز الاجتمـاع بـين الاسـتعارتين أنَّ طبيعـة دلالـة التشبيه في الاستعارتين التبعية والتمثيلية مختلفة، وأنَّ التأويل في المجاز المفـرد غيـر التأويـل فـي المجـاز المركـب، وأنَّ الفـروق البيانيـة بـين الاستعارتين تمنـع من القول بجواز اجتماعهما، وهذا ترجيحٌ لرأي السيد الشريف.

– انتهى البحث إلى أن متعلقات معاني الحروف مفردة، ولا تؤخذ منها استعارة تمثيلية، وأنَّه إذا سَلَّمْنَا بأنَّ معاني متعلقات الحروف مركبة، فإنَّه يلزم على هذا أن تدرج جميع أقسام الاستعارة التبعية في معاني متعلقات الحروف في سلك الاستعارة التمثيلية، ولن تسلم لنا استعارة تبعية. وهذا مما يضعف رأي السعد التفتازاني، ويقوّي مذهب السيد الشريف الجرجاني،

– وفي الصورة البيانية التي يحمل عليها قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة:٥] انتهى البحث إلى أنَّ اعتبار التمثيلية في الآية أرجحُ من غيرها؛ لأنَّها هي التي تتناغى مع السياق المقالي والمقامي احتكاما إلى سياق الآية ومقصودها.

وبعد

فهذا جهد المقل فإنْ كان من خيرٍ فمِنَ الله وحده، وإنْ كانت الأخرى فإنِّي أستغفرُ الله العظيمَ، وأتوبُ إليه من كلِّ زللٍ، راجيا منه سبحانه وتعالى المغفرة والرضوان؛ وأنْ ينعم علينا بمنَّهِ وعطائه، إنَّه خيرُ مسئول، وهو نِعْم المولى ونِعْم النصير. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. ومَن جعل الحمد خاتمة النعم جعلها الله له فاتحة المزيد.

جريدة المصادر والمراجع

- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم – محمد صديق خان – دار ابن حزم – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.
- الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية مخطوط – العلَّامة محمود شكري الألوسي البغدادي. (مخطوطٌ) نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الأردنية عن الأصل المخطوط المحفوظ في مكتبة جامعة ييل في أمريكا.
- أسرار البلاغة . الشيخ عبد القاهر الجرجاني- قراءة وتعليق الشيخ محمود شاكر. دار المدني.
- الأطول المولى عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفرائيني- طبعة حجرية.
- الأعلام – خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . بيروت _ ١٩٨٠م.
- أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار – محمود بن سليمان الكفوي – مخطوطات مصورة من مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي – مخطوطات كتابخانة مجلس شوراي ملي بايران.
- الإنصاف في مشاجرة الأسلاف – طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ – تحقيق د: محمد سعيد شحاتة . مكتبة الآداب . ط: أولى ١٤٢٨- ٢٠٠٧م.
- الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة- الخطيب القزويني . مكتبة الآداب . القاهرة- الطبعة السابعة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع – محمد بن علي الشوكاني- دار المعرفة-بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- جلال الدين السيوطي- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم -المكتبة العصرية – لبنان.

- بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي عرض وتحليل وموازنة – أ.د: بسيوني عبد الفتاح فيود– مطبعة الحسين الإسلامية . ط: أولى ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول – أبو الطيب القِنَّوجي– وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر – الطبعة: الأولى– ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

- تاريخ ابن خلدون – تحقيق خليل شحادة– دار الفكر– بيروت – الطبعة: الثانية– ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها– الشيخ أحمد مصطفى المراغي– الطبعة الأولى . ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م.

- التبيان في البيان" للإمام شرف الدين الطيبي– تحقيق ودراسة– أ.د:عبد الستّار زموط. رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة . جامعة الأزهر١٣٩٧هـ ١٩٧٧م

- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»– الطَّاهر بن عاشور . الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤هـ

- تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف . تحقيق أ. د إبراهيم التلب . رسالة دكتوراه . مخطوطة لدى كلية اللغة العربية القاهرة تحت رقم: ١٥٩٣ . سنة ١٩٨١م.

- التعريفات – الشريف الجرجاني – تحقيق: إبراهيم الأبياري– دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ.

- تفسير الألوسي «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» أبو الفضل شهاب الدين الألوسي البغدادي–تحقيق: علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى– ١٤١٥ هـ.

- جامع العبارات في تحقيق الاستعارات – أحمد بن مصطفى الطرودي التونسي– تحقيق د: محمد رمضان الجربي– مكتبة الآداب– ط أولى–١٤٢١هـ٢٠١٠م.

- الجامع المشيد والعقد المنضد بمباحث علم البيان وما يتصل بها من الأبحاث عالية الشَّان – العلامة يوسف الغزي المدني الحنفي . تحقيق د/ محمد سعيد شحاتة– مكتبة الآداب . ط أولى ١٤٣٠–٢٠٠٩م.

- الجانب النفسي من التفكير البلاغي عند عبد القاهر – أ. د/ إبراهيم الخولي دار الأدب الإسلامي ط٢/١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

- حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف – دار الفكر.

- حاشية الدسوقي على مختصر السعد . ضمن شروح التلخيص – مطبعة السعادة – مصر– الطبعة الثانية–١٣٤٢هـ.

- حاشية الساليكوتي على كتاب المطول مطبعة مدرسة والدة عباس الأول . ١٣٢٦هـ–١٩٠٨م.

- حاشية السَّيِّد الشريف على المطول – مع كتاب المطول مطبعة أحمد كامل . ١٣٣٠هـ.

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي– شهاب الدين الخفاجي دار صادر – بيروت.

- حاشية القونوي على البيضاوي– تحقيق عبد الله محمود محمد عمر – دار الكتب العلمية . ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

- حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف من أوله الى نهاية الآية (٢٣) من سورة البقرة – أطروحة دكتوراه د: عمار يونس – جامعة بغداد . العراق.

- حاشية زادة على تفسير البيضاوي– دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان.

- حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف – رسالة الدكتوراه عبد الفتاح عيسى البربري– رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م .

- حاشية عبد الحكيم على تفسير البيضاوي مخطوط –مكتبة جامعة الرياض . قسم المخطوطات . ف١١١/١. المملكة العربية السعودية.

- حاشية محمد الانبابي على الرسالة البيانية للصَّبَّان – المطبعة الأميرية ـ ببولاق مصر المحمية . سنة ١٣١٥هـ.

- دراسة وتحقيق القسم الثالث من المفتاح لسعد الدين التفتازاني – إعداد: د: رأفت إسماعيل غانم . مخطوط بكلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٠م . تحت رقم ٢٩٠٣.

- درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معاني الاستعارات تأليف الإمام أحمد بن مكي الحموي– أ.د: إبراهيم عبد الحميد التلب– مطبعة السعادة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة – أحمد بن علي المقريزي ـ دار الغرب الإسلامي – ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- دلائل الإعجاز . الشيخ عبد القاهر الجرجاني . قراءة وتعليق الشيخ شاكر . دار المدني جدة. الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

- الذيل الشافي على المنهج الصافي – يوسف ابن تغري بردي . تحقيق فهيم محمد شلتوت– دار الكتب المصرية . الطبعة الثانية: ١٩٩٨م.

- رحلة الشتاء والصيف – محمد بن عبد الله بن محمد– المعروف بـ (كِبْرِيت)– تحقيق الأستاذ محمَّد سَعيد الطنطاوي– المكتب الإسلامي للطباعة والنشر– بيروت – الطبعة: الثانية– ١٣٨٥هـ.

- الرسالة البيانية – محمد بن علي الصبَّان– المطبعة الأميرية . بولاق . ط أولى . ١٣١٥هـ

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول – حاجي خليفة– تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط– مكتبة إرسيكا– إستانبول – تركيا – ٢٠١٠ م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب – أبو الفلاح العَكري الحنبلي – تحقيق: محمود الأرناؤوط – دار ابن كثير– دمشق – بيروت –الطبعة: الأولى– ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

- شرح التلويح على التوضيح – سعد الدين التَّفْتَازِانيّ «التَّوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ» مكتبة صبيح ـ مصر.

- شرح السَّيِّد عبد الوهاب على الوليدة في آداب البحث والمناظرة – محمد المرعشي مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي ـ جمهورية مصر العربية ـ ١٩٦٠م.

- شرح الشمسية في المنطق– سعد الدين التَّفْتَازِانيّ تحقيق: أ/ جاد الله بسام ـ دار النور المبين للدراسات والنشر ـ عمان ٢٠١١م.

- شرح العصام على متن السمرقندية في علم البيان –تحقيق وتعليق إلياس قبلان ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

- شرح المشكاة «الكاشف عن حقائق السنن» ـ شرف الدين الطيبي ـ تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي ـ مكتبة نزار ـ مكة المكرمة.

- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية – عصام الدين طاشْ كُبْرى زَادَهْ – دار الكتاب العربي – بيروت.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع – شمس الدين السخاوي – دار مكتبة الحياة.

- طبقات الشافعية – ابن قاضى شهبة – المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان – عالم الكتب – بيروت – الطبعة: الأولى– ١٤٠٧ هـ.

- الطود المنيف في ترجيح ما قاله السعد على ما قاله الشريف من اجتماع الاستعارة ضمن كتابه «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» – محمد بن علي الشوكاني ـ تحقيق: أبس مصعب محمد صبحي ـ مكتبة الجيل الجديد ـ صنعاء. اليمن.

- عجائب المقدور في أخبار تيمور – ابن عربشاه – كلكتا سنة ١٨١٧م.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح – بهاء الدين السبكي ـ مطبعة السعادة ـ الطبعة: الثانية ١٣٤٣هـ.

- العقد المنظوم في الخصوص والعموم – أحمد بن إدريس القرافي – تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله –الكتبي – مصر الطبعة: الأولى– ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب «حاشية الطيبي على الكشاف» – شرف الدين الطيبي – جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم– الطبعة: الأولى– ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
- قضايا البلاغة والنقد – أ.د: عبد العظيم المطعني . مكتبة وهبة– ١٩٨٤م
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . الزمخشري . دار الفكر.
- كنوز الذهب في تاريخ حلب – ابن العجمي– دار القلم– حلب – ط: الأولى– ١٤١٧هـ.
- لسان العرب – جمال الدين بن منظور– دار صادر . بيروت.
- مختصر السعد – شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة محمد علي صبيح.
- مختصر السعد – دار الفكر – قم الطبعة: الأولى– ١٤١١هـ.
- مراقي المجد لآيات السعد – ابن منجور . تحقيق د: مبارك شتوي . الجامعة الإسلامية . المملكة العربية السعودية . ط أولى . ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- المصباح شرح المفتاح – السيد الشريف الجرجاني . طبعة إستانبول . ٢٠٠٩م.
- المطول . سعد الدين التَّفْتَازانيّ . مطبعة أحمد كامل . ١٣٣٠هـ.
- معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» عادل نويهض– مؤسسة نويهض الثقافية; عمَّان الأردن . ١٤٠٩ = ١٩٨٨; الطبعة: الثالثة.
- مفتاح العلوم – السكاكي– تحقيق د: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت.

- المفردات في غريب القرآن – الراغب الأصفهاني . تحقيق: صفوان عدنان الداودي– دار القلم– الدار الشامية– دمشق –بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤١٢هـ.
- مقاييس اللغة – أحمد بن فارس– تحقيق أ: عبد السلام هارون– دار الفكر– ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح – ابن يعقوب المغربي – . مطبعة السعادة . الطبعة الثانية ١٣٤٣هـ.
- الموسوعة الفقهية الكويتية – إصدار وزارة الأوقاف الكويتية. دولة الكويت.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة– الشيخ محمد الطنطاوي . مكتبة إحياء التراث الإسلامي– الطبعة: الأولى– ٢٠٠٥م–١٤٢٦هـ..
- نهر الذهب فى تاريخ حلب – الشيخ كامل الغزي – دار القلم– حلب – الطبعة: الثانية– ١٤١٩هـ.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار « حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي » – جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين –المملكة العربية السعودية.
- نيل الأمل في ذيل الدول – زينُ الدين عبد الباسط– تحقيق أ: عمر عبد السلام . المكتبة العصرية للطباعة والنشر– بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى– ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر– أبو منصور الثعالبي– المحقق: د. مفيد قمحية – دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ– .١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

مُقدمَةٌ	١٤٧٩
تمهيد:	١٤٨٢
أولا: ترجمة المولى سعد الدين التفتازاني:	١٤٨٢
اسمه:	١٤٨٢
لقبه:	١٤٨٢
شيوخه:	١٤٨٣
تلاميذه:	١٤٨٤
مؤلفاته العلمية:	١٤٨٦
وفاته:	١٤٨٨
ثانيًا: ترجمة السَّيِّد الشريف الجرجاني:	١٤٩٠
اسمه:	١٤٩٠
لقبه:	١٤٩١
شيوخه:	١٤٩١
تلاميذه:	١٤٩٢
مؤلفاته العلمية:	١٤٩٢
وفاته:	١٤٩٣
ثالثًا: مفهوم المناظرة:	١٤٩٣
تعريفها لغة:	١٤٩٣
اصطلاحًا:	١٤٩٤
حكمها:	١٤٩٥
الفصل الأول التوثيق التاريخي	١٤٩٦
للمناظرة	١٤٩٦
المبحث الأول: سبب غضب الأمير على سعد الدين:	١٤٩٧
الرواية الأولى: قصة فرس البريد:	١٤٩٩
الرواية الثانية: قصة مَدِّ الرجل في المجلس:	١٥٠٠

المبحث الثاني : أحداث المناظرة: ١٥٠٣
١- ذكر المولى سعد الدين التفتازاني لقصة المناظرة: ١٥٠٣
المناظرة في شرح السعد لمفتاح العلوم: ١٥٠٤
٢- ذكر السَّيِّد الشريف لموضوع المناظرة: ١٥٠٦
٣- ذكر طَاش كُبْرَى زَادَهْ لأحداث المناظرة: ١٥٠٨
٤- ذكر الكفوي لأحداث المناظرة: ١٥٠٩
الفصل الثاني مذاهب العلماء في الجمع بين الاستعارتين التبعية والتمثيلية وأصولها ١٥١٨
المبحث الأول: آراء العلماء في المسألة قبل المناظرة: ١٥١٩
١- شرف الدين الطيبي: ١٥١٩
٢- رأي سراج الدين القزويني: ١٥٢٢
٣- رأي الفاضل اليمني: ١٥٢٣
المبحث الثاني: آراء العلماء في المسألة بعد المناظرة: ١٥٢٥
أولًا: مَنْ أَيَّدَ سعد الدين التفتازاني: ١٥٢٦
١- العلامة عبد الحكيم السيالكوتي: ١٥٢٦
٢- طَاشْ كُبْرَى زَادَهْ: ١٥٢٧
٣- عصام الدين القونوي : ١٥٢٨
٣- محمد بن علي الشوكاني: ١٥٢٨
٥- شهاب الدين الألوسي البغدادي: ١٥٢٩
ثانيًا: من أيَّد السيد الشريف الجرجاني: ١٥٣١
١- المولى خواجه زاده : ١٥٣١
٢- أبو السعود العمادي : ١٥٣٢
٣- الإمام جلال الدين السيوطي : ١٥٣٤
٤- ابن منجور: ١٥٣٤
٦- أحمد بن محمد الحموي: ١٥٣٥
٥- محمد بن عرفة الدسوقي: ١٥٣٥

٦- العلامة الطاهر بن عاشور: ١٥٣٦
المبحث الثالث: أصول مذاهب العلماء في هذه القضية البيانية ١٥٣٨
أولا: مستند رأي المجوزين: ١٥٣٨
الركيزة الأولى: موافقة كلام سعد الدين التفتازاني لكلام الزمخشري: ١٥٣٨
الركيزة الثانية: سعد الدين له سَلفٌ سبقوه في هذا الرأي: ١٥٣٩
الركيزة الثالثة: هذا رأي السَّكَّاكِي أيضا: ١٥٤٠
الركيزة الرابعة: التمثيل لا يقتضي تركيب الطرفين: ١٥٤٢
الركيزة الخامسة: ألفاظ متعلقات معاني الحروف، مفردات لفظًا مركبات معنىً: ١٥٤٤
ثانيا: مستند رأي المانعين: ١٥٤٦
الركيزة الأولى: التمثيل يستلزم تركيب الطرفين: ١٥٤٦
الركيزة الثانية: القول باستلزام التمثيل التركيب هو قول المحققين: ١٥٤٧
الركيزة الثالثة: أنَّ هذا المذهب (ضرورة استلزام التمثيل تركيب الطرفين) مذهب سعد الدين التفتازاني: ١٥٤٩
الركيزة الرابعة: أنَّ متعلق معنى الحرف من المعاني المفردة: ١٥٥١
الفصل الثالث تعقيب وموازنة ١٥٥٣
المبحث الأول: مناقشة الأسباب التي أدت إلى اختلافهم: ١٥٥٤
أولًا: اختلافهم في فهم كلام العلماء: ١٥٥٤
١- جار الله الزمخشري: ١٥٥٤
٢-أبو يعقوب السكَّاكِي: ١٥٥٦
٣-الخطيب القزويني: ١٥٥٧
ثانيًا: اختلافهم في ماهية التشبيه التمثيلي: ١٥٥٨
المبحث الثاني: فقه إشكالية الجمع بين الاستعارتين التبعية والتمثيلية: ١٥٦٠
أولًا: مناقشة رأي سعد الدين في دلالة المجاز: ١٥٦٠
الرأي الأول للسعد في الدلالة: ١٥٦١
الرأي الثاني للسعد في الدلالة ١٥٦٤
ثانيًا: تفسير بناء التمثيل على اللفظ المفرد: ١٥٦٦

أصل القضية عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني: ١٥٦٩
ثالثًا: طبيعة دلالة التشبيه في الاستعارتين التبعية والتمثيلية: ١٥٧٢
رابعًا: متعلقات معاني الحروف: ١٥٧٦
المبحث الثالث: في المفاضلة بين الاستعارتين: التبعية والتمثيلية في آية سورة البقرة: ١٥٧٩
الخاتمة ١٥٨٥
جريدة المصادر والمراجع ١٥٩٠
فهرس الموضوعات ١٥٩٧